



PROVISIONAL

A/41/PV.70  
26 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(الصومال)	السيد عثمان (نائب الرئيس)	: <u>الرئيس</u>
(عمان)	السيد العنسي (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(سورينام)	السيد هينار (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(فيجي)	السيد طومسون (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

(يتبع) /..

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مسع الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

مسألة ناميبيا [٣٦] : (تابع)

- (١) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا
- (د) تقرير الأمين العام
- (هـ) تقرير اللجنة الرابعة
- (و) مشاريع القرارات

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عثمان (الصومال) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٣٦ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- (١) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/41/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ((A/41/23 (Part V) ، (Corr.1 و Part IX) ، (A/AC.109/870
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا A/CONF.138/11  
و Add.1
- (د) تقرير الأمين العام (A/41/614)
- (هـ) تقرير اللجنة الرابعة (A/41/761)
- (و) مشاريع قرارات (A/41/24) (Part II و Corr.1) ، الفصل الاول)

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، لقد انقضت عشرون سنة على إنهاء الامم المتحدة لانتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، وتولي المنظمة الدولية مسؤولية إدارة الاقليم مباشرة ، ورغم صدور عدة قرارات عن مجلس الامن والجمعية العامة تطالب نظام بريتوريا بإنهاء احتلاله ، وسحب ادارته وقواته من ناميبيا ، فانه مايزال يرفض الاستجابة لتلك القرارات ، مستمرا في احتلاله غير الشرعي للاقليم ، وفي ممارسة مختلف أنواع الارهاب ، والتمييز العنصري ، والاستغلال الاقتصادي ضد هذا الاقليم وشعبه الذي عانى طويلا من الظلم والقهر والعدوان على يد حكومة جنوب افريقيا . وعليه فان الامم المتحدة - وهي الاداة الدولية لانتهاء الاستعمار ، ومقاومة العدوان - تتحمل مسؤولية خاصة تجاه شعب ناميبيا ، السى أن يتحقق له الاستقلال الوطني الكامل ، وينتهي العدوان الخارجي ضده . وستكون بالفعل مأساة حقيقية اذا ما استمر الاستعمار باقى صوره مدة أطول في هذا الجزء من القارة الافريقية .

ان هذا الاهتمام العالمي بمسألة ناميبيا ، ولاسيما محاولة مجابهة مخاطر استمرار احتلال النظام العنصري ، يجب ألا ينتهي أو يهدأ قبل أن تتحقق الحرية والسيادة لشعب ناميبيا . لقد كان العام الحالي الذي يوشك على الانتهاء عام ناميبيا ، حيث عقدت خلاله عدة مؤتمرات دولية صدرت عنها قرارات وتوصيات تعتبر الأساس السليم لايجاد تسوية سلمية عادلة لمسألة ناميبيا .

فخلال شهر تموز/يوليه الماضي عقد المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا في فيينا ، كما عقدت الأمم المتحدة دورتها الاستثنائية الرابعة عشرة حول ناميبيا خلال شهر أيلول/سبتمبر . وقبل ذلك - وفي نفس الشهر - انعقد مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز في هراري . وقد صدرت عن هذه المؤتمرات والاجتماعات قرارات هامة تدعو الاسرة الدولية فيها نظام جنوب افريقيا الى انهاء احتلاله لناميبيا وسحب قواته دون قيد أو شرط ، والغاء الادارة غير الشرعية التي فرضها على اقليم ناميبيا . كما تؤكد على حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ، في اقليم موحد وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة وعلى رأسها قرارا ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . لكن - ورغم عدم شرعية الاحتلال وقسوته وخطورته على شعب ناميبيا وعلى المنطقة ، ورغم الاحتجاج الدولي الجماعي - فمات تزال جنوب افريقيا مستمرة في تواجدها غير المشروع هناك ، ممارسة أوسع عملية نهب وسلب لمقدرات هذا الاقليم وموارده الطبيعية وشرواته . ونتيجة لذلك فقد وصلت مسألة ناميبيا الى طريق مسدود من جراء عرقلة النظام العنصري للتسوية السلمية ، محاولا حسم المسألة بأسلوب الاستعمار الجديد عن طريق ما يسمى "بالتسوية الداخلية" المتمثلة في اقامة نظام حكم تابع لبريتوريا . ولذلك أقام نظام بريتوريا ما اصطلح عليه بالحكومة المؤقتة عام ١٩٨٥ التي هي أداة لتعزيز وتشديد قبضته على ناميبيا .

ولدى رفض الشعب الناميبي لمثل هذه الحكومة صعد حكام بريتوريا أعمال القمع مواصلين تشديد قبضتهم على مقدرات ناميبيا وشعبها لتشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لهذا الاقليم المقهور ، وذلك في محاولة لسواد المقاومة الشعبية وجمع حركة التحرر الوطني التي يخوضها شعب ناميبيا . وكان ممن ابرز الامثلة على ذلك فرض حالة الطوارئ والاحكام العرفية العامة . واننا بقدر ما نعبر عن استيائنا من كل هذه الاجراءات غير الشرعية ورفضنا لها ، ندين تميم السلطات في جنوب افريقيا على الاستمرار في فرض سيطرتها على ناميبيا .

لم تكف جنوب افريقيا باحتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا ونهب موارده وشرواته الطبيعية ، بل جعلت من ذلك الاقليم قاعدة لشن عدوانها على دول خط المواجهة الافريقية ، في محاولة منها لارهابها ، والحيلولة دون مواصلتها تقديم الدعم لشعب ناميبيا في نضاله العادل ضد الاحتلال العنصري لبلادها . لا بل تمادت السلطات العنصرية في عدوانها بأن احتلت أجزاء من أراضي بعض دول خط المواجهة . لقد قادت الطبيعة العنصرية والنزعة الاستعمارية جنوب افريقيا الى استعمار ناميبيا . وتقودنا أيضا الى شن العدوان على جاراتها من الدول الافريقية . فأصبح العدوان يؤدي بالضرورة الى المزيد من العدوان مما قد يوصل الأوضاع في منطقة الجنوب الافريقي الى درجة لا يقتصر خطرهما على المنطقة ، بل وقد يطال الامن العالمي برمته .

ولذلك لابد من وضع حد لجميع الأعمال العسكرية التي تقوم بها سلطات جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة الافريقية . ان هذه الدول التي تتعرض للابتزاز والتهديد من قبل جنوب افريقيا نتيجة موقفها المشروع والمبدئي يجب ألا تشعر انها وحدها ، ويجب ان تطمئن الى دعمنا المادي والمعنوي لمودها وتنمية اقتصادها والحفاظ على استقلالها وسيادتها الاقليمية . كما اننا لا نستطيع التسليم لمحاولات ومناورات جنوب افريقيا ربط استقلال ناميبيا بقضايا لا صلة لها بالموضوع . ان قعد جنوب افريقيا من هذه المحاولات هو مواصلة احتلالها غير الشرعي لناميبيا وفرض سياسة الامر الواقع ، وبالتالي تأخير استقلال ذلك الاقليم ، والحيلولة دون تنفيذ قرارات ومقررات مجلس الامن والجمعية العامة بشأن استقلال ناميبيا .

لقد بات من البديهي القول بان ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة ناميبيا امر لا يحتمل مزيدا من التأخير . ويجب تحقيق تسوية على اساس خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، كما حددها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تبقى الاساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية مشكلة ذلك الاقليم وعليه يصبح من الضروري أن يقوم مجلس الامن بممارسة دورة المناط به بموجب ميثاق الامم المتحدة ، وأن يتجاوز الصعاب والعقبات التي حالت في الماضي دون اصدار قرارات ملزمة وعملية تقود الى تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا . اننا نعتقد ان مطالبة الدول الافريقية وغيرها بأن يقوم مجلس الامن بفرض جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا ، وفقا للفصل السابع من الميثاق ، أمر أصبح أكثر من ضروري . وندعو الى التزام جميع الدول بقرارات الامم المتحدة حول مسألة ناميبيا ، والعمل على ترجمتها الى واقع عملي ملموس ، تفاديا لاستمرار هذا الوضع الخطير . وصيانة لدور هذه المنظمة وفعاليتها وهيبته .

السيد باغبيني اديتو نزنغيا (زاشير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

في الفترة الواقعة من ١٧ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام عقدت الجمعية العامة دورتها الإستثنائية الرابعة عشرة ، المكرسة لمسألة ناميبيا ، وكان قد سبقها عقد المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في فيينا في الفترة الواقعة من ٥ الى ١١ تموز/يوليه . في هذين المؤتمرين الهامين أدت المناقشات التي شارك فيها ممثلو العديد من الدول ، الى اتخاذ قرار الجمعية العامة د| - ١/١٤ ، واعتماد اعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وبرنامج العمل المعني بناميبيا . والنداء الصادر في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ عن فريق الشخصيات البارزة المشارك في المؤتمر ، من أجل تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

ورغم ذلك كله مازال يتعين على الجمعية العامة ان تناقش المسألة مرة أخرى التماسا لنهج جديد يمكن ان يؤدي الى حل مشكلة استقلال ناميبيا . في الجنسوب الافريقي .

إن الاهتمام المتجدد الذي تبديه الامم المتحدة بتلك المسألة ، والذي تأكد بعقد المؤتمر الدولي في فيينا ، والدورة الإستثنائية الرابعة عشرة في نيويورك ، يقدم البرهان الكافي على تصميم كل الدول الاعضاء على التوصل سريعا الى تسوية نهائية للمسألة . لقد انقضت عشرون سنة منذ اضلعت الامم المتحدة بمسؤوليتها المباشرة عن ناميبيا بعد انهاؤها انتداب جنوب افريقيا على ذلك الاقليم . وبذلك يكون تواجد جنوب افريقيا غير الشرعي في ناميبيا قائما منذ عشرين عاما .

وفي عام ١٩٧٨ ، تناول مجلس الامن المسألة مرة أخرى ، واعتمد خطة الامم المتحدة لمنح الامتقلال للشعب الناميبي ، المنصوم عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، المؤرخ في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، وهو القرار الذي يعد الاساس المقبول عالميا لتسوية مسألة ناميبيا . أما فريق الاتصال المنشأ بموجب ذلك القرار فقد بادر الى عقد محادثات مع سلطات جنوب افريقيا بغية التعجيل باستقلال ناميبيا . ولكن جهوده باءت بالفشل . بل ان نتائج ذلك الغشل الدبلوماسية والسياسية أصبحت متزايدة الضرر .

لقد أنعش ذلك الفريق بعض الامل باتصاله بسلطات جنوب افريقيا العنصرية ، وممارسته الضغط على تلك السلطات . وقد أمكنه بالفعل تحقيق قدر من النجاح ، عندما عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ اجتماعا هاما مع جميع الاطراف المعنية بمسألة ناميبيا . ولكن لسوء الطالع ، قررت السلطات العنصرية في جنوب افريقيا تجاهل نتائج ذلك الاجتماع كلية بمجرد انتهائه ، وقامت بغرض نظامين عميليين في ناميبيا ، بعد اعتماد خطة الامم المتحدة لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

(السيد باغبيني اديتو  
نزنغيا ، زاشير)

وقد أصبح الدليل على أن نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا يماثل في نقل السلطة للشعب الناميبي واضحا كل الوضوح . ويبدل هذا النظام كل جهد ممكن لاعاقبة تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

وفي اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، استخدمت حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا وسائل دستورية وسياسية مزيفة لادامة احتلالها غير الشرعي لناميبيا . ان هذا الاحتلال يمثل انتهاكا لجميع المبادئ التي تتمسك بها البلدان المسماة بالبلدان المتحضرة وتسعى للدفاع عنها ، وهي : تقرير المصير والمساواة العرقية والعدالة الاجتماعية . وليس لدى نظام الاقلية العنصري أي قدر من الاهتمام بما تمليه الاخلاق والقانون ، على الرغم من أن عددا من مواطنيه جاءوا من بلدان ذات تقاليد ديمقراطية . وان الانتخابات الحرة التي كان ينبغي أن تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة في ناميبيا لم تعقد اطلاقا بسبب تعنت ذلك النظام الرجعي .

وبدلا من الامتثال للفقرة ٦ من منطوق قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، التي تنص على أن جميع التدابير الانفرادية التي اتخذتها الادارة غير الشرعية في ناميبيا فيما يتصل بالعملية الانتخابية ، بما في ذلك التسجيل الانفرادي للناخبين أو نقل السلطة بما يتنافى مع القرارين ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) لاعية وباطلة ، قام نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا بما هو عكس ذلك فانكر على حركة التحرير الوطنية الوحيدة التي تعترف بها الأمم المتحدة بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الحق في تنظيم انتخابات أو على الاقل الاشتراك في تنظيم الانتخابات في ناميبيا بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ومنذ ذلك الوقت لم يحرز أي تقدم يذكر نحو أي من المبادرات الجديدة الرامية الى تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، ولاسيما الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق القرار المذكور فيهما ما يلي :

٢ - يكرر تأكيد أن هدفه هو تحقيق انسحاب ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا ونقل السلطة الى الشعب الناميبي بمساعدة الاسم المتحدة ، وفقا لقرار مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) ،



(السيد باغبيني اديتو  
نزنفييا ، زاشير)

"٣ - يقرر أن ينشئ تحت ملطته فريقا تابعا للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ... لفترة تمتد الى ١٢ شهرا من أجل مساعدة ممثل الأمين العام الخاص في الاضطلاع بالولاية المسندة اليه من قبل مجلس الأمن فسي الفقرة ١ من قراره ٤٣١ (١٩٧٨) ، وهي ضمان حصول ناميبيا على الاستقلال في وقت مبكر عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ؛

ولا تزال هذه الاحكام سارية المفعول لغاية اليوم اذا كنا نود تحقيق استقلال ناميبيا . ويعتقد وفد بلادي أنه ينبغي للأمين العام ، بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣١ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، أن يتخذ الخطوة الجديدة ، خطوة تعيين ممثله الخاص لناميبيا ، وينبغي القيام بذلك في أقرب وقت ممكن لضمان تحقيق استقلال ناميبيا فسي المستقبل القريب من خلال الانتخابات الحرة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة .

وفي الوقت ذاته ، ينبغي لمجلس الأمن أن يدرس من جديد ملاحية أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بغية النظر في اقتراحات جديدة تتمثل بما يلي : اعادة احياء فريق الاتصال وتشجيع الاعضاء فيه على مواصلة مهامهم في اطار خطة الأمم المتحدة لتسوية مسألة استقلال ناميبيا ، وتحديث القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، وهو القرار الذي أنهت الجمعية العامة بمقتضاه انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا .

ويعتقد وفد بلادي ان الحالة الراهنة في ناميبيا تتطلب من الجمعية العامة ان تضع خطوطا ارشادية جديدة وان تتخذ نهجا جديدا في ضوء عدم اتخاذ أي اجراء لتنفيذ القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي اتخذ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، والذي أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اتخذ فسي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، والذي يحدد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، على الرغم من ان مفعولهما لا يزال ساريا لغاية اليوم .

وقد كُلف مجلس الأمن ، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق ، بالمسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، رغبة في أن يكون عمل الأمم المتحدة سريعا

(السيد باغبيني اديتو  
نزنغيا ، زاشير)

وفعلاً . وبالتالي ينبغي لجميع الدول الاعضاء ان توافق على مواصلة العملية التي لا رجعة فيها والتي بدأتها باتخاذ القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي يعلن انه في حالة تقديم الامين العام لتقرير غير مرض ، واستمرار تعنت جنوب افريقيا ، فانها ستعرض على جنوب افريقيا العنصرية جزاءات الزامية شاملة بموجب احكام الفصل السابع من الميثاق .  
وحيث ان تقرير الامين العام لا يشير الى احراز اي تقدم جديد ، ونظرا للسياسة التدميرية التي ينتهجها نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا ، سواء على الصعيد الداخلي في ناميبيا ، وازاء جميع البلدان الافريقية المستقلة المجاورة يرى وفد بلادي انه يتعين على مجلس الامن ان يستعرض احكام القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) بغية تنفيذه تنفيذا تاما .

لقد قال احد ممثلي نظام جنوب افريقيا العنصري ، اذن له بالتكلم في مجلس الامن بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، ما يلي :  
"من المؤسف ان يكرس المجلس وقته مرة اخرى لمسألة افريقيا الجنوبية الغربية . ان العالم مليء بتهديدات للسلم الدولي يجب ان تكون موضوعا للنقاش في هذا المجلس" . (S/PV.2624 ، ص ٤٢)  
وربما تكون انسب طريقة للرد على غطرسة ممثل النظام العنصري لجنوب افريقيا هي استخدام المثل البريطاني القائل :  
(تكلم بالانكليزية)

"ساكنو البيوت الزجاجية يجب ألا يرهقوا احد بالحجارة" .

(واصل الكلمة بالفرنسية)

ومن ثم ، من الواضح ان الحالة تبدو لزعماء النظام العنصري في جنوب افريقيا طبيعية للغاية في ناميبيا ، وليس هناك ما يدعو الى ان يخصص لها مجلس الامن اي وقت .  
وما برحت زاشير تعمل بتعاون وثيق مع جميع بلدان خط المواجهة الافريقية التي كانت ولا تزال ضحية لسياسات جنوب افريقيا العدوانية والمزعزعة للاستقرار ، ونحسن نطالب بان يسحب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على الفور ادارته غير

(السيد باغبيني اديتو  
نزنغيا ، زاشير)

الشرعية ، وجيش احتلاله وقوات شرطته من ناميبيا ، وأن يطلق سراح جميع السجناء السياسيين في ناميبيا ، وأن يمكن مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السلطة الشرعية الوحيدة لادارة الاقليم ، من اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ ولايته في ناميبيا ، وفقا للقرار ٢٢٤٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٦٧ والقرار ٩٧/٤٠ الفد ، المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

وتؤيد زاشير حق الشعب النامبي في الكفاح ، بكل السبل المتاحة له ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، لصد عدوان جنوب افريقيا وتحقيق تقرير المصير والحريية والاستقلال في ناميبيا متحدة . واننا نرفض أية حجة تربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة مثل وجود قوات اجنبية في انغولا .

لقد اقترح وفد بلادي ، عندما تكلم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ عن سيامة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، أن يرافق الجزاءات الالزامية الشاملة التي من المزمع أن يفرضها مجلس الامن على نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا ، بغية حمله على الامتثال لقرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، تمشيا مع الفقرة ١٦ من القرار د١ - ١/١٤ ، لجعلها فعالة ، تدابير اقصى يقصد بها أن تحقق تغييرا جذريا في جنوب افريقيا .

ان وفد بلادي على اقتناع انه باعتماد هذه التدابير متمكن ناميبيا قريبا من الانضمام الى الامم المتحدة والقيام بدورها الصحيح مثل بقية الدول الاعضاء . وبالتالي ، يؤيد وفد بلادي جميع مشاريع القرارات المقدمة في اطار البند ٣٦ من جدول الاعمال .

السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، منذ أيام بحث الجمعية العامة في دورة استثنائية مسألة ناميبيا واتخذت قرارا انضم الى قرارات سابقة اقترتها الجمعية العامة ومجلس الامن من أجل تأمين الاستقلال الفوري لناميبيا .

لقد ناضل الشعب النامبي طويلا في سبيل حريته واستقلاله ومازال يواجه بعزيمة لا تليين قوات الاحتلال والمنصرية واجراءات القمع والارهاب التي تواجه انتفاضته الشجاعة من أجل حريته .

لقد شهدنا في هذا العام جهدا دوليا كبيرا من أجل المسألة الناميبية . فقد عقد في باريس مؤتمر دولي لغرض العقوبات على جنوب افريقيا تلاه مؤتمر دولي في فيينا لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا في شهر تموز/يوليه من هذا العام ، ومؤتمر وزراء خارجية مكتب تنسيق دول عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي لبحث المسألة الناميبية ، ومؤتمر القمة الثامن لعدم الانحياز الذي عقد في هراري في ايلول/سبتمبر الماضي ، ومؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في اديس ابابا ، اضافة الى الندوات والحلقات الدراسية الاقليمية . كما بحثت لجنة انهاء الاستعمار ، لجنة الاربعة والعشرين ، مسألة ناميبيا وانتهت الى اعتماد مقرر أوضح كل الوضوح ابعاد المسألة الناميبية وكيفية التوصل الى حل يضمن الاستقلال الفوري لناميبيا ، كما هو واضح في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الذي كان لي شرف عرضه والوارد في الوثيقة (Part V) A/41/23 المؤرخة في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٦ .

كما أن السلطة الشرعية لناميبيا الممثلة بمجلس الامم المتحدة بحثت هذا الموضوع باستفاضة واعتمدت توصيات احوالتها الى الجمعية العامة ، كما هو موضح في الوثيقة (Part II) A/41/24 المؤرخة في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ .

ان الوضع في ناميبيا ما زال يزداد تعقيدا نتيجة اصرار النظام العنصري في جنوب افريقيا على مواصلة احتلاله غير الشرعي لها وتشريد شعبها وبذل المحاولات لغرض مؤسسات سياسية زائفة عليها من أجل ادامة الاحتلال من جهة ونهب الثروات من جهة

أخرى ، رغم مرور عشرين عاما على انهاء الأمم المتحدة لانتداب جنوب افريقيا على  
ناميبيا .

ان خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا على النحو الذى تضمنه قرار مجلس الامن  
٤٣٥ (١٩٧٨) ما زالت أمرا حاسما بالنسبة لبلوغ هدفنا المشترك ، ألا وهو تحقيق  
الاستقلال الفورى والناجز لناميبيا . وانه لمن المؤسف ان هذه الخطة التى حظيت بقبول  
عالمي ما زالت غير منفذة بسبب أساليب المماطلة والمراوغة التى ينتهجها نظام  
بريتوريا العنصرى لاطالة احتلاله لناميبيا واستنزاف مواردها الطبيعية ، خلافا لكل  
القيم القانونية والأخلاقية والانسانية وخلافا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة  
والمرسوم رقم ١ الذى أصدره مجلس ناميبيا لحماية الموارد الطبيعية الناميبية .

لكن شعب ناميبيا لم يكن ليستلم لتلك الأوضاع الجائرة ، فهو يخوض كفاحا  
بطوليا من أجل الاستقلال بقيادة سوابو التى اعترفت بها الأسرة الدولية ممثلا وحيدا  
لشعب الناميبى . ولم تكن سوابو وشعب ناميبيا وحدهما فى معركة الحرية والاستقلال  
وانما كان المجتمع الدولي وراءهما بالدعم والتأييد ، وهذا ما شاهدناه فى  
المؤتمرات الدولية التى أشرت اليها ، مما يبرز حجم التأييد الدولي للحقوق  
المشروعة لشعب ناميبيا ومدى الاصرار الدولي على دعمه ومؤازرته حتى حصوله على حقوقه  
المشروعة المفتتحة . اننا نرجو من الجمعية العامة أن تعمل من أجل التنفيذ الفورى  
للنتائج التى أقرتها المؤتمرات الدولية الخاصة بناميبيا . لقد رفض المجتمع الدولي  
وأدان احتلال جنوب افريقيا العنصرية لناميبيا وطالبها بالانسحاب الفورى وغير  
المشروط من هذه الأراضى ، وكرر دعمه وتأييده للحقوق الشرعية التامة للشعب  
الناميبى ، وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير والسيطرة على شرواته وموارده  
الطبيعية ، وهذا لا يمكن تحقيقه الا بالاستقلال الفورى لناميبيا وفق قرار مجلس الامن  
٤٣٥ (١٩٧٨) الذى تضمن خطة الاستقلال .

ان سياسة بريتوريا العدوانية ليست قاصرة على احتلالها غير الشرعى لناميبيا  
أو ممارساتها العنصرية واجراءات القمع والمجازر والمذابح الجماعية ضد شعبها وانما

تشمل عدوانها على الدول المجاورة الافريقية مستخدمة أساليب مختلفة ، من ضمنها التهديد والعدوان والارهاب وزعزعة الاستقرار واطفاء الطابع العسكري على ناميبيا واستخدام اقليمها منمة للعدوان وارتكاب عمل ارهاب الدولة ، مما أدى الى ازدياد التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي وعرش الامن والسلم في المنطقة للخطر .

ان المسؤولية عن تدهور الأوضاع وتفاقم الارهاب في جنوب افريقيا تقع بكاملها على بريتوريا أولا نتيجة سياساتها العدوانية وممارسات الفعل العنصري ومواصلة احتلالها لناميبيا وثانيا على الدول التي تؤيد هذا النظام العنصري وتتعاون معه في سبيل مواصلة سياسته العدوانية والعنصرية .

ان أقوى العوامل التي تعاعد النظام العنصري في بريتوريا على اطالة احتلاله لناميبيا وتميز اجراءاته القمعية الوحشية ضد شعبها المكافح هو التعاون الوثيق بينه وبين النظام الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية والتنسيق الاستراتيجي والعسكري بينهما في قمع تطلعات شعبي ناميبيا وفلسطين اضافة الى تعزيز نظام الفعل العنصري في جنوب افريقيا ، وكلا النظامين يتلقى دعم ومساندة الولايات المتحدة .

ان معارضة بريتوريا لخطة الامم المتحدة المضمنة بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن فيها تحد سافر للامم المتحدة وللقانون الدولي لان بريتوريا تلجأ تارة الى المناورة لتحقيق استقلال زائف عن طريق خطط مخادعة ترمي الى ادامة سيطرتها على ناميبيا مثل المؤتمر متعدد الاحزاب العميل وما سبق ذلك من اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي اذانها مجلس الامن بقراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ، وتلجأ تارة اخرى ، بدعم من الولايات المتحدة ، الى الربط بين استقلال ناميبيا ومسائل دخيلة وغير ذات صلة مثل انسحاب القوات الكوبية من انغولا .

ان محاولات الربط هذه مناورات مكشوفة لعرقلة تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا اضافة الى كونها تدخلا في الشؤون الداخلية لانغولا ضحية العدوان المستمر من جانب نظام بريتوريا .

ان مجلس الامن ، وهو الجهاز الدولي الاعلى الذي اناط به الميثاق مهمة حفظ وصيانة السلم والامن الدوليين ، يواجه تحديا خطيرا عليه ان يتصدى له وان يتحمل مسؤولياته . فالى متى سيظل المجلس يجتمع ويصدر قرارات تتعطل باستخدام الفيتو وينفخ دون نتائج ايجابية ؟

ان فرض الجزاءات الالزامية والشاملة على جنوب افريقيا على النحو الذي تضمنه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أمر لا مناص منه لارغام جنوب افريقيا ووضع حد لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا الذي يعتبر عملا من أعمال العدوان وتمكين شعبها من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني بقيادة منظمة سوابو الممثل الشرعي والوحيد .

ان الذين يعارضون فرض الجزاءات انما يتحملون مسؤولية تدهور الاوضاع في الجنوب الافريقي . وانه لما يبعث على الالم أن بعض الدول الغربية ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن مازالت تتعسف في استعمال حق النقض لحماية الاستعمار والعنصرية وتشجيع أنظمتها على تصعيد اجراءات القمع والاضطهاد ضد الشعوب ، الأمر الذي عطل دور مجلس الأمن وعطل صدور قراراته وخلق وضعاً متفجراً في الجنوب الافريقي يهدد الأمن والسلم الدوليين .

ان شعب جنوب افريقيا يقدم اليوم أغلى التضحيات وأحسها في ثورته العادلة ضد نظام بريتوريا وقوانينه القائمة على أساس الفصل العنصري وتفكيك وحدة الشعب الافريقي وادامة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ اجراء حاسماً يضمن الاستقلال لناميبيا فوراً لأنه الخطوة الاولى لدعم شعب جنوب افريقيا وتحريره من الاستعمار والعنصرية والعدوان . والى أن يتم ذلك فان المجتمع الدولي مطالب بتقديم شتى أنواع المساعدة لشعوب الجنوب الافريقي وحركات تحرره من أجل مواصلة النضال بالوسائل كافة وعلى رأسها الكفاح المسلح حتى يتم تحرير الارض من المستعمر البغيض .

ان الجمهورية العربية السورية تكرر تأييدها للكفاح العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا لتحقيق استقلاله الفوري وتؤكد مرة أخرى دعمها ومساندتها لدول المواجهة الافريقية في تصديها للعدوان .



السيد كولافيتس (تشيكوملوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

هذه السنة مضت عشرون سنة على منذ انهاء الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بقرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) انتداب جنوب افريقيا لادارة ناميبيا ، واعلانها وجود جنوب افريقيا في الاقليم وجودا لا قانونيا . وفي نفس الوقت ، حال القرار بين بريتوريا وامكانية ضمها لناميبيا .

ورغم ذلك لم يتحرر شعب ناميبيا بعد ، والنظام العنصري يواصل احتلاله الالقانوني لناميبيا ، والسكان الامليون في ذلك الاقليم مازالوا معرضين للاضطهاد الوحشي والسياسات القمعية .

ولا يساور أحد الشك في الحاجة الماسة اليوم الى التنفيذ الفوري لحق الشعب النامبي غير القابل للتصرف في الاستقلال والتنمية الحرة . ونقدر حقيقة أن أصوات الاحتجاج التي تدين احتلال ناميبيا على يد نظام بريتوريا أصبحت مدوية وقد سمعت مرة أخرى في هذه السنة في المؤتمر الدولي للاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في فيينا وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لمسألة ناميبيا .



المرتزقة المسماة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) ، والتي تساعد المركز الامبريالي في جنوب افريقيا على تنفيذ سياساته الرجعية . وبغية ضمان المصالح الاقتصادية والسياسية ، تفعل جنوب افريقيا كل ما في وسعها ، لتأجيل انتهاء هيمنتها الاستعمارية على ناميبيا ، ويدعمها في ذلك بعض البلدان الغربية ، ولذلك ، فهي تفرض الامتثال لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ، وتستمر في تمعيد أعمال التخريب والتدمير ضد البلدان المجاورة .

ويواصل نظام بريتوريا انتهاج سياسته التي لا مبرر لها والخاصة بربط مسألة منح الاستقلال الفوري لناميبيا بتواجد القوات الكوبية في انغولا . ولسوء الحظ ، تتفق الولايات المتحدة مع بريتوريا في هذا الصدد أيضا ، مع أن القوات الاممية الكوبية موجودة في انغولا على أساس طلب من حكومتها ، وذلك بغية الدفاع عن ذلك البلد ضد الهجمات التي يشنها عنصريو جنوب افريقيا ذاتهم . وتعد سياسة الربط هذه لمسالتين لا صلة بينهما تدخلا صافرا غير مقبول من جانب جنوب افريقيا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة الا وهي جمهورية انغولا الشعبية . ويجب التأكيد على أن جنوب افريقيا شنت اعتداءاتها على انغولا من قبل أن تطلب انغولا المساعدة الكوبية .

ونحن نرى في اعلان نظام جنوب افريقيا عن استعداده للمضي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة اذا ما انسحب الكوبيون من انغولا خدعة دعائية مكشوفة . فهدف عنصري جنوب افريقيا لم يتغير ، وهو ممارسة الضغط على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وتهدة الرأي العام العالمي ، واشارة اعجاب الغرب . ومن المعروف ان الازمة الاقتصادية والسياسية الداخلية في جنوب افريقيا تزداد حدة واتساعا . ويسعى العنصريون الى اعادة تدفق الاستثمارات الاجنبية الى بلدهم ، وهم بحاجة أيضا الى تأجيل سداد ديونهم .

وتناور بريتوريا حتى داخل ناميبيا نفسها . فقد شهد شعب ناميبيا عددا من المحاولات الرامية الى فرض حكومات عميلة عليه . ففي بداية السبعينات أنشأت جنوب



إن حلفاء نظام جنوب افريقيا الاقربين يدينون شفويا إحتلال ناميبيا غير الشرعي وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ، حيث أن مكارم الاخلاق تقتضي منهم ذلك . إلا أنهم لا يتخذون في الواقع أية خطوات فعالة يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلتين . ويستترونها على مواقفهم من هاتين المسألتين الملحتين فيتوارون خلف ستار ما يسمى بسياسة الارتباط البناء ، ويعربون عن تأييدهم لما يسمى بعملية إطفاء الطابع الديمقراطي على الفصل العنصري وتوخي نهج جديد لحل المشكلة الناميبية ، ومن ثم فإن تلك الدول تفضل في الواقع بدور الكفيل لنظام يقوم على العدوان والفصل العنصري .

وينبغي وضع حد لهذا النهج . فلم يعد هناك وقت . ولقد افسحت الأمم المتحدة لجنوب افريقيا المجال الكافي وأبنت قدرا كبيرا من الصبر وسعة الصدر مما أدى إلى تدهور المناخ اللازم توافره لإنهاء استعمار ناميبيا بشكل حقيقي وسلمي . ويبين من تاريخ المشكلة أن الوسائل المستخدمة حتى الآن للتأشير على جنوب افريقيا لا تؤدي إلى النتائج المنشودة . ومن ثم فليس من الغريب أن تلقى فكرة اتخاذ تدبير قسري مثل فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، تأييدا دوليا واسع النطاق ، وجمهورية تشيكوملوفاكيا الافتراضية تشجب بصورة قاطعة استخدام حق النقض في مجلس الأمن ضد المقترحات الداعية إلى إتخاذ ذلك التدبير القسري . وقد كان للسياسة التعويقية بعيدة المدى التي تنتهجها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حيال الجزاءات الفعالة أثرها فيما يكتنف حل المشكلة بالسبل السلمية من جمود . وفي هذه الحالة ليس أمام شعب ناميبيا من خيار سوى خوف كفاح في سبيل التحرر تستخدم فيه كل الوسائل المتاحة بما فيها الأسلحة ضد أولئك الذين نصبوا من أنفسهم مستعمرين . ويقع جانب كبير من المسؤولية عن إراقة الدماء على عاتق أولئك الذين حالوا دون إعتدات جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولا ينتقم من تلك المسؤولية ما تلجأ إليه حكومات بعض الدول الغربية من الاعيب تتمثل في الجزاءات الانتقائية التي اضطرت إلى إعلانها هذا العام عندما واجهتها حقيقة أنه لم يعد بالإمكان المضي في السياسات التعويقية . ومن ثم فلا عجب

في أن المجتمع الدولي لم يقابل بحماس إعلانها لاتخاذ تدابير محدودة ضد جنوب أفريقيا . إذ أن هذا الحل الغائر لا يمكن أن يفضي الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) والتعجيل بإنهاء إحتلال ناميبيا غير الشرعي . بل إنه سيؤدي على النقيض الى اطالة معاناة الشعب النامبي والابقاء على بؤرة التوتر الخطيرة في جنوب القارة الافريقية بل وتوسيع نطاقها .

وتود جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن تثنى مرة أخرى على أعمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . فتقريره في السنة الحالية لا يوضح فقط خطورة الحالة في ناميبيا وإنما يبرهن أيضا على أن المجلس يخطئ بواجباته بأسلوب ينم عن إدراك المسؤولية . ولذا فإننا نعرب عن كامل مساندتنا للمجلس في تنفيذ برنامج عمله ولكل التدابير الرامية الى كفالة ممارسة شعب ناميبيا لحقه في الاستقلال وتقرير المصير . كما أننا نوكد مجددا إستعدادنا لتقديم أقصى دعم للشعب النامبي في كفاحه الباسل بقيادة سوابو ممثله الوحيد والشرعي والاصل .

السيد تهايا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتكلم وفندي

للإعراب عن سخطه لكون شعب ناميبيا مازال ينكر عليه حقه في الاستقلال بعد انقضاء عقدين كاملين منذ أن تولت الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن الاقليم . والواقع أن اللسان ليعجز عن تموير مشاعرنا بالاحباط إزاء عدم قدرة المجتمع الدولي على تصحيح هذا الخطأ التاريخي . اليس صحيحا أننا نناقش مسألة ناميبيا في هذه المنظمة العالمية منذ عام ١٩٤٦ ، وأنه في حين أحرزت المستعمرات السابقة حريتها وحققها في تقرير المصير منذ أن أصدرت الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ إعلان تصفية الاستعمار لم تقترب ناميبيا قيد أنملة من الاستقلال ؟ والسؤال التالي الذي يرد الى الذهن مباشرة هو : لماذا ؟

والإجابة واضحة ومريرة . وهي بإيجاز ، لعجز المجتمع الدولي عن إرغام نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على إرخاء قبضته الاستعمارية العنيدة عن الاقليم . ذلك أنه قد انقضت ثماني سنوات منذ مصادقة مجلس الأمن على خطة استقلال ناميبيا التي تنم على انسحاب جنوب افريقيا من الاقليم على أن تعقبه انتخابات حرة تجرى تحت إشراف

الأمم المتحدة . ولم تقترب بعد من ذلك الهدف الذي تأخر تحقيقه طويلا ، والواقع اننا اذا حكمنا بما هو متوافر لدينا من نتائج ، سيبدو لنا أن نظام جنوب افريقيا المنصري لا يواصل إحتلاله غير الشرعي لناميبيا فحسب وإنما وسع أيضا نطاق سيامة الفصل المنصري الآتية ، وانغمس في نهب موارد ناميبيا المعدنية وغيرها من الموارد . وقد بلغ نظام بريتوريا الذروة باستخدام اراضي ناميبيا لشن الهجمات المسلحة على دول الجنوب الافريقي المجاورة بما فيها أنغولا . وهنا يثور سؤال آخر عن سبب تمننت جنوب افريقيا وإمعانها في تحدي الرأي العام الدولي ، وفي رأي وفدي أن ذلك يرجع الى حد كبير الى السيادة المخزية التي ينتهجها عدد من البلدان بما فيها الدول الغربية الكبرى وانخراطها في علاقات إقتصادية مربحة مع نظام بريتوريا المنصري . وثمة عامل آخر هام يمكن أن يعزى اليه تجاهل جنوب افريقيا السافر لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا الا وهو ربطها المجافي للمنطق بين وجود القوات الكوبية في أنغولا وسحب قواتها من ناميبيا .

ونيبال ترفض مبدأ الربط لأنه دخيل تماما على المشكلة وحركة مخادعة لتأخير استقلال ناميبيا ، بالضبط كما وصفته المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد للأمة الناميبية المنتظرة . فضلا عن أن "الربط" ذريعة لتأخير استقلال ناميبيا ، فإن وفد بلدي يرفض كل محاولة للتمويه على المسألة الناميبية بالزعم بأنها قضية بين الشرق والغرب .

إننا نعترف تماما ونقدر جهود الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في البحث عن حل يتم التفاوض عليه للمسائل المنبثقة عن التأخير الذي طال أمده لاستقلال ناميبيا . إلا أننا نذكر أن مفاوضاته مع الأطراف المعنية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي فشلت بسبب إصرار بريتوريا ، الذي لا يمكن الدفاع عنه ، على ربط مسألة استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

ولئن كان السبب الجذري الكامن وراء تأخير استقلال ناميبيا معروفا جيدا ، فإن العمل المطلوب معروف تماما أيضا . فقد حُدد الحل مرات عديدة في الماضي ، في هيئات ومحافل دولية ، بما في ذلك القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ . وبالطبع ، فليس المفتاح في وضع خطة استقلال ناميبيا ، بل في كيفية تأمين إمتثال جنوب إفريقيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وترى نيبال أن الوسيلة السلمية الوحيدة الباقية لإرغام نظام بريتوريا العنصري المتحدي على الإمتثال هي فرض جزاءات إنزامية شاملة وفقا لما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد أيد هذا مؤخرا المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب إفريقيا العنصرية ، الذي انعقد في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، كما أيدته مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والمؤتمر الثامن لقمة عدم الإنحياز الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وأخيرا ، دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة عشرة للأمم المتحدة ، التي انعقدت أيضا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

ومع أن لدينا شكوكا في أن يكون نظام جنوب إفريقيا العنصري يمتلك أسلحة نووية - وهذا يتطلب تحريرا جديا من قبل المجتمع الدولي - فإننا نشعر بالتشجيع لتنامي الحركة المناهضة للفصل العنصري ، حتى في البلدان الغربية الرئيسية التي



تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع جنوب افريقيا . وهذه دلالة اخرى على ان الوقت ، بكل تأكيد ، لا يسير لصالح بريتوريا ، كما ان التاريخ لا يسير ايضا لصالحها . والواقع ان درامة عملية تصفية الاستعمار في افريقيا - ابتداء من الجزائر وانتهاء بزمبابوي - تؤكد ذلك . وعليه ، فإننا نأمل ان تدرك بريتوريا هذا قبل ان يفقد المجتمع الدولي إيمانه بالتوصل الى حل سلمي لإستقلال ناميبيا .

إن الكارثة الداهمة تلوح في أفق جنوب افريقيا ويجب تفاديها بأي ثمن . وفي إعتقادنا ان تحقيق استقلال ناميبيا الفوري - الذي يعقبه القضاء على جهاز الفصل العنصري في جنوب افريقيا - سيساعد على نحو فعّال على تجنب ذلك البديل المرعب .

السيد توركين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ها هي الجمعية

العامة تُدعى ثانية للنظر في الحالة في ناميبيا والطريق المسدود الذي وصل اليه السعي لتحقيق إستقلال ذلك الإقليم . وهذه المناقشة ، التي تتلو دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة عشرة مباشرة ، تشهد على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة الملحة .

وقد أثبتت مداوات جمعيتنا دون شك وجود توافق في الآراء في المجتمع الدولي بالنسبة لجميع المسائل الاساسية المتعلقة باستقلال ناميبيا . وخطة الامم المتحدة التي اعتمدها مجلس الامن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، والتي قبلتها جنوب إفريقيا رسميا ، هي الاساس المقبول عالميا لتسوية المسألة تسوية سلمية . ونعلم جميعا ان غالبية المجتمع الدولي نادرا ما تتفق على شروط تسوية النزاعات الدولية بالكيفية التي اتفقت عليها بشأن ناميبيا . ولكن من الواضح ان جنوب افريقيا متمنعة ، ونظرا للافتقار الى تدابير دولية فعّالة ، فإن الخيار الوحيد الباقي لشعب ناميبيا هو مواصلة تصميمه على الكفاح لاجل نظام بريتوريا العنصري ، الذي يحتل ذلك البلد بصورة غير شرعية .

وفي هذا الصدد ، عبرت تركيا على الدوام عن تضامنها مع شعب ناميبيا فسي كفاحه من أجل الاستقلال الوطني بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي اعترفت بها الجمعية العامة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

وقد أعجبت تركيا على الدوام بالصبر والحكمة اللذين أظهرتهما المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية في شتى المناسبات . وإن دعم تركيا لقضية الشعب الناميبي المشروعة دعم لا يتزعزع .

إن جنوب أفريقيا لن تنعم بأي استقرار أو ملم حقيقي ما لم يتمتع الشعب الناميبي بحقه في تقرير المصير والامتنال ، وما دامت جنوب أفريقيا تواصل الحفاظ على وجودها هناك ، وتستمر في القيام بأنشطة عسكرية وأعمال عدوانية خارج حدود ناميبيا وعلى أراضي الدول المستقلة المجاورة كما فعلت مؤخرا .

وتركيا تشجب بقوة الوجود غير القانوني لجنوب أفريقيا في ناميبيا واعتداءاتها على البلدان المجاورة . ولا يسعنا إلا أن نشجب محاولات جنوب أفريقيا ، التي لا تكل ، الرامية الى فرض ما يسمى بحل داخلي على ناميبيا ، من خلال إقامة إدارة شدين بالولاء لجنوب أفريقيا . والواقع إن جنوب أفريقيا زادت في العام الماضي ، بعد إقامة هذه الإدارة ، من إبتعادها عن عملية المفاوضات التي كان من المفروض أن تفضي الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لامتقال ناميبيا تنفيذا كاملا .

ويتعين على المجتمع الدولي الآن ، بعد أن وافق على المبادئ والقواعد الأساسية بامتقال ناميبيا ، أن يظهر القدرة الابداعية والتصميم اللازم لايجاد طريقة لأكراه جنوب أفريقيا على الانسحاب فورا من الاقليم . وأود في هذا الصدد أن أشيد بالأمين العام لمنظمتنا ، الذي مكنت جهوده من حل العديد من المشاكل المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وإننا نشكر الأمين العام على تكريسه جهوده لقضية امتقال ناميبيا ، ونؤيد أنشطته الدبلوماسية التي اضطلع بها بغية التغلب على العقبات التي تعوق التوصل الى حل سلمي ومنصف لتنفيذ قرارات مجلس الامن .

ويبدو واضحا أن التغيرات في جنوب أفريقيا تمثل تهديدا لامتقرار المنطقة ، وأنها تؤثر على السلم والامن الدوليين بصورة متزايدة . ونحن مقتنعون بأن ظهور ناميبيا المستقلة سيكون بداية تقدم حقيقي في إحلال السلم في الجنوب الافريقي .

ونظرا لان مسألة ناميبيا مسألة تصفية استعمار ، فإنها لا تتصل ، في جوهرها ، بمسألة الفصل العنصري . إلا أن هاتين المسألتين متشابكتان تشابكا كبيرا وتتطلبان ففطسا حازما ومصمما على نظام جنوب افريقيا ، كما تتطلبان إعتماء سياسات متسقة من جانب من يمكنهم ممارسة هذا الضغط ويتعين عليهم أن يمارسوه .

وفي الوقت الراهن ، يتركز اهتمام الرأي العام العالمي على مسألة الفصل العنصري ، ويبدو أن جنوب افريقيا تتصور أن مسألة ناميبيا قد انتقلت الى خلفية الاهتمام نظرا لعدم وجود عملية مستمرة متعددة الاطراف تعمل على تذكيرها على نحو مقنع بضرورة التنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا يمكن أن يفسر عناد جنوب افريقيا الا بما تلقاه من الدعم حين تضع الشروط وحين تربط بمورة غير منطقية بين تنفيذ قرار مجلس الامن وبين مسائل لا علاقة لها بالموضوع . ومن الواضح أنه اذا بقيت جنوب افريقيا متشبثة بهذا الموقف ، فلن يفتح الطريق الى حل سلمي . فالمشاكل المنفصلة يجب أن تكون موضوع مفاوضات وجهود منفصلة .

وفي اعتقادنا أن مجلس الامن هو المسؤول الآن عن أن يتخذ بأسرع ما يمكن موقفا واضحا وقاطعا . ونأمل مخلصين أن يتوصل مجلس الامن ، وفقا للقرار الذي اعتمده الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة ، الى توافق الآراء هذه المرة فيما يتعلق بالاجراءات الفعالة التي ينبغي اتخاذها ، وأن يدعو بشكل واضح ولا لبس فيه الى التنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . فلن يتحقق استقلال ناميبيا الا اذا اقترن الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا باتخاذ مجلس الامن لموقف حازم ينتج عنه تحقيق استقلال ناميبيا .

وقبل أن أختتم كلامي ، أود أن أكرر تأييد حكومة تركيا بغير تحفظ للجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا . وكشاهد على تضامن تركيا مع القضية العادلة لناميبيا ، فانها متموت لصالح جميع مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية ، وباعتبار أن بلدي عضو مؤسس في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، فانه سيواصل تأييده القوي لجميع الجهود الرامية الى الوفاء بالمسؤوليات الملقة على عاتق المجلس بوصفه السلطة الشرعية القائمة بادارة ناميبيا . ويتعين على المجلس أن يبذل قصارى جهده من أجل ابقاء مسألة ناميبيا في مركز الصدارة من الاهتمام الدولي .

لقد شنت البلدان الافريقية كفاحا طويلا وكسبته ، ورفضت الخضوع للسيطرة الاجنبية إلا أن ناميبيا هي آخر بقايا نظام عفا عليه الزمن . ونحن نفهم جيدا الاسباب

التي تجعل هذه المشكلة تحظى بأولوية سياسية كبرى في القارة الافريقية . وتؤمن تركيا بالنصر النهائي للقضية العادلة لشعب ناميبيا .

السيد أحمد (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة

أخرى نناقش هذه المسألة المزمنة ، مسألة ناميبيا . واسمحوا لي بأن أستهل بياني بمقدمة متواضعة . اننا يمكن أن نستمر الى مدى طويل في الجمعية العامة في زيادة معلوماتنا والاعراب عن آرائنا ، بينما ندرك أن ثمة منظورا آخر ينبغي أن يعمق احساسنا بالحقيقة ، وادراكنا أن كل صوت له أهميته ويمكن أن يؤثر على مجمل الامور في النهاية .

فمنذ انشاء الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، حصل مئات الملايين من البشر على تقرير المصير والاستقلال ، وانضمت بلدانهم الى المجتمع الدولي بوصفها دولا مستقلة ذات سيادة . لكن ذلك لم يحدث في حالة ناميبيا . وقد انقضى عشرون عاما منذ رأت الامم المتحدة في قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٦ ، انهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وفي نفس العام انشئ مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية القائمة بادارة ناميبيا . وقد تعزز هذا القرار بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اعتمد بالاجماع\* .

وفي هذا القرار أعلن مجلس الامن أن الجمعية العامة تصرفت بصورة صحيحة عندما انتهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، مما جعل استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا تحديا صارخا لقرار الجمعية العامة وانتهاكا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وهي بالتالي ملزمة بالانسحاب من ناميبيا .

ولا يزال نظام جنوب افريقيا يعمل ، في تحد سافر لارادة شعب ناميبيا والمجتمع الدولي ، على حرمان شعب ناميبيا من استقلاله . ولا تزال مسألة ناميبيا أكثر المشاكل الحاحا في مجال القضاء على الاستعمار ، كما أنها سبب قلق بالغ للمجتمع الدولي .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد العنسي (عمان) .

وقد وضع هذا في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة التي عقدت في الفترة من ١٧ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ للنظر في مسألة ناميبيا .

وعلى هذا فان خطة الأمم المتحدة هي الاطار الوحيد للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، ولكن استقلال ناميبيا لم يتحقق للأسف نظرا لعناد جنوب افريقيا وتحديدها ورفضها الامتثال للالتزامات الدولية ، وبدلا من ذلك تذرعت جنوب افريقيا بالحجة تلو الأخرى حتى تؤخر تنفيذ القرار ، وأصررت على ربط قضية ناميبيا بقضية خارجة عنها ودخيلة عليها مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا . وبدلا من اظهار ما يدل على أنها ستفادر ناميبيا ، فانها تعمل بوضوح على تعزيز وجودها في الاقليم ، ففي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ أقام نظام جنوب افريقيا ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، وهي تعد دوليا عملية غير مشروعة وباطلة ولاغية . ويجري استغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية لناميبيا بصورة غير مشروعة ، كما أن هناك حشدا عسكريا كثيفا لجنوب افريقيا في ناميبيا التي تستخدمها قاعدة لشن العدوان والتخريب وأعمال زعرعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة بما فيها انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي .

ان المجتمع الدولي متحد في دعوته الى استقلال ناميبيا ، كما تبرهن نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة ، ومؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز المنعقد في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المنعقد في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وقد أكد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في اعلانهم ، أن خطة الأمم المتحدة هي الأساس الوحيد لحل المسألة الناميبية ، كما شددوا من جديد على المسؤولية المباشرة التي تتحملها الأمم المتحدة عن تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

لقد اتخذ عدد من البلدان والمنظمات غير الحكومية تدابير طوعية مثل فرض جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا لعزل حكومتها في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والشقافية . ويرحب وفدي بهذه الاجراءات وخاصة تلك التي جاء بيانها في تقرير الامين العام عن مسألة ناميبيا الوارد في الوثيقة A/41/614 المؤرخة في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، ويعتقد وفدي أنه ينبغي الاضطلاع بعمل دولي أكثر تضامرا وأفضل تنسيقا وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة لكفالة الحل السريع والدائم لمشكلة ناميبيا .

ويؤيد وفدي التنفيذ الكامل لخطة الامم المتحدة لناميبيا ، وفقا لقرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، بغير شروط مسبقة .

إن وفدي تشجعه الجهود الحثيثة التي يبذلها مجلس الامم المتحدة لناميبيا في اضطلاع بالمسؤوليات التي أنيطت به بموجب القرارات ذات الصلة للامم المتحدة ويهنئه على هذه الجهود . وبروني دار السلام تنضم الى المجتمع الدولي في المطالبة بضرورة أن يتحقق الاستقلال لناميبيا وفقا لرغبات شعبها . ونؤكد من جديد على أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) هي الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا .

لقد حُرّم شعب ناميبيا لفترة طويلة من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والحرية . ولهذا السبب نحث المجتمع الدولي على أن يلتزم باتخاذ اجراءات فورية لتحقيق هدف استقلال ناميبيا .

السيد اغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد اتضح القلق

ازاء الحالة السائدة في ناميبيا بجلاء طيلة الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة التي انتهت أعمالها مؤخرا . وقد اتفقنا ، باستثناءات قليلة للغاية ، على عدم وجود أي أساس مقبول لتأخير حصول الاقليم على الاستقلال أو إطالة المعاناة التي يتحملها شعبه . ولا يبدو أن الجهود التي بذلتها المنظمة على مدى ٢٠ عاما لتحقيق استقلال ناميبيا كانت كافية ، بالرغم من أن تلك الجهود كانت تستمد دعما كبيرا من فتوى

محكمة العدل الدولية ، ومن أغلبية متجددة في الجمعية العامة ، ومن قرارات ملزمة لمجلس الأمن .

إن عرقلة هذه العملية منذ ١٩٧٨ ، عندما أقرت خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد سببت مواجهة بين إرادة أغلبية المجتمع الدولي والتعنت الاناني للنظام العنصري في جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بالنظام والأمن الدوليين ، فإن ركود الحالة السائدة في ناميبيا لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زيادة التطرف وإلى زيادة مخاطرها على السلم .

وفنزويلا تدين استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا ، بما في ذلك مواردها البحرية ، لأن ذلك يتعارض مع القانون الدولي ويعد بمفء خاصة انتهاكا للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

وقد جرى ، بفضل العمل الشاق الذي اضطلع به المجلس بمساعدة المنظمات غير الحكومية ، تعبئة الرأي العام الدولي بصورة تدريجية لتأييد حماية الموارد الطبيعية للأقليم . ونحن نلاحظ باهتمام وتفاؤل الموقف الايجابي المتخذ في بعض البلدان ازاء اعلان عدم مشروعية ذلك الاستغلال ، وهو موقف أدى إلى اتخاذ تدابير تنفيذية وتشريعية وقضائية ترمي إلى حماية المصالح المشروعة لناميبيا .

وأود في هذا المدد أن أسترعي الانتباه إلى حكم ورد في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والذي تؤيد فنزويلا مبادئه ومقاصده بوجه خاص . فالمادة ١٦ من هذا الميثاق تنص على أن :

"الدول التي تمارس السياسات القسرية مسؤولة اقتصاديا أمام البلدان والاقليم والشعوب المتضررة عن إعادة الأمور إلى نصابها والتعويض الكامل عن استغلال واستنزاف واعطاب الموارد الطبيعية وجميع الموارد الأخرى لتلك البلدان والاقليم والشعوب" .



والفقرة التالية من نفس المادة تنص على أنه :

"ما من دولة تملك حق حفض أو تشجيع أي استثمار يمكن أن يشكل عقبة

أمام تحرير اقليم محتل بالقوة" .

ولهذه التدابير أهميتها ، لكنها لا تستطيع وحدها أن تحقق الهدف المتوخى .

فلا يزال من المتعين انجاز المهمة الرئيسية ألا وهي تحرير ناميبيا . إن تنفيذ قرار

الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وهو ما يعني في هذه الحالة تنفيذ قرار مجلس الامن

٤٣٥ (١٩٧٨) ، لا يزال متوقفا على مسائل لا تتصل مباشرة بالقضية . فما يسمى بسياسة

الربط عقبة أمام الامتثال لارادة الاغلبية .

وفي هذا السياق نفسه ، لا توجد أية حجة صالحة تسوغ استمرار عرقلة تنفيذ

التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ضد تلك الدول ، كجنوب

افريقيا ، التي لا تحترم سلطة المنظمة وتهدد السلم والامن الدوليين . إن تنفيذ

عقوبات الزامية شاملة أمر ممكن من وجهة النظر القانونية وأمر تمليه علينا ضمائرنا

من وجهة النظر الاخلاقية ، وينبغي أن يكون إرادة الجميع من وجهة النظر السياسية .

وإذا كان عدم مشروعية احتلال اقليم ناميبيا واطالة معاناة شعبه في ظل نظام

الفصل العنصري المقيت ليس لهما ما يبررهما ، فيأى أية درجة ينبغي أن تمل بشاعة

الجريمة كيما تدفعنا الى استخدام الوسائل المتاحة لنا لمكافحة التعسف والظلم وعدم

احترام النظام القانوني الدولي .

وأود أن أعرب عن تقديرنا ودعمنا للجهود المتواصلة التي يبذلها الامين العام

لكفالة تنفيذ قرارات ومقررات الامم المتحدة المتصلة بقضية ناميبيا ، وخاصة كل

ما يتعلق بخطة استقلالها بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولا أود أن أنهى كلمتي بدون إعادة التأكيد على تضامن فنزويلا مع شعب ناميبيا

في قضيته النبيلة ومع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله

الحقيقي الوحيد ، كما جاء في القرار ٣١١١ (د - ٢٨) . اننا سنستمر في التزامنا الى

أن يتسنى لشعب ناميبيا أن يمارس حقه في تقرير المصير وينال الاستقلال ويصبح دولة

ذات سيادة آمنة من أي انتهاك لوحدها وصلاحها الاقليمية .

السيد نوراني (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمرت مسألة ناميبيا تشغل الأمم المتحدة أكثر من أربعة عقود أي فترة حياة هذه المنظمة بكاملها ، ومع ذلك فإن الضوء الذي يضرب به الأمثال في نهاية النفق المظلم لم يُلجج بعد . وقد بحثت مسألة ناميبيا خلال هذه الفترة الطويلة من عمر الأمم المتحدة لا في دورات عديدة للجمعية العامة فحسب ، بل وأيضا في دورتين استثنائيتين ، كانت آخرهما قبل هذه الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة مباشرة وقد عقدت في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

وبالرغم من كل المناقشات البليغة ، والقرارات التي لا حصر لها بالدعوة الى ممارسة الشعب النامبي لحقه في تقرير المصير ، فإن سحابة الاستعمار المعتمة لم تنقشع عن هذا البلد الذي طالت معاناته ، والذي مازال يتأهب لاتخاذ مكانه الصحيح بين صفوف البلدان المستقلة ذات السيادة الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة .

وكأنما لم يكف حرمان الشعب النامبي من حقه الاساسي في الاستقلال والسيادة ، فهو مازال يعاني الالم والبؤس على أيدي النظام العنصري الذي لا يستجيب لنداءات المجتمع الدولي المستمرة بأن ينهي على الفور احتلاله غير المشروع لناميبيا .

وقد صدرت عن الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر من هذا العام توصيات هامة ، اذا نفذت لادى تنفيذها الى تحقيق تسوية سياسية - سلمية للمسألة الناميبية ، فقد أكدت الدورة الاستثنائية مرة أخرى الدعوة الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا تنفيذا كاملا وإلى فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

ولا تلوح للأسف أي بارقة أمل في تغيير موقف جنوب افريقيا المتصلب . بل على العكس فإن أنشطة الفرق الخاصة التابعة لها تنشر الموت والدمار بين أبناء الشعب النامبي ، كما تنشر قواتها العسكرية في ناميبيا بهدف اشارة الرعب لا في قلوب الشعب النامبي وحده وإنما في المنطقة بأسرها ، مما يشكل دليلا واضحا على اصرار بريتوريا على إبقاء قبضتها القوية على ناميبيا حتى تواصل نهب مواردها الطبيعية الفنية وسياساتها العدوانية وأعمال زعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة المجاورة لها .

ومن الواضح أن نظام بريتوريا ليس على استعداد للإصغاء الى دعوة المجتمع الدولي له بتنفيذ الاقتراحات التي وافق النظام نفسه عليها . وعلى المجتمع الدولي الآن أن يخلص الى النتيجة الطبيعية وهي ضرورة التخلي عن الجهود المبذولة لحمل بريتوريا على الدخول في حوار بناء وأن يأخذ ببرنامج عمل فعال يهدف الى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بإجبار جنوب افريقيا على التخلي عن احتلالها غير القانوني لناميبيا .

ويعتمد التنفيذ الناجح لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) على تعاون نظام بريتوريا . وعلى الرغم من أن مشكلة ناميبيا قد أصبحت مهياة للحل ، كما يقول الأمين العام ، فمن الواضح أن هذا الحل لا يمكن التوصل اليه بمجرد توجيه النداءات الى ضمير بريتوريا ودعوتها الى التمسك بالتزامها بتنفيذ خطة الأمم المتحدة دون إبطاء . ومن الواضح أن الاوان قد آن للمجتمع الدولي لوضع برنامج يكفل امتثال نظام جنوب افريقيا الفوري لحكم المجتمع الدولي .

وفي البيان الذي أدلينا به في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة ، دعونا الى تحديد موعد نهائي لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا دون شروط طبقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويتمثل أحد العوائق الكبرى التي تعترض طريق ازالة القبضة الاستعمارية الطاغية لجنوب افريقيا من فوق رقبة ناميبيا ، في موقف بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يستخدمون حق النقض ضد فرض الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا ، وبذلك يشجعون النظام هناك على المضي في سياسته اللاإنسانية وخطئه الامبريالية . وقد آن الاوان لتلك البلدان أن تتحمل الآن مسؤولياتها كاملة في هذا الصدد ، وأن تتعاون في الجهود التي يبذلها مجلس الأمن من أجل القيام بعمل مناسب ضد جنوب افريقيا .

وعلى أساس مثل هذا البرنامج التعاوني ، يمكن وضع برنامج عمل لكفالة تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا تنفيذا كاملا وفوريا . وينبغي أن يتضمن ذلك البرنامج العناصر المبدئية الآتية : أولا ، إعادة تأكيد خطة الأمم المتحدة لناميبيا

وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بوصفها الاساس الوحيد المقبول لاستقلال ناميبيا ؛  
ثانيا ، تأكيد أن مسألة استقلال ناميبيا هي مسألة إنهاء للاستعمار ولا يمكن ربطها  
بأي شكل من أشكال المواجهة بين الشرق والغرب ؛ ثالثا ، فرض جزاءات الزامية شاملة  
بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لعزل  
جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا ؛ رابعا ، التزام الدول ، ولاسيما الدول الخمس  
الغربية التي وضعت خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، بممارسة ضغط شديد على  
بريتوريا للزامها بتغيير سياساتها ؛ خامسا ، التعهد بتقديم جميع المساعدات  
المتاحة لتمكين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من مواصلة  
نضالها ضد احتلال جنوب افريقيا غير المشروع ؛ سادسا ، الموافقة على تقديم أقصى  
مساعدة ممكنة الى بلدان خط المواجهة مباشرة وعن طريق مؤتمر تنسيق التنمية في  
الجنوب الافريقي لتخفيف الآثار الضارة المترتبة على الاعمال التي تقوم بها جنوب  
افريقيا ضد هذه البلدان ؛ وسابعا ، تحديد موعد نهائي لاستقلال ناميبيا .

ان شعب باكستان ينتظر بزوغ فجر استقلال شعب ناميبيا المحب للسلم ، بوصفه حدثا تاريخيا حتميا له أهمية خاصة . ونحن في باكستان ، نذكر باننا خضنا كفاحا مماثلا للاستقلال منذ ٤٠ عاما . كما نذكر بفخر كبير بأنه عندما كانت باكستان في بداية استقلالها ، أصدرت الجامعة الاسلامية ، بقيادة القائد عزام محمد علي جنبه - مؤسس بلادنا ، قرارا بتأييد كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل الحرية والمساواة . ومازالت باكستان مصرة ، كمهدا أبدا ، على الا تنكر عملية تقرير المصير ، التي حققت هي ذاتها استقلالها عن طريقها ، على شعب ناميبيا البائل الذي يناضل بقوة ومنذ وقت طويل للقضاء على الاستعمار والفصل العنصري ، ولقطف ثمار الحرية التي أصبحت قريبة من متناول يده الآن .

ان بارقة الضوء التي تلوح في نهاية طريق الاستعمار المسدود الطويل الحالك الظلمات ، قد لا تكون واضحة للعيان بعد ، لكن لحظة بزوغها ليست بعيدة أيضا . فنضال التحرير في ناميبيا قد قطع شوطا طويلا صوب تحقيق هدفه المقدس بالقيادة الحكيمة القادرة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، تلك المنظمة التي قادها وأرشدتها خلال هذه الفترة بجد وفعالية السيد سام نجوما . ونحن نسلم باسهامه التاريخي ليس فقط في قضية استقلال ناميبيا لكن أيضا بالنسبة لفكرة الحرية والتحرر ذاتها في أرجاء عالم الشعوب التي تسعى لاطاحة بالاستعمار والسيطرة الأجنبية . فلتلتزم هذه الجمعية العامة بتأييدها الذي لا يحيد للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وقيادتها ، ولتصمم على السير مع شعب ناميبيا الشجاع حتى نهاية المشوار المؤدي الى حريته .

السيد هينار (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مهمة

تصفية الاستعمار قد قطعت شوطا طويلا حقا ، لكنها لم تكتمل بعد . فإحدى المشاكل الملحة المتبقية هي بالتأكيد مشكلة ناميبيا .

لقد انقضى ربع قرن منذ أن أصدرت الجمعية العامة الاعلان الخاص بتصفيّة الاستعمار . ومنذ ما يقرب من ٢٠ عاما أنهت الجمعية العامة ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا واضلعت هي بمسؤولية ذلك الاقليم . والدورة الحالية للجمعية العامة تشهد

السنة الحادية والأربعين التي ترد فيها هذه القضية على جدول الأعمال الدولي . ومع ذلك ، مازالت عملية استقلال ناميبيا تتسم بالجمود حتى بعد اعتماد الخطة التاريخية لاستقلال ناميبيا التي ظهرت بالفعل في عام ١٩٧٨ ، وأيدها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتنص هذه الخطة على الانتقال السلمي الى حكم الاغلبية عن طريق اجراء انتخابات حرة نزيهة تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها الكاملين .

يلاحظ وفد بلادي باشمئزاز وأسى احتلال نظام بريتوريا المستمر لناميبيا ، واستغلاله لمواردها البشرية والطبيعية ، بما يتناقض والمرسوم رقم ١ الذي أصدره مجلس ناميبيا . ان كون استقلال ناميبيا مازال رهينة لدى النظام العنصري في بريتوريا إنما يرجع الى تعنت نظام جنوب افريقيا التوسعي . فالمجتمع الدولي يشعر دوما بالاحباط والغضب من جزاء الموقف المتعنت العنيف لنظام بريتوريا .

لقد أدان المتكلمون السابقون عن حق احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا وأعماله العدوانية التي يرتكبها ضد الدول المجاورة . ويؤيد وفد بلادي هذا الموقف تمام التأييد . فقد قامت جنوب افريقيا ، في تحد للأمم المتحدة ، بالفعل بضم الاقليم وفرضت عليه سياسة الفصل العنصري ، بل انها في الواقع تتعامل مع ذلك الاقليم على أنه بانتوستان آخر . وفي الوقت ذاته ، يشهد المجتمع الدولي النهب المستمر الدائم لليورانيوم والماس والأسماك في ناميبيا .

ان تطبيق جنوب افريقيا للسياسات العنصرية في الجنوب الافريقي لا يعدّ فحسب مجرد حالة من حالات العنف الذي تمارسه الاقلية ضد الاغلبية بل انه يمل الى حد الازدراء وعدم الاحترام التامين للشعب الذي يعيش في ظل هذا النظام ، كما يمثّل بالفعل ، تعبيرا واضحا للاستغلال الاقتصادي للسود في ناميبيا وجنوب افريقيا . ان الشرط الذي تشترطه جنوب افريقيا - أي انسحاب القوات الكوبية من أنغولا المجاورة - للسماح بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ما هو إلا مجرد ذريعة لعدم الامتثال بهذا القرار . وينبغي النظر اليه في اطار التكتيكات التسوية التي تستخدمها حكومة جنوب افريقيا لإدامة احتلالها غير المشروع لناميبيا وفرض تسوية استعمارية

جديدة على شعبها . وفي هذا السياق تشعر جنوب افريقيا - للاسف - بالتشجيع من جرّاء سياسة الارتباط البتّاء ، والاصرار على الزعم بأن انسحاب القوات الكوبية شرط مسبق مشروع لإنهاء نظام بريتوريا من ناميبيا . إلا أنه مادامت الحكومة الانغولية تواجه تحديا عسكريا خطيرا من قبل قوات أخرى تستمد الدعم العسكري من جنوب افريقيا ، فإن انسحاب القوات الكوبية من أنغولا أمر غير مرجح .

لقد أوضحت جنوب افريقيا بجلاء أنه مادامت المفاوضات الدولية مستمرة سعيًا لإيجاد وسيلة للخروج من هذا الطريق المسدود ، فإنها ستواصل وضع حلولها الخاصة بها بالنسبة لمشكلة ناميبيا . والحل الذي تراه جنوب افريقيا هو تحويل بعض السلطة الى حكومة ائتلافية تستبعد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد للشعب النامبيي .

وأود أن أؤكد من جديد أن وفد بلادي يرفض أية سياسة ربط ، إذ يعتبرها مجرد عذر آخر منتحل لعرقلة انهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا . ونحن نكرر من جديد اقتناعنا بأن التسوية الوحيدة النزوية العادلة لمسألة ناميبيا ، هي تلك التي تقع في اطار خطة الأمم المتحدة للتسوية .

وفي رأينا ان الوقت قد حان للاستعاضة عن الشكاوى والعمويل باجراء فعال وفقا للميثاق وللقرارات العديدة الخاصة بناميبيا من أجل وضع حد نهائي لاحتلال ذلك النظام الجدير بالازدراء لناميبيا ، ونحن إذ نفعل هذا فإننا سنستعيد ، الى حد ما ، لهذه المنظمة الدولية مصداقيتها . لقد انقضى وقت التحذير والتدابير الوقائية منذ أمس بعيد . وقد آن الاوان لاتخاذ تدابير ملموسة دون مزيد من الإبطاء .

ان الثقة التي وضعها شعب ناميبيا في الأمم المتحدة طوال هذه السنوات لا ينبغي خيانتها ويجب أن تتاح الفرصة لشعب ناميبيا لممارسة حق تقرير المصير . لقد استمعنا في الاونة الاخيرة لمرات عدة لمن يقول بأنه لا ينبغي فرض جزاءات على جنوب افريقيا لأنها تلحق الاذى والضرر بضحايا جنوب افريقيا . لكن الضحايا أنفسهم يقولون صحيح قد تتسبب الجزاءات في إلحاق الاذى والضرر ، لكن الغمل العنصري قاتل ومميت .

ولا ينبغي أن يساورنا الوهم بأن مجرد عقد المؤتمرات سيحقق الأهداف . ولا بد لنا من أن نعمل سويا لايجاد سبيل يمكننا من الوفاء بتعهداتنا التي قطعناها على أنفسنا منذ قرابة ٢٠ عاما . إننا بفرض الجزاءات الاقتصادية سنوجه رسالة واضحة الى بريتوريا مؤداها أننا ملتزمون بالقول والفعل بتحريير ناميبيا والقضاء على الفصل العنصري .

وتظل حكومة جمهورية سورينام ملتزمة التزاما راسخا بالنضال العادل لشعب ناميبيا . ونحن ندين أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية التي تعرقل تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يخص ناميبيا . وتؤيد حكومة بلدي تأييدا تاما الاعلان وبرنامج العمل المعتمدين من المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا بجلسته التاسعة المعقودة يوم ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وكذلك القرار المعتمد من الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لمسألة ناميبيا .

ولقد قام مجلس الامم المتحدة لناميبيا بعمل جدير بالثناء في مجال زيادة الوعي العام ، مما يجعلنا نشيد به .

ويؤكد وفد بلدي من جديد تأييده لشعب ناميبيا البطل ، وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الحقيقي الوحيد ، وللمؤتمر الوطني الافريقي ، في نضالهم الباسل من أجل تحقيق الحرية والعدالة والاستقلال لشعب ذلك الاقليم واستئصال شأفة الفصل العنصري .

لقد عانى شعب ناميبيا طويلا والوقت يجري بالنسبة لجنوب افريقيا . لذلك ، تتطلع حكومة بلدي بشغف الى اليوم ، وهو ليس ببعيد ، الذي تحتل فيه ناميبيا مكانها الصحيح بين أسرة الامم .

السيد كوزكو (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : إن مسألة منح الاستقلال لناميبيا بشكل فوري وتحريرها من نير الاحتلال الاستعماري الذي يقوم به نظام جنوب افريقيا العنصري ، تمثل إحدى المهام



الرئيسية والعاجلة التي تظلع بها الامم المتحدة لصالح قضية النضال من أجل الاستئصال النهائي والكامل والسريع لبقايا الاستعمار والعنصرية من على كوكبنا .

لقد انقض عقدان منذ أن قررت الامم المتحدة أن تنهي انتداب جنوب افريقيا لادارة ناميبيا وأن تتولى بنفسها مسؤولية حماية حقوق وممالح الشعب النامبي الى أن يحين وقت حصوله على الحكم الذاتي الحقيقي والاستقلال الوطني .

ومنذ ذلك الوقت ، بذل المجتمع الدولي ، خاصة الامم المتحدة ، جهودا كبيرة لانهاء السيطرة الاستعمارية لنظام بريتوريا العنصري على ناميبيا ، ولحماية الممالح المشروعة للشعب النامبي وإعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحريية والاستقلال الوطني في ناميبيا الموحدة . وهناك قرارات كثيرة ذات صلة للامم المتحدة ، وبوجه خاص لمجلس الامن والجمعية العامة ، فضلا عن الكثير من المحافل الدولية الاخرى التي لها وزن كبير ، وقد تضمنت تقييمات قائمة على المبادئ متكررة وواضحة للحالة في ناميبيا وحولها ، وحددت الاساس السياسي الحقيقي للتوصل الى حل عادل للمشكلة الناميبية ولانتقال ناميبيا الى مرحلة الاستقلال .

وفي المؤتمر العالمي المعني بغرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية المعقود في العام الماضي ، وأيضا في المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، وكذلك في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لمسألة ناميبيا والتي شارك وفد بلدي في أعمالها ، تم التشديد بقوة على أن وجود الادارة والقوات المسلحة لجنوب افريقيا في اقليم ناميبيا أمر يشكل انتهاكا لمعايير القانون الدولي المعترف بها بشكل عام ولميثاق الامم المتحدة مما يجعل من الضروري وضع نهاية له دون أية شروط . إن استمرار احتلال ناميبيا على نحو يتنافى مع القانون من جانب نظام بريتوريا العنصري يمثل عملا من أعمال العدوان على شعب ناميبيا وتحديدا صافرا لقرارات الامم المتحدة . وتندرج مسألة ناميبيا في إطار عملية إنهاء الاستعمار ، وأية محاولة لاعطائها طابعا مختلفا لبي لها من هدف سوى إعاقة السعي للتوصل الى حل لهذه المشكلة .

إن النضال التحرري الوطني الذي يخوضه شعب ناميبيا والذي يستخدم فيه كل الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح أمر عادل ومشروع ، ومن ثم فهو يستحق الدعم المخلص من الأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الإسراع بتحقيق استقلال ناميبيا .

وتشكل السياسة اللإنسانية التي يمارسها نظام الفصل العنصري تجاه السكان الأصليين في جنوب افريقيا وناميبيا ، وكذلك تصاعد الأعمال العدوانية التي يرتكبها العنصريون في بريتوريا ضد الدول المجاورة ذات السيادة السببين الرئيسيين لحالة التوتر المتفجرة في تلك المنطقة ، ويمثلان تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين بما يتجاوز حدود الجنوب الافريقي .

لقد أوضحت المحافل التمثيلية في منظومة الأمم المتحدة السالف الإشارة إليها وكذلك مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري بجلاء مرة أخرى أن المجتمع الدولي لم يعد يتحمل الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وأنه يشعر بالسخط إزاء أعمال العنف المستمرة التي يرتكبها الأجانب ضد الشعب الناميبى ، كما أنه عاقد العزم على ضمان منح الاستقلال غير المشروط للشعب الناميبى .

وتم التأكيد مرة أخرى على أن السبل والوسائل الحقيقية للتوصل الى تسوية سياسية للمشكلة الناميبية موجودة بالفعل ، إن الأساس المعترف به دوليا لتحقيق الاستقلال للشعب الناميبى مجسد في قرارى مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة . وتتمثل المهمة الرئيسية الآن في ضرورة ممارسة ضغط متزايد ومستمر ومباشر من جانب كل دول العالم على نظام بريتوريا وحماته من أجل ضمان التنفيذ الكامل لتلك القرارات . ومما يوضح الحاجة الملحة لاعتماد تدابير أكثر فعالية على نحو عاجل لكفالة تنفيذ هذه القرارات التجاهل المتعمد والمستهتر الذي يبديه نظام بريتوريا بشكل مستمر لارادة المجتمع الدولي التي عبس عنها بوضوح .

وكما هو معروف تماما ، فإن المستعمرين في جنوب افريقيا لا يتمكنون بمعناد برغبتهم في استمرار وجودهم غير المشروع في ناميبيا فحسب ، بل إنهم يبذلون أيضا

جهودا محمومة لادامة استعباد شعبها . ولبلوغ هذيه الغرضين ، عكف نظام بريتوريا العنصري على تصعيد أعمال الارهاب والعنف التي تمارس بشكل جماعي ضد السكان الافريقيين الاصليين وعلى تعجيل تعزيز الامكانيات الحربية لقواته المحتلة من خلال تجنيد المرتزقة الاجانب وفرض الخدمة العسكرية الالزامية على الشعب الناميبي والقيام بمناورات خادعة تتمثل في إنشاء نظام للحكم الذاتي المزعوم في ذلك الاقليم المحتل .

ومن الامور البالغة الخطورة بشكل خاص ممارسة جنوب افريقيا استخدام الاراضي الناميبية كراس جسر تنطلق منه لشن أعمال عدوانية لا تتوقف على الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، لا سيما أنغولا . ومن الامور التي لا تقبل الجدل أن النظام العنصري لجنوب افريقيا ما كان له أن يتصرف على هذا النحو المستفز لولا الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي وغيره الذي يحصل عليه بشكل مباشر وغير مباشر من بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة واسرائيل .

إن الالتقاء والتشابك القائم بين نظام بريتوريا العنصري ومصالح بعض الدول الغربية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والتواطؤ بين هذه الدول وذلك النظام هي من بين الاسباب الرئيسية لاستمرار مأساة الشعب الناميبي . ووفدي يؤيد تأييدا تاما قرارات المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لمسألة ناميبيا .

وندين بشدة سياسة الارتباط البناء مع نظام بريتوريا ومايسمى بسياسة الربط التي تشجع العنصريين في واقع الامر على ارتكاب العنف والارهاب ضد السكان الافريقيين في جنوب افريقيا وناميبيا وتصعيد أعمال العدوان ضد دول خط المواجهة وايضا لبدء التعنت ازاء مسألة استقلال ناميبيا وتخريب القرارات والمقررات التي تتخذها الامم المتحدة بشأن ناميبيا .

وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية التي تتبع سياسة لا محيد عنها ترمي الى الاستئصال الكامل والنهائي للاستعمار والعنصرية في جميع اشكالهما ومظاهرها تؤيد بثبات واستمرار التنفيذ الفوري غير المشروط لحق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني في اطار ناميبيا موحدة تتمتع بالسيادة الاقليمية بما في ذلك خليج والفيش والجزر المقابلة للشاطئ . ونحن نحبذ الانسحاب الفوري والكامل لجميع القوات من الاقليم وكذا انسحاب ادارة جنوب افريقيا وهو الامر الذي تعترف به الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ونؤيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي .

لقد كان وفدي وسيظل يؤيد شعوب دول خط المواجهة الافريقية في مساعيها الرامية الى الدفاع عن استقلالها الوطني وسيادتها الاقليمية ضد التجاوزات العدوانية من جانب المستعمرين في جنوب افريقيا . ونؤيد تأييدا تاما المطالب الثابتة للمجتمع الدولي من أجل الوقف الفوري وغير المشروط لسياسة ارهاب الدولة والعنف الاجرامية التي ينتهجها النظام العنصري لجنوب افريقيا .

وتقع على عاتق الامم المتحدة ومجلس الامن في المقام الاول مسؤولية مباشرة لضمان تنفيذ مقرراتهما بشأن ناميبيا وايجاد حل عادل للمسألة الناميبية في القريب العاجل . وفي هذا الصدد نؤيد مطالب المجتمع الدولي المتزايدة دوما من اجل ان يفرض مجلس الامن جزاءات الزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . لقد ان الاوان منذ امد طويل لكي يظطلع مجلس الامن على نحو كامل بدوره الرئيسي لضمان الرقابة الفعالة والمستمرة لحصول ناميبيا على استقلالها الحقيقي .

وختاما يحدو وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الامل فسي ان تعتمد الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا بشأن هذا البند قيد المناقشة الان والسني من شأنه زيادة تعبئة جهود المجتمع الدولي لتحرير ناميبيا والقضاء على الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي نهائيا .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هذه هي

المرّة الرابعة على مدى ستة شهور التي نجد فيها مسألة ناميبيا موضوعا لاجتماعات دولية مهيبة بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ان المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد في باريس ، والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المكرمة لمسألة ناميبيا وهذه المناقشات الراهنة كلها علامات بارزة في الدعم الكامل للاغلبية الساحقة من الامم من أجل استقلال شعب ناميبيا بالوسائل السلمية بأسرع ما يمكن . وينبغي التنويه في هذا الصدد أيضا الى الدورة الثانية والعشرين لقمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، والقمة الثامنة لمؤتمر بلدان حركة عدم الانحياز في هراري واعلانات اللجنة السياسية الاستشارية للدول اطراف في معاهدة وارمو في عام ١٩٨٥ و عام ١٩٨٦ .

لقد انقضت عشرون سنة منذ انتهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا واضطعت بالمسؤولية المباشرة عن ادارة الاقليم . وحظي حق الشعب الناميبسي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني باعتراف عالمي .

والقرارات العديدة التي وصلت الى ما يقارب الثلاثين في مجلس الامن وما يزيد عن العشرين قرارا في الجمعية العامة وما يربو على ١٠ قرارات والاعلانات والبيانات التي اصدرتها منظمة الوحدة الافريقية وبلدان حركة عدم الانحياز التي اعتمدت خلال السنوات العشرين الماضية بشأن مسألة ناميبيا توضح بجلاء التضامن المتزايد والمستمر الواسع النطاق من جانب المجتمع الدولي مع الكفاح العادل للشعب الناميبى في سبيل حريته واستقلاله الوطني . وانشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا عام ١٩٦٧ والفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٧١ وقرارا مجلس الامن ١٩٧٦/٣٨٥ و ١٩٧٨/٤٣٥ كلها وضعت خطة واقعية واساسا قانونيا وهيكل تنظيميا للاسراع في منح ناميبيا استقلالها .

ويواصل نظام بريتوريا احتلاله غير الشرعي لناميبيا وبذا يقترف عملا عدوانيا ضد الشعب الناميبى . انه يحتقر كل مقررات وقرارات الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وتلك سابقة ليس لها مثيل . وقد فرض نظام جنوب افريقيا العنصري على اقليم ناميبيا نظام الفصل العنصري المشين الذي ادانه المجتمع الدولي منذ امد طويل . وتعكف وحداته البوليسية وجيشه التي تربو على ١٠٠ ٠٠٠ على عمليات الابداء الجماعية والقمع الواسع النطاق للشعب الناميبى . وفي انتهاك صارخ لاحكام المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، الذي اعتمده الجمعية العامة ، يواصل نظام بريتوريا نهب وتبديد الموارد الطبيعية والبشرية لذلك البلد بالتواطؤ مع الشركات الغربية عبر الوطنية . كما يستخدم اقليم ناميبيا لاقتراف اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي لا تعد ولا تحصى ضد بلدان خط المواجهة وفي المقام الاول ضد جمهورية انغولا الشعبية .

ان جنوب افريقيا اذ تقوم بجميع أنواع المناورات المخالفة لبرنامج عمل الأمم المتحدة ، تسعى عن طريق اتخاذ تدابير مسكّنة أن تفرض تسويتها الداخلية . وكان آخر مثال على ذلك قرارها بإنشاء ما سمته حكومة مؤقتة عن طريق ما يسمى المؤتمر المتمدّد الأحزاب ، وكان الهدف منه هو تحويل الانتباه ومقاومة ضغط المجتمع الدولي .

ولا ترجع هذه الحالة فقط الى رفض بريتوريا التخلي عن مستعمرة ، تستغل خيراتها ، وانما يرجع عدم احراز تقدم بشأن مسألة منح الاستقلال لناميبيا الى حد كبير الى سياسة الارتباط البتّاء المشينة التي تتبعها الولايات المتحدة . وقد أدانت قرارات الجمعية العامة وقرارات هيئات دولية هامة أخرى هذه السياسة بشكل متكرر . والعقبة الرئيسية التي تحول دون استقلال ناميبيا هي التأييد والمساعدة السياسية والاقتصادية المتزايدة التي تلقاها جنوب افريقيا العنصرية من بعض البلدان الغربية . وبدعوى وجود صلة وتواز بين استقلال ناميبيا ووجود قوات كوبية في جمهورية أنغولا الشعبية ، تحاول جنوب افريقيا بتأييد من الولايات المتحدة أن تعطل وتحبط في نهاية الأمر الجهود المبذولة لانهاء استعمار الاقليم .

ومن المعروف أن الجمعية العامة رفضت في قرارات عديدة ، من بينها القرار (د١ - ١١٤) للدورة الاستثنائية بشأن ناميبيا جميع هذه المحاولات ، مقررّة أن من شأنها "تشجيع نظام جنوب افريقيا العنصري على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا" . وفي هذا الشأن ، أود أن أقتبس أيضا من قرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) الذي ينص على أن المجلس :

"يرفض إصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة له

بها وغريبة عنه ، بوصف ذلك أمرا لا يتفق مع القرار ٥٣٥ (١٩٧٨) " .

ولا يجوز أن نتفاض عن محاولات انكار الطبيعة الحقيقية لمشكلة ناميبيا بتمويرها كجزء من المواجهة العالمية بين الشرق والغرب . وفي برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي لتحقيق الامتقلال الفوري لناميبيا ، يذكر المؤتمر بحق أن محاولة تموير المشكلة على هذا النحو ترمي الى :

"تحويل الانتباه عن القضية الاساسية المتمثلة في انهاء استعمار ناميبيا ، مما من شأنه أن يحبط التطلعات المشروعة للشعب الناميبي نحو تقرير المصير والاستقلال الوطني" (A/CONF.138/11 ، الفقرة ١٦٨)

ان مسألة ناميبيا مسألة انهاء استعمار وقضاء على الفصل العنصري . وبالتالي هناك طرفان فقط للنزاع : الشعب الناميبي الذي يناضل من أجل تحقيق الاستقلال ونظام جنوب افريقيا المحتل . أما مسألة الجانب الذي تقف فيه هذه الدولة أو تلك فمسألة أخرى .

في اطار توازن القوى الدولي الراهن ولاسيما في هذه الحالة المعقدة بشكل خاص ، يشن الشعب الناميبي في وطنه كفاحا بطوليا ، للتحرير الوطني بقيادة مثله الاصلي الوحيد سوابو ، ضد نظام جنوب افريقيا المحتل . ومن حق هذا الشعب أن يناضل من أجل استقلاله مستخدما كل الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح . وجميع الشعوب المتمسكة بمبادئ الأمم المتحدة تقف الى جانبه . وعلى أن تؤكد هنا أن الشعب البلغاري ، الذي ناضل لسنوات عديدة من أجل استقلاله الوطني ، يقف الى جانب الكفاح العادل البطولي الذي يشنه الشعب الناميبي تحت قيادة منظمة سوابو . وسيواصل تأييده الكامل له .

ان القضاء على السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري ليس فقط هو البعد الوحيد لمسألة ناميبيا ، رغم انه الموضوع الرئيسي . فنظام بريتوريا العنصري يشن باستمرار هجمات عسكرية من ذلك الاقليم على بلدان خط المواجهة ، وفي المقام الاول على جمهورية أنغولا الشعبية . والادعى أن ذلك النظام يمول ويدعم العميات المسلحة المناوئة للثورة في بلدان مجاورة . وهدفه هو زعزعة استقرار تلك البلدان سياسيا واقتصاديا ، والاطاحة بحكوماتها الشرعية واخضاعها للمصالح الامبريالية ومصالح الاستعمار الجديد . وجمهورية بلغاريا الشعبية تدين بشدة نظام بريتوريا العنصري لهذه الجرائم . ونرى أن للتضامن مع بلدان خط المواجهة وتأبيدها بشكل كامل أهمية قصوى لتحقيق تسوية عادلة ودائمة لمشكلة ناميبيا .



وتشير التطورات الاخيرة في الجنوب الافريقي بشكل واضح الى ان الصراع في ناميبيا وحولها وصل الى مرحلة حرجة . فالسلم والامن الاقليميان والدوليان يتعرضان للخطر . وفي برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، يذكر المؤتمر ما يلي :

" ان المؤتمر ، اذ يرى ان التدهور السريع في الاوضاع التي سببها النظام العنصري لجنوب افريقيا يشكل خطرا كبيرا على السلم والامن في المنطقة وتهديدا متزايدا ومباشرا للسلم والامن الدوليين ، يدعو المجتمع الدولي الى مواجهة ذلك على نحو فوري وفعال وشامل" . (المرجع نفسه)

وترى الدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو في الحالة في الجنوب الافريقي مصدرا من اخطر مصادر التوتر في العالم اليوم . ولهذا فإن تسوية هذا النزاع ستسهم بشكل ملموس أيضا في تحقيق نظام عالمي للامن الدولي كما اقترحت البلدان الاشتراكية . وقد توصلت المحافل الدولية الخمسة التي سبق ذكرها الى نتائج مشابهة وتقدمت سلسلة من المقترحات بشأن العمل الفوري الحاسم لتعزيز وضمان استقلال ناميبيا مع الحفاظ على سلامتها الاقليمية ، وهي تصر على ان يمارس مجلس الامن ولايته فيما يتعلق بتنفيذ قراراته بشأن مسألة ناميبيا ، وان يتصرف بحزم ضد أية مناورات غير شرعية أو خطط تعويقية يقوم بها نظام جنوب افريقيا في ناميبيا ، وذلك عن طريق فرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وهي تطالب أيضا باتخاذ مجلس الامن تدابير فورية ، دون شروط ، لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتدعو جميع البلدان التي لم تقطع علاقاتها مع النظام العنصري الى ان تفعل ذلك حتى يتحقق عزله سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا . وجمهورية بلغاريا الشعبية توافق تماما على تنفيذ هذه التدابير وسوف تبذل قصارى جهدها لتطبيقها .

ومن واجبنا أن نذكر هنا بالدور التاريخي الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يؤديه في تسوية مسألة ناميبيا . ولا يساورنا شك في أن الشعب النامبي - سيحقق استقلاله الوطني تحت قيادة صوابو - ان الغالبية العظمى من الدول الاعضاء ، وشعوب العالم ، والعدالة ، والانسانية ، وأخيرا وليس آخرا هيئة الامم المتحدة ، هذا كله يتطلب انتهاء المعاناة الطويلة التي يتعرض لها شعب ناميبيا تحت نير الاستعمار بعد ٤٠ عاما من الفصل العنصري الذي يعد وصمة في جبين القرن العشرين .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن كون شعب

ناميبيا لم يحصل على استقلاله الحقيقي حتى الآن يعتبر تعليقا مخيبا للآمال على قدرة هذه المنظمة على تنفيذ قراراتها وعلى تعنت جنوب افريقيا .

وقد اتاحت الفرصة لوفد بلادي في مؤتمر فيينا لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في تموز/يوليه الماضي وفي الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر ، ان يذكر وجهات نظره بشأن موضوع ناميبيا . ومع ذلك تشعر استراليا بمسؤولية خاصة تجاه شعب ناميبيا لانها عضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومن ثم فإننا نفتتح هذه الفرصة لنستعرض بايجاز موقف استراليا من المسألة الناميبية .

إن تاريخ قرن من الاحتلال الاستعماري لناميبيا إتسم بمقاومة شعب هذا البلد للحكم الأجنبي ، أولا ضد المستعمرين الاوروبيين ثم ضد استعمار جنوب افريقيا . وما فتئت حكومة بريتوريا تحتل ناميبيا بالرغم من جميع العلامات الواضحة الممكنة التي أبداها المجتمع الدولي عن عدم موافقته على استمرار وجودها هناك . لقد بقيت هذه الحكومة هناك على الرغم من ادراكها ، على الأقل من ناحية المبدأ ، حق الناميبيين في الاستقلال وقبولها المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويعتبر ذلك القرار أساس النهج الذي تتبعه استراليا . فنحن نؤيد الأمين العام ونشيد بجهوده من أجل تنفيذ هذا القرار ، الذي يجب أن ينفذ دون مزيد من الابطاء أو المماطلة . وترفض استراليا أي محاولة لربط استقلال ناميبيا بقضايا منفصلة أو دخيلة مثل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وتعتبر استراليا ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يتضمن جميع العناصر الضرورية لتحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا . ولم تعد هناك حاجة لتجاوز القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بل ان مثل هذا التفكير يخاطر بتدمير خطة الأمم المتحدة كلها .

إن الإصرار على الربط ليس في الواقع العقبة الوحيدة الباقية في سبيل استقلال ناميبيا ، ولكن تأييد جنوب افريقيا المستمر للإدارة المؤقتة المزعومة في ويندهوك وعدوانها على الدول المجاورة يعتبران عنصرتين سلبيتين أخريين . ومع ذلك يشعر وفد

بلادي انه اذا تم التخلي عن مفهوم الربط سيكون من الممكن تنفيذ خطة الامم المتحدة ووضع حد لمعاناة الشعب الناميبي .

ان استراليا ليست طرفا أساسيا في مشكلة ناميبيا ولكننا سنواصل بذل كل ما نستطيع من جهد لتحقيق تسوية عاجلة ومرضية لهذه المشكلة . ولا نزال نشارك على نحو نشط ومسؤول في عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا من أجل قضية ناميبيا وشعبها وسنواصل تقديم مساهماتنا الطوعية الى صندوق الامم المتحدة لناميبيا وسنبقى على رغبتنا في توفير فرقة من المهندسين للاشتراك في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الذي تقرر انشاؤه عند تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

من الواضح مع ذلك ان الجهود الوطنية غير كافية لاجبار جنوب افريقيا على الانسحاب من هذا الاقليم . فجنوب افريقيا لن تنسحب بمحض ارادتها ومن ثم أصبح من الضروري ممارسة ضغط دولي متزايد على بريتوريا لتحقيق ذلك الهدف . وقد اضطلع المؤتمر الدولي المعقود هذا العام في فيينا والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في نيويورك في هذا العام بهذا الدور ولكن بسبب وجود بعض الصياغات في القرارات ، فان الرسالة الواضحة التي كان من المتعين لهذين الاجتماعين أن يوجهاها الى بريتوريا خفف من أثرها الافتقار الى الوحدة بين المشاركين فيهما .

يجب في هذه المناقشة أن يركز جميع أعضاء هذه المنظمة اهتمامهم من جديد على ضرورة ارساء قدر كبير من الاتفاق حتى نعطي للمشكلة الناميبية ما تستحق من اهتمام . وأخيرا ، اذا ظل هذا الضغط الدولي على جنوب افريقيا عديم الفعالية واستمرت بريتوريا في التحدي وفي عرقلة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فإننا نرى انه يجب على مجلس الامن ان يجتمع للنظر في اعتماد جزاءات الزامية على جنوب افريقيا ، ومستمر استراليا ، طوال فترة عضويتها في مجلس الامن في تأييد هذا الاجراء في المجلس .

السيد كاظم (الامارات العربية المتحدة) : تنظر الجمعية العامة مرة

أخرى في البند "٣٦" المكرس لمسألة ناميبيا ، هذه القضية التي أصبحت من أهم وأخطر القضايا التي تتصدى لها الامم المتحدة في اطار ترقية الاستعمار . واننا اذ نتصدى لهذا الموضوع المتصل أساسا بالامن والسلام الدوليين وبحق شعب اقليم ناميبيا في

تقرير مصيره ، لابد أن نتوقف قليلا لامتذكار المواقف المبدئية الثابتة التي تم التعبير عنها بكل جلاء في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انعقدت في أواسط شهر أيلول/سبتمبر عندما نظرت في ذلك البند حيث تم التأكيد بما لا يدع مجالا للشك على العلاقة بين موضوعي الفصل والتمييز العنصري والاحتلال التوسعي لجنوب افريقيا لاقليم ناميبيا وما يرافق ذلك من ممارسات قمعية وتمزيقية ضد الشعب والارض في ناميبيا . وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن الوضع في الجنوب الافريقي بات متفجرا وينذر بانعكاسات خطيرة ليس فقط على مستقبل ناميبيا بل على منطقة الجنوب الافريقي بأسرها .

ان استمرار النظام العنصري في جنوب افريقيا باحتلال اقليم ناميبيا بصورة غير شرعية ، بالرغم من مضي عشرين عاما على قرار الجمعية العامة الداعي الى انهاء انتداب جنوب افريقيا على هذا الاقليم وتحويل المسؤولية المباشرة عنه الى هيئة الأمم المتحدة ، يمثل تحديا صريحا لارادة المجتمع الدولي ولمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وهو يشكل قبل كل شيء ، عدوانا مستمرا على شعب ناميبيا .

لقد أدان المجتمع الدولي استمرار احتلال نظام بريتوريا لاقليم ناميبيا ونهب موارده بالتعاون مع المصالح الاقتصادية الاجنبية الاخرى . ان الشعب النامبي قد عانى الكثير ولا يزال يعاني ويقدم التضحيات من أجل حريته . مما يتعين على المجتمع الدولي ، أكثر من أي وقت مضى ان يتخذ جميع التدابير المتاحة له بطريقة أكثر حزما ليضمن حرية الشعب النامبي واستقلاله . واننا نرفض ربط استقلال ناميبيا بأي شروط أخرى لا علاقة لها بحق الشعب النامبي في الاستقلال .

ان تعنت نظام جنوب افريقيا ورفضه المستمر تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٤ (د - ٢٩) المؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والقرارات التي اتخذتها حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والمحافل الدولية الاخرى ، ناتجان عن الدعم السياسي والعسكري الذي تحظى به حكومة جنوب افريقيا العنصرية من قبل بعض الدول الصناعية الغربية والتي لا تزال لها حسابات ومصالح اقتصادية مختلفة .

إن وفد بلادي لا يزال مقتنعا أن حكومة النظام العنصري ما كان لها أن تتمرد على الإرادة الدولية لو قام المجتمع الدولي بإجبار ذلك النظام بالعدول عن سياسته الاستعمارية ، وأن الحل الوحيد والفعال هو فرض عقوبات إلزامية وفقا للفصل السابع من الميثاق .

وإننا نناشد الدول التي لاتزال تتردد في هذا المضمار أن تلتزم بقرارات الأمم المتحدة حتى يتمكن المجتمع الدولي من فرض إرادته في تحرير ذلك الإقليم من براثن الاستعمار العنصري وتمكين شعب ناميبيا من تقرير مصيره .

السيد فونفساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : بالتأكيد انه بشعور من السخط والاسف يتعين على المجتمع الدولي مرة أخرى أن يتناول المسألة الملتهبة المتعلقة بناميبيا . وهذه المشكلة المؤلمة كان ينبغي حلها بشكل سلمي ودائم منذ وقت طويل ، ولكن يتعين علينا أن نلاحظ انه كان ينبغي التغلب على عقبات كثيرة قبل أن نشهد حصول هذا الاقليم وشعبه الشهيد على حق تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقي .

ويسعدنا أن نلاحظ أن تعبئة الرأي العام الدولي في طور التنفيذ الكامل لمالصح القضاء على الفصل العنصري ، تلك السياسة الإجرامية التي يتبعها النظام العنصري غير المشروع لبريتوريا في جنوب افريقيا ، ذلك النظام الذي لا يزال يحتل ناميبيا منذ عقدين بصورة غير مشروعة . وخلال المناقشة حول الفصل العنصري والتي انتهت منذ ثلاثة أيام والتي شارك فيها وفدي ، تمكنت هذه الجمعية من تسجيل انه لا يزال هناك دعم هائل من جانب المجتمع الدولي للقضية النبيلة للكفاح التحرري الوطني الذي يخوضه في هذا الوقت الشعب المقهور في جنوب افريقيا وناميبيا . وقد عرفنا تماما من هي تلك الدول التي لاتزال تحاول ، بما يتناقض مع العقل والمنطق ، أن تبرر مسؤولية مرتكبي ذلك الشر . ومن المؤسف والمحزن حقا أن يقف المجتمع الدولي عاجزا في وجه المأساة التي تحيق بالجنوب الافريقي حيث تقع الدولة المستقلة ضحية لاعمال عدوان وزعزعة لاستقرارها السياسي والاقتصادي من جانب نظام بريتوريا العنصري .

إن سنة ١٩٨٦ لها أهمية خاصة بالنسبة للشعب الناميبي المقهور والمستعبَد ، لأنها بالإضافة الى تعيينها من جانب قيادة المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) باعتبارها سنة التمهئة العامة والعمل الحاسم من أجل النصر النهائي ، فإنها تعتبر أيضا الذكرى السادسة والعشرين لإنشاء تلك المنظمة ، التي تعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . وتعتبر هذه السنة أيضا الذكرى العشرين لبدء سوابو لكفاحها المسلح وكذلك الذكرى العشرين لإنهاء الجمعية العامة لولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، الاقليم الذي وُضع منذ ذلك الوقت تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . ومن المفيد أن نذكر هنا بأن هذه المسؤولية الخالصة للأمم المتحدة أكدت عليها مرة أخرى محكمة العدل الدولية منذ ١٥ سنة . إن نظام بريتوريا المنصري غير المشروع في ازدراء كامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، ولاسيما قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص بخطة استقلال ناميبيا ، قد رفض ولا يزال يرفض إنهاء احتلاله غير المشروع لهذا الاقليم الدولي .

لقد حدد المجتمع الدولي منذ وقت طويل العقبات الرئيسية التي تعترض طريق القضاء على الفصل المنصري وتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهي تكمن جزئيا في الرفض المتمنت للنظام المنصري والامتعماري لبريتوريا الاستجابة لنداءات الامم المتحدة الواردة في القرارات ذات الصلة ومن ناحية أخرى ، في التواطؤ اللااخلاقي وغير القانوني مع بريتوريا ، ذلك التواطؤ الذي تنخرط فيه بعض البلدان الغربية ، بما فيها الدولة التي تمارس في التعامل معها سيامة ما يسمى بالارتباط البنّاء . وليس سرا أن بعض البلدان الغربية وبلدان أخرى ، بما فيها اسرائيل كما قلت في هذا المحفل في الاسبوع الماضي أثناء مناقشة الفصل المنصري ، لها علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية ونووية وغيرها مع جنوب افريقيا . ومن المدهش أن هذه العلاقات اللااخلاقية وغير القانونية تسهم كثيرا في تعزيز آلية الحرب والشرطة التي تستخدمها بريتوريا بوحشية لقمع غالبية السكان السود في جنوب افريقيا وناميبيا ، ولمهاجة وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول خط المواجهة والبلدان الافريقية المستقلة الاخرى .

وهناك عقبة أخرى رئيسية تقف في طريق نيل ناميبيا لاستقلالها الغوري وهي الربط بين استقلال ناميبيا بعنصر دخيل لا علاقة له بالمسألة وهو انسحاب القوات الكوبية الاممية من أنغولا - وهذه سياسة يدافع عنها نظام بريتوريا بعناد هو وحاميه القوي . ومن البديهي أن المجتمع الدولي ولاسيما الجمعية العامة ومجلس الامن ، قد رفض مرارا وتكرارا وأدان بقوة هذه المناورات الزائفة الرامية الى تعطيل أو تأجيل التمتع الحقيقي للشعب الناميبى المقهور بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والحرية وفقا لنص وروح قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الى ما لا نهاية .

واننا ننضم الى المجتمع الدولي في إدانته لعمل آخر غير عادي ارتكبهته بريتوريا ، وهو تشكيلها لحكومة عميلة في ويندهوك في حزيران/يونيه من السنة الماضية ، ذلك العمل الذي أدانه مجلس الامن بنفسه ، في جلسته المنعقدة في ١٩ حزيران/يونيه من نفس السنة ، ورفضه على أنه نظام غير قانوني ولاغ وباطل . ومن المعروف للجميع أن بريتوريا قد دامت بالاقدام حتى اليوم كل القرارات والمقررات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة وأصمّت آذانها عن الإعلانات والمناشادات التي لا حصر لها الصادرة عن محافل حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركات ومنظمات دولية أخرى . وإن الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي أعربت ولاتزال تعرب دائما دون لبس أو غموض عن تأييدها لغرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام العنصري غير القانوني لبريتوريا ، لأنه يرفض في عناد القضاء على الفصل العنصري والتنفيذ الصارم لاحكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المقبول عالميا بوصفه إطارا للحل السلمي والدائم لهذه المشكلة .

ولسوء الطالع ، يتعين علينا أن نسجل أن عضوين دائمين في مجلس الامن قد منعا حتى الان هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة ضد بريتوريا بغية إجبارها على الامتثال لإرادة المجتمع الدولي .



ومن المثير للاهتمام أن نذكر بأن هاتين الدولتين الغربيتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن ، أعاقتا ، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، اعتماد مشروع قرار يقترح ببساطة فرض عقوبات إلزامية إنتقائية على بريتوريا . والحقائق واضحة . وبالتالي لا يدهشنا أن تواصل بريتوريا دون خجل تحديها للرأي العام الدولي ، مادامت مطمئنة الى مباركة حمايتها والمتاجرين معها ومن يمدونها بالأسلحة ، وتواطئهم اللاأخلاقي معها .

ونحن لا نتفق على الإطلاق مع كل من يدعون أن الجزاءات الإلزامية عديمة الجدوى لأنها قد تؤثر على المصالح المشروعة للسكان السود في جنوب افريقيا وناميبيا وشعوب البلدان الافريقية المستقلة المجاورة . فتلك هي الحجة الامبريالية الاستعمارية الجديدة التي تسوقها بعض الدول لتبرير نهبها المنهجي لموارد الاقليم البشرية والطبيعية ، التي طالما أدانها المجتمع الدولي .

وعلاوة على ذلك ، فإننا نرفض وندين أية محاولة لوضع المشكلة الناميبية في إطار المواجهة بين الشرق والغرب ، بدلا من النظر اليها كمشكلة من مشاكل إنهاء الاستعمار البحتة التي يكمن حلها في احكام ميثاق الامم المتحدة ، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والمنظمات الدولية المختصة الأخرى ، لتحقيق الاستقلال الغوري لذلك الاقليم الدولي ، وفقا لخطة الامم المتحدة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن حكومتي تساند النداءات والإعلانات الختامية وبرامج العمل التي اعتمدها العديد من المؤتمرات الدولية ، بما فيها مؤتمر الامم المتحدة الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا ، ومؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز المعقود في هراري في أيلول/سبتمبر الماضي ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة التي كرست لنفس المسألة . ومن المستصوب تماما أن تصفي الدول التي تدافع عن

بريتوريا ، وبخاصة الدول التي تتمتع بحق النقض في مجلس الأمن ، الى نداء البشرية الحار الداعي الى التحلي بالحكمة والعدالة والعقل ، والى أصوات مواطنيها أيضا .  
إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حكومة وشعبا ، تعيد التأكيد مرة أخرى على تضامنها مع شعب ناميبيا المقهور وتأييدها الثابت له ، ذلك الشعب الذي يخوض تحت القيادة الحازمة والمستنيرة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الشرعي الوحيد ، كفاحا باسلا من أجل نيل استقلاله الحقيقي في ناميبيا موحدة ، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونأمل أن تسهم أعمال هذه الدورة في توليد بارقة أمل لكل من يناضلون بلا كلل في شتى أنحاء العالم لنصرة هذه القضية النبيلة .

السيد الاتاي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن دراسة

مسألة ناميبيا في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة يختتم سلسلة من الاجتماعات الدولية الهامة التي جعلت من الحالة الحرجة السائدة في الجنوب الافريقي برمته موضع استعراض مستمر رفيع المستوى على مدار السنة . ففي الأشهر الستة الماضية وحدها عُقد في باريس في حزيران/يونيه المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، أعقبه المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه ، ثم الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لمسألة ناميبيا المعقودة في نيويورك في أيلول/سبتمبر . وعلاوة على ذلك ففي مداوات مؤتمر القمة الثاني والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ، وكذلك في مداوات مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز المعقود في هراري في أيلول/سبتمبر احتلت مشكلتا ناميبيا والفصل العنصري مكان الصدارة .

في تلك الاجتماعات شددت كل الوفود بلا استثناء على رفض المجتمع الدولي تماما لأن يواصل النظام العنصري في جنوب افريقيا في عناد احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، بعد مرور عشرين عاما على إنهاء الجمعية العامة ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، وبعد ثمانية أعوام من اعتماد مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . إن ذلك

النظام في واقع الامر يصر على ممارسة الوحشية والإرهاب والسجن ضد الناميبيين الابرياء ، ويواصل تكريس نظام الفصل العنصري الكريه في ناميبيا ، وهو نظام أعلنت الامم المتحدة انه جريمة في حق الانسانية ، كما يعتمد الى اللجوء بلا توقف الى القوة الوحشية للإبقاء على الهيكل القمعي لاحتلاله غير المشروع ، الذي من أجله يقوم بوزع ١٠٠ ألف جندي في كل أنحاء الاقليم .

وعلاوة على محاولات جنوب افريقيا الرامية الى إطالة أمد سيطرتها على ناميبيا ، وتشديد قبضتها عليها ، فقد قامت ، بالتواطؤ مع المصالح الاقتصادية الأجنبية الأخرى ، بتكثيف نهبها لموارد الاقليم المعدنية والبحرية والبشرية ، منتهكة بذلك المرسوم رقم ١ لمجلس ناميبيا ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة . وفي الوقت ذاته لم يكف النظام العنصري عن محاولاته العقيمة للقضاء على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الحركة التحررية الوحيدة والأصيلة لناميبيا ، وتشويه سمعتها ، ولم يتوقف عن استخدام ناميبيا منمّة إطلاق لشنّ عملياته العدوانية والتخريبية ضد دول خط المواجهة الافريقية .

ولست في حاجة الى الدخول في مزيد من التفاصيل عن انتهاكات جنوب افريقيا الصارخة لكل معيار من معايير القانون الدولي وكل مبدأ من مبادئ السلوك المتحضر ، حيث انها مسجلة بالكامل في وثائق مجلس الامم المتحدة لناميبيا وغيره من أجهزة الامم المتحدة المختصة . ويكفي أن نقول إنه لابد وأن يكون قد وضع للجميع الآن أن نظام بريتوريا لا يُكَنّ أية نية كانت لأن يتعاون بإخلاء مع الامم المتحدة في تنفيذ خطة الامم المتحدة نسا وروحا . وعليه ، فبدلاً من الإسهاب في سرد تفاصيل الظروف البائسة في ناميبيا ، أو الخدع والالاعيب التي يتألف منها سجل بريتوريا الكئيب في الاستعمار والعنصرية ، سيقتمر وفدي في ملاحظاته على العقبة المباشرة التي أحبطت كل الجهود التي بُذلت حتى الآن لتحقيق استقلال ناميبيا .

وفي هذا المنعطف لا يسع وفد بلادي إلا أن يعرب عن هواجسه وشكوكه العميقة في أنه مازال في الإمكان تحقيق تسوية سلمية في إطار خطة الامم المتحدة لناميبيا ، وفقاً

لقراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، تمكّن الامين العام للمرة الاولى من إبلاغ مجلس الامن أن كل المسائل الرئيسية المعلقة بشأن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تم حلها وان العقبة الوحيدة الباقية في طريق استقلال ناميبيا هي تعنت جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فبعد ثلاث سنوات اضطر الامين العام الى أن يذكر مرة أخرى في تقريره انه :

" قد تم الوفاء بجميع الشروط اللازمة لتنفيذ خطة الامم المتحدة بشأن ناميبيا التي وضعها مجلس الامن ... ، ومع ذلك مازالت ناميبيا محرومة بلا مبرر من حقها في تقرير المصير ، بسبب إطالة جنوب افريقيا لآمد سيطرتها غير الشرعية على ناميبيا ، وإصرارها المتواصل على الربط الغريب بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا " . (A/41/1 ، ص ١٤)

ومرة تلو الأخرى أعلن الأمين العام عن الحاجة إلى بذل جهد متضافر للحصول على تعاون جنوب أفريقيا في التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة . والحقيقة أن الجهود الدؤوبة والحميدة التي يبذلها الأمين العام لإحراز تقدم بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة تعوقها وتجهضها باستمرار معارضة بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشكل يتعذر الدفاع عنه إعطاءه قوة الدفع اللازمة للتغلب على تعنت جنوب أفريقيا .

وقد أدى استخدام حق النقض في مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من جانب اثنين من أعضائه الدائمين إلى إضعاف زخم قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي اتخذته بنفسه بالاجماع في حزيران/يونيه من العام الماضي ، والذي حذر فيه جنوب أفريقيا من أنه في حالة عدم تعاونها مع الأمين العام في تنفيذ خطة الأمم المتحدة سيضطر مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ التدابير الواجبة بموجب الميثاق ، بما في ذلك الفصل السابع . وعلاوة على ذلك ، تسبب استخدام حق النقض في ١٨ حزيران/يونيه من هذا العام من جانب هذين العضوين الدائمين في مجلس الأمن في اجهاض مشروع قرار يرمي إلى فرض جزاءات محدودة على جنوب أفريقيا ، ردا على أعمالها العدوانية المتواصلة ضد انغولا واستمرارها في احتلال أراضيها السيادية .

إن سوء استخدام حق النقض والتهديد باستخدامه على نحو مفرط ، والاصرار على ربط استقلال ناميبيا بتسوية مسائل دخيلة ، وسياسة الارتباط البناء التي فقدت مصداقيتها ، كل ذلك أصبح عراقيل في الطريق المؤدي إلى التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة . وهذا أمر يدعو إلى الاستياء الشديد في الوقت الذي يواجه فيه النظام العنصري درجة لا مثيل لها من المقاومة في جنوب أفريقيا ، وتكثيف للكفاح في ناميبيا ، علاوة على تصاعد الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية ، وعلى الأخص في البلدان الغربية . إذ أن السياسات الاسترضائية والمشوشة المستندة على خطأ في التقدير لن تؤدي إلا إلى إرسال المؤشرات الخاطئة إلى بريتوريا ولن تؤدي إلا إلى التشدد في تعنتها . والنتيجة الحتمية هي أن الفرض من هذه الممارسات التسوية هو

جعل استقلال ناميبيا رهينة بمسائل لا صلة لها اطلاقا بما هو في جوهره مسألة انهاء للاستعمار وادخالها في اطار العلاقات بين الشرق والغرب .

وقد تقدم المدافعون عن بريتوريا ، في محاولة لاختفاء نواياهم الحقيقية ، بمجموعة من الحجج الذاتية ضد فرض الجزاءات . فأولا ، زعم ان الجزاءات تضر بالسود المضطهدين في جنوب افريقيا بالدرجة الاولى . وفي ضوء الالام الرهيبة التي يعانيون منها منذ امد طويل وتأكيدات الزعماء السود انفسهم باستمرار بانهم على استعداد لتحمل المزيد من الاعباء والحرمان ، فإن هذه الحجج ليست باطلة فحسب بل انها غير مقبولة . وثانيا ، إن الادعاء بأن الجزاءات نادرا ما تكون فعالة يكشف ايضا زيف هذه الحجة . فقد نودي بالجزاءات وفرضت بمورة انفرادية في حالات اخرى في الماضي القريب من جانب الذين يعارضون فرضها على جنوب افريقيا ، حتى عندما كان المجتمع الدولي بعيدا بمراحل عن الاجماع القائم اليوم بشأن مسألة جنوب افريقيا . وثالثا ، قيل ايضا انه ينبغي لنا ان نتحرك بحذر وضبط للنفس ، والا فان الجزاءات ستؤدي الى زيادة تفاقم الحالة . بيد ان هذا النهج الجبان قد اثبت في السابق تأثيره المعاكس بإعطاء المزيد من الوقت لبريتوريا وزيادة جراتها على تكثيف حكمها الارهابي في جنوب افريقيا وناميبيا .

تلك هي بعض الفرائب التي تتحدى ايجاد تفسير عقلائي لها وتشير الشكوك في اخلص بعض الدول في تأكيدات المتكررة على معارضتها وبغضها لسياسات وممارسات جنوب افريقيا . انها في الحقيقة قمة النفاق ان نسمع الان المصممين الرئيسيين لخطة الامم المتحدة يعظون بالحذر ويحثون على تشجيع ايماءات الاصلاح السطحية التي تبديها بريتوريا . وفي هذه المرحلة الحرجة يتعين على اصدقاء جنوب افريقيا الاقوياء اعادة تقييم مواقفهم والعمل بشكل حاسم وبتضافر مع المجتمع الدولي على وضع النظام العنصري في عزلة كاملة .

وفي هذا الصدد ، يحدونا الامل في أن تكشف الفرص الجديدة ، التي اتاحها زخم مؤتمر باريس العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، ومؤتمر

فبينما الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، الحملة العالمية لاجبار نظام بريتوريا على التعاون فورا مع جهود الامين العام لتحقيق التنفيذ الفوري غير المشروط لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

بيد أن اندونيسيا لا تزال تعتقد ان السبيل الوحيد الذي يكفل تعاون جنوب افريقيا في نهاية المطاف يتمثل في استخدام مجلس الامن جميع الوسائل المتاحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة الاحكام الواردة في الفصل السابع . ويتضمن هذا بالضرورة اتخاذ تدابير فعالة ترمي الى تعطيل القطاعات الاقتصادية والعسكرية الرئيسية في جنوب افريقيا ، ولاسيما تلك التي تؤثر بصورة مباشرة على قدرة بريتوريا على مواصلة حربها غير المعلنة على شعب ناميبيا واعمالها العدوانية ضد جيرانها .

ومن شأن هذا الاجراء أن يزيد من قدرة الحملة الدولية لاجبار جنوب افريقيا على الامتثال لاحكام خطة الأمم المتحدة . ودعونا نعقد العزم على اتخاذ الخطوات الملموسة لتقديم مساعدة أكبر للكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبى ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وكذلك لدول خط المواجهة الافريقية ، لتقليل اعتمادها الاقتصادي على جنوب افريقيا ولتعزيز قدراتها الدفاعية . ولا شك في ان الجمع بين الضغط المكثف من الداخل ومن الخارج سيكون حاسما في ضمان تحرير ناميبيا .

وتود حكومة بلادي ، من جانبها ، أن تؤكد من جديد تضامن اندونيسيا الثابت مع شعوب الجنوب الافريقي في سعيها المشروع الى تحقيق المساواة والعدالة والاستقلال . ولن تكف اندونيسيا عن تقديم مساعدتها لهم ولجميع الجهود الدولية الرامية الى تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا واستئصال الفصل العنصري .

لقد قطعت الأمم المتحدة منذ عشرين عاما على نفسها تعهدا رسميا لشعب ناميبيا ، ولا يمكنها الان أن تتنصل من هذا التعهد بل يجب عليها الوفاء به . انها مسؤولة فريدة تفرض على جميع الدول الاعضاء الاستجابة بكل الوسائل اللازمة لاجبار جنوب افريقيا على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق ووفقا لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، يتعين على مجلس الأمن أن يواجه بصورة مباشرة  
تعنت جنوب افريقيا بتدابير قوية وفعالة . إن شعب ناميبيا البطل يتوقع من المجتمع  
الدولي ويستحق منه على الاقل التأييد الكامل لكفاحه المشروع لاسترجاع حقه الثابت في  
الحرية والاستقلال في ناميبيا متحدة .



السيد ولد بيه (موريتانيا) : السيد الرئيس ، يطيب لي أن أجسد

تهنئة وفد بلادي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين .  
كما يطيب لي وأنا أتناول مسألة ناميبيا أن أعبر عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار والى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على الجهود الجبارة التي يبذلونها من أجل تعبئة الرأي العام الدولي بغية التعجيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال ناميبيا .

إن المؤتمر الدولي الذي عقد هذا العام في فيينا الذي كان موضوعه تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، وكذلك الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول/سبتمبر الماضي حول نفس المسألة ، بالإضافة الى مؤتمر القمة الافريقي في اديس ابابا ومؤتمر حركة عدم الانحياز في هراري ، كلها مؤتمرات وكلها منابر سجلت علامات بارزة لتعبئة الرأي العام الدولي من أجل التعجيل باستقلال ناميبيا ، كما كانت فرما اثبت العالم من خلالها وقوفه الى جانب شعب ناميبيا المناضل من أجل وصوله الى الاستقلال التام .

إن موريتانيا كبقية الدول المحبة للسلام والعدل ، تدين بقوة جرائم التفرقة العنصرية التي يمارسها نظام بريتوريا في جنوب افريقيا وناميبيا . كما تضم صوتها الى المجتمع الدولي في ادانته لجنوب افريقيا لاستمرارها في احتلال ناميبيا ، وتؤكد من جديد على أهمية تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن حصول ناميبيا على استقلالها التام وانسحاب القوات المحتلة من اراضيها .

ويسعدني كذلك أن أعرب من جديد عن مساندة بلادي لشعب ناميبيا الشقيق البطول بقيادة سوابو في كفاحه العادل في سبيل الاستقلال والحرية ، وتؤكد بلادي على ضرورة اطلاق سراح المحتجزين والمعتقلين السياسيين واحترام حقوقهم الشخصية طبقا للمادة الخامسة من الاعلان العالمي الخاص بحقوق الانسان .

إننا واثقون من أن الشعب الناميبي الشقيق بقيادة طلائعه الوطنية ووقوف الشعوب والدول المحبة للسلام والعدل بجانبه ، سيتمكن بعون الله عاجلا أم آجلا من تحرير أرضه وبناء دولته المستقلة .\*

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عشرين عاما  
انتهت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٥ (د-٢١) لعام ١٩٦٦ ، انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وهذا الاجراء لم يتخذ لمجرد التوضيح القانوني لمركز الاقليم بل أيضا للتعبير عن مقت المجتمع الدولي للسياسات والممارسات التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري في الاقليم . ومع ذلك ، وبعد مرور عقدين من الزمن ، لا يزال استقلال ناميبيا بعيد المنال . ومجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي أنشئ في عام ١٩٦٧ بوصفه السلطة الادارية القانونية لهذا الاقليم حتى نيله الاستقلال ، قد أرغم على العمل من المنفى ، إذا جاز التعبير . كما ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يجسد خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، لم ينفذ بعد ، رغم أنه يحظر بالقبول الاجماعي لدى المجتمع الدولي بوصفه أكثر خطة تحظى بالقبول لاستقلال ناميبيا .

في هذه الحالة المتسمة بالاحباط الكامل من جانب المجتمع الدولي ، يواصل النظام العنصري في جنوب افريقيا احتلاله غير الشرعي لناميبيا وقمعه للشعب الناميبي وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو) ، بالقوة الوحشية . وتستخدم جنوب افريقيا أيضا احتلالها لناميبيا كمنصة انطلاق لشن أعمال التخريب وزعزعة الاستقرار على الدول السيادية المجاورة .

وفي هذه المرحلة ، لا بد أن نسال انفسنا عن صيب تمكن نظام بريتوريا طوال هذه الاعوام من المحافظة على احتلاله غير الشرعي لناميبيا ومن ثم احباط جهود المجتمع الدولي .

\* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد هينار (مورينام) .

والاجابة على هذا السؤال ليست عسيرة . فذلك باختصار يرجع على نحو كبير الى الدعم القوي والمستمر الذي كان نظام بريتوريا ولايزال يتلقاه من المتواطينين معه . إن مواصفات هذا الدعم في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، موثقة توثيقا جيدا وهي معروفة للجميع في هذه القاعة ولذلك فهي لا تحتاج الى تفصيل . وهذه البلدان قد استخدمت حقها في النقص لإعاقة تنفيذ قرارات الامم المتحدة التي تستهدف ممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا لارغامها على تفكيك نظامها القائم على الفصل العنصري ومن ثم تيسير تحقيق استقلال ناميبيا .

وهكذا ، في الوقت الذي يبقى فيه الاقليم وشعبه بصورة غير شرعية تحت اقصى واعى أشكال الاستعمار ، تشغل جنوب افريقيا وامدقاؤها وحلفاؤها في الغرب باستغلال الموارد المعدنية من أرض ناميبيا في تجاهل كامل للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وهكذا فإن أنشطة المصالح الاقتصادية التي تعمل في الاقليم هي التي تجعل نيل الاستقلال أمرا مشكوكا فيه بشكل كبير .

إن سياسة الارتباط البناء المزعومة التي فشلت بوصفها مبادرة في السياسة في الجنوب الافريقي ، والاصرار المستمر على عامل الربط الذي جعل استقلال ناميبيا رهنا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ذات السيادة ، ليسا إلا مجرد خدعة لاعطاء نظام بريتوريا العنصري فرصة لممارسة سياساته القائمة على الاستغلال والسيطرة والقمع في منطقة الجنوب الافريقي ، ومن ثم زيادة تفاقم الحالة السياسية الهشة بالفعل هناك . وما من وفد يمكن أن ينكر أن هذه الحالة تفرض تهديدا خطيرا على السلم والامن الدوليين .

كيف يمكن تبرير انسحاب القوات الكوبية من انغولا في ضوء الدعم العسكري الخارجي المتزايد لعصابات يونيتا ، وفي ضوء استمرار احتلال جنوب افريقيا العسكري لناميبيا وأعمال التخريب والعدوان التي تشنها على الدول المجاورة ذات السيادة بمنأى عن العقاب ؟ والواقع أن غض النظر عن هذه الحقائق ضمن الوضع السياسي المتأرجح في الجنوب الافريقي يعني تجاهل وقائع الحالة الساطعة في المنطقة . أي بلد يمكن أن يرتكب بكامل قواه العقلية الانتحار السياسي ؟

مع ذلك ، وفي وجه المطالب اللامعقولة لجنوب افريقيا وحلفائها الغربيين ، أظهر الناميبيون ، تمثلهم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابسو) النضج السياسي باعرابهم عن الاستعداد للدخول في حوار مع سلطات جنوب افريقيا . وبالمثل استجابت أطراف ذات أهمية كبيرة مثل انغولا وموزامبيق للنداءات باجراء محادثات مع المسؤولين في جنوب افريقيا . ولسوء الطالع ، لم تفد هذه الاتصالات سوى في تأكيد الطبيعة المراوغة لدى نظام بريتوريا العنصري الذي تنصّب نواياه الحقيقية باقتراح الحوار على كسب الوقت لاحتلاله اللاقانوني للاقليم .

ان النهج الواقعي الامثل يكمن في تنفيذ قرار الامم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) دون قيد أو شرط ودون تعطيل أو تسويق . ويرى وفدي أن أي حل يقل عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يعني التنصل من المسؤولية ، وبالتالي يجب عدم ايلائه أي اعتبار .

لقد بين نظام جنوب افريقيا العنصري بوضوح ، من خلال أعماله ، بأنه لا يعير أي اهتمام لخطة الامم المتحدة لناميبيا وبالتالي فقد لجأ الى ذرائع لا صلة لها بالموضوع لتعطيل تنفيذها . فعن طريق تنصيب حكومة مؤقتة في ناميبيا بين نظام بريتوريا العنصري أن غرضه الحقيقي هو احباط قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لكن الامم المتحدة يجب ألا تسمح لبريتوريا بأن تغلت دون عقاب على هذه المناورات التعويقية . ان اقليم ناميبيا ومستقبل الناميبيين امانة لدى الامم المتحدة ، وعلينا ألا نخون هذه الامانة . ويجب على المنظمة ان ترغم جنوب افريقيا على معالجة المسألة الحقيقية الوحيدة المعلقة في خطة الامم المتحدة لناميبيا ، وهي اختيار النظام الانتخابي الذي

سيستخدم لتحقيق استقلال الاقليم . وبعد ذلك علينا ان نتحرك بسرعة صوب تنفيذ الاجزاء الاخرى من القرار .

يود وفدي ان يفتنم هذه الفرصة ليناقش مرة اخرى البلدان التي لا تزال تحتفظ بعلاقات مع جنوب افريقيا ان تمتنع عن دعم اخضاع ناميبيا المستمر بقصد او بغير قصد ، وان تعطي بدلا من ذلك اشارة واضحة لذلك النظام بتحليلها بالارادة السياسية والشجاعة اللازمتين لغرض العقوبات الالزامية الشاملة ضد ذلك النظام استنادا الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ان شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا يجب الا يبقيا رهينة للمصالح الانانية لدول قوية معدودة . ان الميثاق يقضي بالحرية للجميع بصرف النظر عن حجم الامة او لون الشخص وعلينا ان نرفع لواء هذا المبدأ النبيل .

ختاما اود ان اكرر الاعراب عن تأييد وفدي الذي لا يحيد للشعب النامبي وحركة تحريره الاصلية الوحيدة سوابو . لا يساورنا أي شك في ان النصر سيتحقق قريبا . والسبب ان يتم ذلك ، فاننا نشق بأن المجتمع الدولي سيواصل مد يد المساعدة الممنوية والمادية للناميبيين في نضالهم من أجل الاستقلال . ويود وفدي أيضا ان يعرب عن امتنانه العميق لرئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا والسبب جميع اعضاء المجلس على جهودهم التي لا تعرف الكلل لاسترعاء انتباه الجمهور الى الحالة الشاذة القائمة في ناميبيا ، وكذلك لتمهيد الطريق أمام استقلال ناميبيا .

السيد كاسيري (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اهنئ

مجلس الامم المتحدة لناميبيا على برنامج العمل الواسع الذي انجزه اثناء السنة وأن احييه بصورة خاصة على الكفاءة التي نظم ووجه بها المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، المعقود في فيينا في تموز/يوليه الماضي . ان وفدي يؤيد تأييدا كاملا برنامج العمل بشأن ناميبيا الذي وضعه المؤتمر والقرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرمة لناميبيا ، ويحدونا الامل في بذل كل جهد ممكن لتيسير تنفيذ البرنامج .

ان بريتوريا طوال ٢٠ سنة تحدث بتمنت المجتمع الدولي فيما يتعلق بناميبيا ،

فقد رسمت أقدام نظام الفصل العنصري البغيض في ناميبيا ، وسلبت موارد البلد الطبيعية بصورة منهجية ، وحولته الى ميدان عسكري ضخم وأطلقت منه الهجمات على البلدان المجاورة دون سابق استغزاز .

وآمالنا المعلقة على حل نهائي للمسألة الناميبية عقب اتخاذ مجلس الأمن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) تبذرت كلها . فقرار جنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية الربط بين استقلال ناميبيا بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وبين انسحاب القوات الكوبية من انغولا أوقف التقدم صوب التسوية التفاوضية وأقحم قضية استعمارية بحتة في الصراع بين الشرق والغرب .

ويجد وفدي ما يدفعه الى تصديق أن هذه الحيلة خطط لها عمدا لتأخير استقلال ناميبيا ولإعطاء جنوب افريقيا وحلفائها الغربيين المزيد من الوقت لمواصلة نهبهم لموارد ناميبيا الطبيعية دون هوادة . ليس هناك أي تفسير آخر . فجنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية تعرفان كل المعرفة انه ما دامت قوات جنوب افريقيا تحتل أجزاء كبيرة من انغولا ، فلا يسع الحكومة الانغولية ان تطلب من القوات الكوبية أن تغادر . يضاف الى ذلك ان جنوب افريقيا لا يمكنها التذرع بالانشطة العسكرية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) كسب لمواصلة احتلالها الاراضي الانغولية لان سوابو أعلنت استعدادها لتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار مع نظام بريتوريا كخطوة اولى في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وبالتالي ، فان جنوب افريقيا والولايات المتحدة ، بربط استقلال ناميبيا بسحب القوات الكوبية وفي نفس الوقت بذل كل ما في وسعها لجعل هذا الانسحاب مستحيلا ، تعيقان عن عمد استقلال ناميبيا .

وأود في هذه المرحلة أن أؤكد من جديد رفض بلادي الكامل لسياسة "الربط" التي تعد غير ذات صلة بمسألة ناميبيا . فمن الواضح ان مسألة ناميبيا تتصل بالاستعمار في حين ان وجود القوات الكوبية في انغولا يستند الى اتفاق ثنائي طبق بشكل مشروع وفقا لما جاء في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، نناشد الولايات المتحدة الامريكية ان تعيد النظر في سياستها الخاصة بالارتباط البناء مع جنوب افريقيا بصفة عامة ، وسياسة الربط بصفة خاصة لتيسير نيل ناميبيا لاستقلالها دون مزيد من التأخير . ويوجه هذا النداء على ضوء حقيقة انه ، بغض النظر عن سياسة الربط ، تم التوصل الى اتفاق شامل بين كل الاطراف حول استقلال ناميبيا . ومع ذلك ، وبالنظر الى أن هذه النداءات لم تلق في الماضي أية استجابة فتواصل حكومة بلادي تأييد النضال المسلح البطولي الذي تخوضه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ضد الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب القوات العنصرية .

وتطالب اوغندا مرة أخرى بفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا باعتبارها وسيلة لارغامها على انهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا . وبطبيعة الحال ، سيحاول اولئك الذي يستفيدون من نهب الموارد الطبيعية لناميبيا وعائدات الاستثمار العالية من جنوب افريقيا ذاتها (التي تعززها العمالة المستعبدة الرخيصة) أن يقنعوا أنفسهم بأن الجزاءات غير ذات جدوى . وسيطلبون منا ان نتوخى الصبر في حين أنهم يرتبطون بجنوب افريقيا في تعاون بناء ومربح للسنوات العشر أو العشرين أو ربما المائة المقبلة .

وفي الختام ، سيدي الرئيس ، أود أن اكرر اعتراف حكومة بلادي بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعلق

اثيوبيا ، بوصفها بلدا يزخر تاريخه بسلسلة من المجابهات مع الدول الاستعمارية عبر القرون بلدا التزم تاريخيا بتقديم قضية ناميبيا لمحكمة العدل الدولية بالاشتراك مع الدولة الشقيقة ، ليبيريا ، أهمية خاصة على المسألة قيد المناقشة اليوم .

عندما أصدرت الامم المتحدة مقررها التاريخي لانهاء ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا قبل عقدين ، توقع كل هؤلاء الذين وقفوا الى جانب العدالة أن يفضي هذا التدبير الذي اتخذته الامم المتحدة في وقت قريب الى نيل هذا الاقليم لاستقلاله . ومع ذلك ، ولخيبة أملهم الفاتكة ، ارجئ هذا الاستقلال ، وحتى هذا اليوم لا يزال الناميبيون يرزحون تحت نير القمع والاستغلال الوحشيين من جانب بريتوريا بموافقة حلفائها في الغرب . وقد قوبلت كل القرارات والمقررات التي صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، التي أعلنت عدم مشروعية الاحتلال المستمر لناميبيا وطالبت جنوب افريقيا بابداء التعاون فيما يتعلق بالانتقال السلمي الى الاستقلال ، بالتحدي السافر والتجاهل التام لارادة المجتمع الدولي .

وقد ظل قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي حظي بتأييد جميع الاعضاء في الامم المتحدة تقريبا والذي ، في البداية ، بعث الأمل لدى المجتمع الدولي في ايجاد حل وشيك لمسألة ناميبيا ، حبرا على ورق لان بريتوريا والمتواطئين معها يقومون بمناورات مظللة لا نهاية لها ترمي الى عرقلة تنفيذ هذه القرارات . وبدلا من أن يطبق الاحكام الواردة في القرار ، يحاول نظام الفصل العنصري أن يفرض حلا استعماريًا جديدًا على الشعب الناميبى بغية الاستمرار في نهب الموارد الطبيعية لهذا الاقليم مما يشكل انتهاكا صارخا للمرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا .

وتقوم بريتوريا بمحاولات اخرى لاختاد النضال الشرعي من أجل التحرير الذي يخوضه شعب ناميبيا الباسل بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد . وفي حقيقة الامر ، تحاول بريتوريا والولايات المتحدة ربط



استقلال ناميبيا بمسائل غير ذات صلة وخارجية ، مثل وجود القوات الاممية الكوبية في أنغولا . ومن حسن الحظ ان هذه المحاولة المكشوفة لارجاء الاستقلال الحتمي لناميبيا قد رفضت من جانب المجتمع الدولي .

وكما أن مسؤولية ناميبيا الشرعية تقع على عاتق الامم المتحدة ، فلا يزال استقلالها يعد محك اختبار لفعالية وسلطة هذه الهيئة العالمية . وأن اخفاق الامم المتحدة في اعلاء مبادئ الميثاق والوفاء بالتزاماتها سيعرضها لانتقادات بشأن مسألة ناميبيا لم تتعرض لها بشأن أية مسألة أخرى . وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة للدول الاعضاء في الامم المتحدة قد أكدت ان استمرار الاحتلال الاستعماري لناميبيا من جانب جنوب افريقيا العنصرية يشكل تهديدا خطيرا لمون السلم والامن الدوليين ، لا يزال مجلس الامن عاجزا وغير قادر على اتخاذ تدابير ملائمة ضد جنوب افريقيا نتيجة للاستخدام المتكرر ، أو بالأحرى ، سوء الاستخدام ، لحق النقض من قبل الدول الغربية دائمة العضوية ضد القرارات التي تطالب بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد نظام الفصل العنصري .

ونتيجة لذلك ، ظلت مسألة ناميبيا ، التي تنظر فيها الامم المتحدة منذ نشأتها أي منذ أربعين عاما ، دون حسم وتحولت منطقة الجنوب الافريقي بصفة تدريجية الى بؤر ساخنة للتوترات . وقد زاد عدم قدرة الامم المتحدة على اتخاذ تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا من تمادي النظام العنصري في تجاهله لارادة المجتمع الدولي ومواصلة سياساته العنصرية والاستعمارية على نحو سافر . وفي الواقع ، لم يصعد النظام العنصري عملية السيطرة الاستعمارية أو التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا وناميبيا فحسب ، بل كشف ايضا عن الحملات الرامية الى زعزعة الاستقرار ضد البلدان المجاورة .

وقد شَرَّ ذلك النظام البغيض اعتداءات مسلحة غادرة على الدول الشقيقة في المنطقة ، ويواصل انتهاك السلامة الإقليمية لانغولا باحتلال جزء من أراضيها في مخالفة صارخة لكل قواعد القانون الدولي . والواقع أن نظام جنوب افريقيا العنصري ادعى لنفسه فيما يبدو الحق في التحكم في حركة السفن التي تستخدم مرافق وموانئ انغولا . فقد فتح ذلك النظام ، بملفه المعهود ، النار على سفن في طريقها الى موانئ انغولا مما يشكل تهديدا للمفقات التجارية البحرية لدولة ذات سيادة .

وإزاء تعتت نظام الفصل العنصري والسياسات البغيضة التي ما زال يتبعها ذلك النظام القميء لم يجد المجتمع الدولي بديلا عن مساعدة شعب ناميبيا في كفاحه المسلح . ومن شَمَّ يَناط بجميع الدول المحبة للسلم أن تقدم كل ما يلزم من مساعدات مالية ومادية لسوابو التي تتولى قيادة كفاح ذلك الشعب والتي تصدّت ببسالة على مدى العقود العشرة الماضية للقوات المسلحة لدولة الاحتلال .

وإذا كان خلاص ناميبيا من نير الاستعمار والفصل العنصري يتوقف الى حدّ كبير على الكفاح المسلح فإن فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا سيضعف بلا شك من قدرة نظام الفصل العنصري على التصمّي لانقضاة كفاح التحرر . وفي هذا الميدان أيضا لا يسعنا إلا أن نؤكد دور أعضاء الأمم المتحدة . ونحن وإن كنا نرى قدرا من الأهمية فيما اتخذته بعض الدول من تدابير محدودة كممارسة الضغط على نظام جنوب افريقيا فإننا ما زلنا نعتقد انه ينبغي اتخاذ تدابير أكثر صرامة . ولذا نود أن نفتتح هذه الفرصة لنؤكد قناعتنا بضرورة اتخاذ تدابير فورية لغرض جزاءات إلزامية شاملة على ذلك النظام غير القانوني . ونود كذلك أن نحث على إعداد برنامج شامل لمساعدة دول خط المواجهة التي بذلت تضحيات جسام في مساندتها لكفاح التحرر في ناميبيا وجنوب افريقيا .

وستواصل اشيوبيا الاشتراكية تقديم كل مساعدة في حدود امكانياتها لحركات التحرر الى أن تنال ناميبيا استقلالها ويستأصل الفصل العنصري من الجنوب الافريقي .

السيد صميده (العراق) : لقد انتهت أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة الخاصة بمسألة ناميبيا منذ ما يقرب من الشهرين والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا الذي عقد في فيينا من ٧ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ والمؤتمرات الدولية الأخرى التي نخص منها المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هراري في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ والنداء الخاص الموجه من المؤتمر بشأن مسألة ناميبيا ، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا في شهر تموز/يوليه ١٩٨٦ .

لقد صدر عن هذه المؤتمرات وعن الدورة الاستثنائية قرارات ومقررات هامة لـ أخذت طريقها الى التنفيذ الشامل والصادق لما وجدنا أنفسنا اليوم نناقش قضية الشعب الناميبى المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة كبنء مستقل بالطريقة التي اعتدنا أن نناقشها فيه كل عام أمام هذه الجمعية الموقرة .

لقد أكدت القرارات الهامة التي صدرت عند اختتام الدورة الاستثنائية مرة أخرى المسؤولية المباشرة التي تتحملها الامم المتحدة عن قضية ناميبيا الى أن يتحقق تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيان وفقا لقرارات الامم المتحدة وخاصة قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وقراري الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ . و ٢٢٤٨ (د | - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ . ورغم مرور عقدين على قرار الجمعية العامة بإنهاء انتداب جنوب افريقيا على إقليم ناميبيا فإن نظام برييتوريا العنصري لا يزال يحتل بشكل غير شرعي ذلك الإقليم ويمارس سياسة القمع الوحشي ضد الشعب الناميبى المناضل .. ويتخذ من هذا الإقليم قاعدة لاعماله العدوانية ضد الدول الافريقية في خط المواجهة لزعة استقرارها مما يشكل إخلالا بالسلم والامن الدوليين في تلك المنطقة . ويلقى على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية في مؤازرة الشعب الناميبى في كفاحه العادل والمشروع الذي يخوضه بجميع الوسائل المتاحة بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبى ويحتم على جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية تقديم الدعم الكامل للجهود والنشاطات التي يضطلع بها مجلس الامن لناميبيا

باعتباره السلطة الشرعية القائمة بالإدارة في ناميبيا بالتعاون الوثيق مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) تنفيذا لولاية المجلس .

ان الموارد الطبيعية لناميبيا هي ثروات الشعب النامبيبي وهي "هبة الله" له ولاجياله القادمة تتعرض للنهب والاستنزاف السريع من قبل نظام جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الاجنبية الاخرى ، هذا النهب الذي يشكل انتهاكا لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . وان العراق يدين جميع أنشطة المصالح الاقتصادية وغيرها في ناميبيا ، هذه الأنشطة التي تشكل عقبة من العقبات الرئيسية أمام استقلال ناميبيا .

لقد عبّر العراق عن موقفه بشأن قضية الشعب النامبيبي ، وأكد مرة أخرى السيد رئيس الجمهورية العراقية في رسالته الى رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بمناسبة الاحتفال بأسبوع التضامن مع شعب ناميبيا في الشهر الماضي ، هذا الموقف الذي ينطلق أساسا من الإيمان بمبادئ الامم المتحدة وبحق شعب ناميبيا المناضل في الحرية والكرامة والاستقلال التام بقيادة منظمة "سوابو" .

ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل الإطار الاساسي لاستقلال هذا البلد . ولقد سبق لمحكمة العدل الدولية أن أوضحت في رأيها الاستشاري بشأن جنوب افريقيا عام ١٩٥٠ مؤكدة أن المادة (٢٢) من عهد عمبة الامم المتحدة قد أكدت على مبدأين هامين هما مبدأ عدم الضم ومبدأ كون رفاهية الشعوب الخاضعة للانتداب وتطورها يشكلان أمانة مقدسة لدى الحضارة الإنسانية ، فضلا عن أن حق السيادة يعود لشعوب المناطق الخاضعة للانتداب بموجب مبادئ المواطنة وحق تقرير المصير التي تشكل أسس القانون الدولي الحديث . كما أن رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري لعام ١٩٦٦ قد استقر على أن وجود اتحاد جنوب افريقيا في ناميبيا يعد احتلالا غير شرعي وأن أي تعاون مع نظام جنوب افريقيا يشكل ، بناء على ذلك ، تجاوزا صريحا للالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

غير ان الاستقلال الغوري لناميبيا يتطلب فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية الغورية على نظام بريتوريا ، وهنا نجد من الضروري ، عند تطبيق المقاطعة الاقتصادية والعسكرية ، مراعاة الإمكانيات المتوفرة لنظام بريتوريا في تخطي مثل هذه الإجراءات عن طريق الأنظمة المتعاونة معه ، وخاصة النظام العنصري في تل ابيب الذي يكون بلا شك أكبر متنفس لبريتوريا يحول دون بلوغ تلك الإجراءات أهدافها . ومن ثم فإن الحظر على نظام بريتوريا يتطلب فرض رقابة صارمة على الثغرات التي يمكن لنظام بريتوريا من خلالها إبطال مفعول الحظر .

ليس من الغرابة أن يأتي في مقدمة المتعاونين مع نظام بريتوريا نظام تل ابيب . ذلك أن أسباب هذا التعاون تعود الى اعتناقهما عقيدة واحدة ، تلك هي العقيدة العنصرية التوسعية القائمة على الاستعمار الاستيطاني ، الذي يعتمد اغتصاب أراضي الغير وإخضاع شعوبها للاحتلال بالقوة العسكرية ، وشنّ العدوان على الدول المجاورة ، والاستقرار في سياسة إشارة المشاكل وإذكاء النزاعات الإقليمية وزعزعة الأمن والاستقرار ، ليتسنى لهذين النظامين العنصريين فرض هيمنتها على القارة الافريقية والشرق الاوسط . لذلك ، فإن التعاون بين بريتوريا وتل ابيب يشكل تحالفا عدوانيا لقمع الحرية الحقيقية للشعوب الافريقية والعربية ، وإضعاف مقومات استقلالها الناجز ، واستنزاف وسائل النهضة الاقتصادية والعلمية والتقدم الاجتماعي ، وتخريب تضامنها وتعاونها الفعّال .

ان الأنظمة العنصرية تتشابه في سلوكها وممارساتها وأهدافها في كل مكان ، في اتباع سياسة العدوان ، ورفض قرارات مجلس الأمن ، والاستهتار بميثاق الأمم المتحدة وتحدي إرادة المجتمع الدولي ومبادئ القانون الدولي . كما تتمثل في كل الممارسات الشريرة التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب افريقيا ، والممارسات التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد الاقطار العربية وسيادتها وسلامة أراضيها .

لا بد أن نؤكد انه لا ينبغي أن يصبح حق شعب ناميبيا في تحقيق استقلاله رهينة للمواجهة بين الشرق والغرب ، ولا ينبغي أن نسمح للمناورات التي تجرى من أجل تحويل الأنظار عن الحقيقة الاساسية ، التي تتمثل في حصول شعب ناميبيا على حقه في التحرر والاستقلال والوحدة الوطنية .

كذلك نرفض بشدة سياسة التعامل البتاء وكافة أساليب المهادنة مع نظام برييتوريا العنصري ، التي تتبعها بعض الدول ، والاستعمال المتكرر للبعض منها لحقوق النقض في مجلس الأمن لمنع فرض عقوبات جزائية لوضع حد لانتهاكات هذا النظام لا بسط القواعد الدولية والمبادئ الإنسانية .

وفي ذات الوقت ، نحث جميع الدول والحكومات على الامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة لنظام جنوب افريقيا ، التي تشجعها على إطالة أمد احتلالها العسكري واستنزافها للموارد الطبيعية لإقليم ناميبيا ، وفي مواصلة سياسة الإرهاب والعدوان . كما ندعو الى تطبيق قرارات الحظر الشامل على هذا النظام وعزله عن بقية دول العالم ، لأنه يشكل وصمة عار وجريمة في حق العدالة والقيم الإنسانية . ونطلب من هذه الدول أن تنهي ، على الفور ، جميع علاقاتها السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والنووية والثقافية ، وسائر العلاقات مع نظام برييتوريا العنصري ، تمسها من قرار مجلس الأمن ٢٨٣ (١٩٧٠) .

ان الحاجة لاتخاذ إجراءات صارمة وفعّالة ضد تمنت نظام جنوب افريقيا قد أصبحت اليوم ضرورية أكثر من أي وقت مضى بعد ما فشلت جميع المحاولات الدبلوماسية في ردع هذا النظام عن الاستمرار في سياسته العدوانية ونظريته العنصرية البالية . إن الاستجابة لهذا التحدي السافر للمجتمع الدولي ولحقوق الإنسان يجب أن يكون في مستوى خطورة الحالة في الجنوب الافريقي ، وما يتعرّض له الأمن والسلم الدوليان من تهديد بسبب سياسة برييتوريا العنصرية ، كما يتعين فرض عقوبات إلزامية شاملة على هذا النظام بموجب الفصل السابع من الميثاق .

تجسيدا لموقف العراق تجاه قضية شعب ناميبيا ، فقد ساهم ، ولا يزال يساهم بإخلاص من خلال موقعه كعضو في لجنة تصفية الاستعمار ومن خلال الجامعة العربية والجهد العربي الافريقي المشترك ، في الجهود المبذولة لتحقيق استقلال ناميبيا . ويواصل دعمه الثابت لنضال شعبها للحصول على حريته وحقه في تقرير مصيره واستقلال بلده ، وذلك رغم ظروف الحرب المفروضة عليه .

وأخيرا ، نؤكد وقوفنا بقوة مع شعب ناميبيا بقيادة حركة تحريره الوطني ،  
سوابو ، في سبيل حريته وكرامته واستقلاله . وندين بشدة كل السياسات العنصرية  
والعدوانية التي تعيق تحقيق الحرية والتقدم للشعوب المناضلة .

السيد أونونايي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ها نحن

شانية ننظر مسألة ناميبيا . وإنما نرى في قيامنا بمثل هذا العمل كل عام إهانة غير  
مقبولة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي . ولا يحتاج المرء الى كثير من الخيال أو  
الحكمة لكي يدرك أن حصول الشعب النامبيي على الحرية والاستقلال الحقيقي سيلغى  
الحاجة الى هذه المناقشة وسيسهل في التوفير في نفقات تشغيل الأمم المتحدة ، وهو  
أمر مرغوب فيه ، وأمر لا يتطلب كثيرا من الخيال والحكمة .

ان مسألة ناميبيا معروفة جيدا . فالقضايا لا تزال ماثلة في ذاكرة كل واحد  
متا . ولقد ظل المجتمع الدولي مشغولا بهذه المسألة طوال الفترة الواقعة بين آخر  
مناقشة لنا في الدورة الاربعين والآن . والوثائق زاخرة ببواعث الأمل وخيبة الأمل ،  
والاقتراحات ودواعي الإحباط ، والنداءات والإنكار المتعمد لحق الشعب النامبيي في  
الاستقلال . وما من شك في أن المناورات التي استمرت على مدى العشرين عاما الماضية ،  
تمثل أبشع خيانة للشعب البطل ، الذي لا تزال تطلعاته المشروعة تنكر عليه . ان من  
المؤسف أن إطالة الهيمنة الاستعمارية على ناميبيا تطيل أمد استغلال الموارد البشرية  
والطبيعية لذلك الإقليم . ولا يسعنا إلا أن ندين المسؤولين عن هذه الحالة .

لقد مرت ثمانية أعوام الآن على قرار مجلس الامن التاريخي ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي  
يشتمل على خطة الأمم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا . وحتى الآن لا يلوح في الأفق أي  
حل . إن حالة الركود تبعث على الأمل العميق . إلا أن نيجيريا لا تزال ملتزمة  
التزاما تاما بتحقيق استقلال شعب ناميبيا في أسرع وقت ممكن . وعزمنا على القضاء  
على الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا يتزعزع . اننا نرفض ، وسنواصل رفض ، مجموعة  
القضايا الخارجية التي يشيرها نظام جنوب افريقيا العنصري وحلغاؤه لتأخير تنفيذ  
خطة الأمم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا .

ومن الامثلة الصارخة على محاولة النيل من خطة استقلال ناميبيا الاقتراح الذي قدمه نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الى الامين العام في ٢ آذار/مارس ١٩٨٦ ، بتحديد اول آب/اغسطس ١٩٨٦ موعدا لبدء تنفيذ خطة الامم المتحدة بشرط التوصل قبل هذا الموعد الى اتفاق ثابت ومرضي بشأن انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ونحن نرى أن هذا الربط خارج عن الموضوع ودخيل عليه وغير مقبول ، ونرفضه بغير تحفظ . فلا ينبغي ارتهان الامم المتحدة أو المجتمع الدولي لنظام منبوذ وللمتعاونين معه في الاستغلال الاقتصادي للثروة المعدنية لناميبيا .

إننا مضطرون أن نسأل : الى متى سيظل المجتمع الدولي متساهلا مع صلف القوة العنيد والتحدي الذي يظهره نظام جنوب افريقيا العنصري بأعماله العدوانية ، وسياسته المتربمة لزعزعة استقرار الدول الافريقية المجاورة المستقلة ؟

وهل يحق لنا أن نبقى صامتين كأن الامر لا يعنيننا إزاء التعدي المستمر على سلم واستقرار منطقة الجنوب الافريقي من جانب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؟ قد يتساءل المرء كم من الوقت سيمضي قبل أن يدرك مجلس الامن مدى الخطر البالغ الذي يتعرض له السلم والامن الدوليان فيتمدى لهذا الخطر ؟ وكم من القادة الافريقيين يتمتعين التضحية بهم قبل أن يوقف التدهور في الحالة الراهنة ؟

اخواتي المواطنين أبناء قريتنا العالمية ، هل من العدل والانصاف أن يستمر النهب المجنون للموارد المعدنية والبحرية لناميبيا بغير نهاية ولما فيه إضرار الشعب النامبي ، في تحد وتجاهل متعمد للمرسوم رقم واحد الصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا ؟

نحن نشق أن الكل سيمعن التفكير بجديّة في الاسئلة المطروحة ولن يكتفى بالرد عليها بكلمة تضاف الى اعلانات الايمان بحق شعب في تقرير المصير ، بل سيؤيد أيضا قيام المسؤولية الجماعية عن حرية شعب ناميبيا واستقلاله .

ولا يسعنا إلا أن نجد بعض العزاء في أحداث الستة أشهر الاخيرة فيما يتعلق بمسألة ناميبيا بالتحديد . لقد حاول المجتمع الدولي من خلال هيئات ومحافل مختلفة ،



أن يرسم اتجاهها جديدا لتنفيذ مقررات مجلس الامن وقرارات الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا للإعلان المعتمد في المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المنعقد في فيينا ، النمسا ، في تموز/يوليه ١٩٨٦ . كذلك نجدد تأييدنا القاطع للوثيقة الختامية الصادرة بشأن ناميبيا عن المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هراري ، زيمبابوي ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وفي نفس الإطار نجدد التزامنا بالقرار المعتمد مؤخرا في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة بشأن ناميبيا . إن النظر في هذه المسألة ، فضلا عن نتائج تلك الاجتماعات ، قد أسهما بصورة ملموسة في توعية المجتمع الدولي بالحاجة الماسة للبت فيما يمكن اعتباره أشرف قضية من قضايا الاستعمار في عصرنا .

إن الوعي السياسي الجديد والمتصاعد قد وُلد ، ولو على نطاق محدود ، أشرفه الايجابي على شكل جزاءات تدريجية فرضت على جنوب افريقيا العنصرية . ونحن ندعو جميع الدول الاعضاء ، والمنظمات غير الحكومية ، وذوي العزم من الرجال والنساء ، الى مضاعفة جهودهم والمشاركة في تعبير جماعي عن الارادة السياسية ، للعمل في اطار الفصل السابع من الميثاق على فرض جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا العنصرية كيما تزال الى الابد جريمة الفصل العنصري التي يعتبرها الجميع جريمة ضد الإنسانية .

ونحن مقتنعون بأن الذي سيسود هو الإرادة التي لا تلتين للشعب الناميبى . كما أن الكفاح ضد الفصل العنصري كفاح عادل من الناحية الاخلاقية . وحق الشعب الناميبى في تقرير المصير والاستقلال حق معترف به عالميا . وقد حانت لحظة العمل على تحقيق هذه الاهداف النبيلة . فلنعمل كل ما يجب علينا أن نفعله حتى لا تحق علينا لعنة التاريخ . فمسؤولية هذا الجيل هي أن يضمن الحرية لشعب ناميبيا والاستقلال لارضها .

السيد جعفر (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال مسألة

ناميبيا تشكل استفزازا خطيرا للضمير الدولي . وقد أرسى مجتمع الدول وأولئك الذين يؤازرون الإنسانية ويرفضون السياسات التي ينفذها نظام برييتوريا ، عددا كبيرا من

القيم . وناميبيا قضية ملحة للغاية وذات أهمية فائقة في عملية القضاء على الاستعمار . فهي عمل من أعمال السيطرة الاستعمارية يتم انتهاكا لمبادئ الميثاق وأهدافه ، ولسنا بحاجة ، بكل صدق ، الى الإفاضة في ذكر مدى ما ذهب اليه المجتمع الدولي في إدانة نظام بريتوريا الشريد ، المرة تلو المرة .

ومما يدعو للاسف الشديد أن جنوب افريقيا لا تزال تفتصب سيادة الشعب الناميبي على أرضه وتحتلها بصورة غير مشروعة ، حتى بعد عشرين عاما من قيام الجمعية العامة بانهاء انتداب جنوب افريقيا وتوليها المسؤولية المباشرة عن ناميبيا لتمكين شعبها من الحصول على حقه في تقرير المصير . لقد تحددت جنوب افريقيا تماما قرار الجمعية العامة ٢١٦٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ وسائر القرارات التالية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة . ومن الواضح أن نظام بريتوريا لا ينوي التخلي عن سياسته في احتلال واستعمار ناميبيا بصورة غير شرعية .

ومن اليسير تلمس الدليل على هذا الاستنتاج الخطير ، في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/41/24 ، الجزء الاول) . فطبقا لهذا التقرير لا يزال نظام بريتوريا يتخذ كل تدبير قمعي ممكن لاستعباد شعب ناميبيا استعبادا كاملا . وقد صعد من أعماله الوحشية ومن ترويعه وما زال يوسع نطاق تطبيق سياسته في الفصل العنصري لتشمل جميع جوانب حياة الشعب الناميبي . وعلاوة على ذلك صعد النظام عسكريته لاراضي ناميبيا وملاحقته للمدنيين الابرياء الى درجة انتشر معها حالات الاختفاء والقتل على نطاق واسع . كما أن النظام أشاح عن سياسته المقيتة بتجاسره على استخدام اراضي ناميبيا لشن العدوان والتخريب ضد البلدان المجاورة ، وتكرر ذلك مؤخرا بالنسبة لانغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي .

وفي مواجهة تعنت بريتوريا المتزايد الذي يتجلى في المقام الاول في سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها ، قطعت ماليزيا منذ ١٩٦٢ كل العلاقات التي تربطها بهذا النظام . ومن المنطقي تماما أنه يجب فرض ضغط دولي متزايد إذا أردنا حل مسألة ناميبيا . والجدير بالذكر أن المجتمع الدولي قد أعرب بقوة متزايدة ، على المستويين الدبلوماسي والنفسي ، عن مقتته للسياسة التي ينتهجها نظام بريتوريا في ناميبيا . ونحن نعتقد أن اتخاذ مجلس ناميبيا لاجراءات مختلفة ، مثل عقد المؤتمر الدولي المعني بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والحلقة الدراسية في فالتا في ايار/مايو ١٩٨٦ ، والمشاورات مع الدول الاعضاء بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد أحدث بعض الاثر .

ومن الواضح أنه ينبغي مواصلة بذل هذه الجهود وغيرها مما سيسهم في تضييق الخناق على نظام بريتوريا ، ونسجل في هذا السياق أن البلدان التي زارها مجلس ناميبيا في ايار/مايو الماضي ترفض بشكل عام صيغة "الربط" . غير أننا نرى أن المجتمع الدولي يمكن أن يتخذ موقفا أوضح في رفضه القاطع لهذه الصيغة المجففة لمقاومة التصلب الذي تبديه بعض البلدان في تمسكها بها بالرغم من اعلان مجلس الامن في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) أن هذا شرط غير ذي صلة وغير مقبول . لذا ينبغي بذل المزيد من الجهود حتى يكون من الواضح لجنوب افريقيا أن موقفها التكتيكي فيما يتعلق بصيغة "الربط" لا يخفي خططها المقيتة فيما يتعلق بناميبيا . وبالمثل ، من غير المجدي أيضا لأي طرف أن يتمور أن سياسة كسياسة الارتباط البتاء يمكن أن تحقق أي غرض كان . إن هذه الذريعة لن تؤدي إلا الى إطالة الظلم والمعاناة اللذين يتعرض لهما شعب ناميبيا ، لذا فهي تنطوي على خطر كافي وينبغي التخلي عنها .

إننا نرى أن قبول جميع الاطراف المعنية ، وهي جنوب افريقيا والدول المحيطة بناميبيا وسوايو وغيرها من الاحزاب السياسية داخل الإقليم ، لخطة التسوية السلمية في الجنوب الافريقي في ١٩٧٨ يعد أساسا هاما للعمل . وهذه هي الخطة التي أقرها مجلس الامن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) والتي تقوم على انسحاب قوات جنوب افريقيا على مراحل

واجراء انتخابات عامة تحت اشراف الامم المتحدة . ونود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي لا يزال الأساس الوحيد المقبول لحل مسألة ناميبيا . وبما أنه قد اتخذ من جانب مجلس الأمن ، فيجب على الدول الاعضاء في تلك الهيئة أن تمارس كل ضغط ممكن على نظام بريتوريا لحمله على الامتثال للقرار . لقد أسندت الأمم المتحدة لمجلس الأمن مسؤولية ثقيلة وهامة للغاية تتمثل في كفالة تنفيذ ما يتخذه من قرارات . وهذه الثقة الموضوعة في المجلس مستمرة كما يتضح من التقرير ومن مشاريع القرارات المعروضة علينا .

وأود أن أستشهد بما يلي . أولا ، حث اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/41/23 (Part V)

"مجلس الأمن على أن يستأنف فوراً نظره في اتخاذ تدابير أخرى لانقاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من قرارات المجلس حسبما طالبت حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمرات دولية أخرى" .

وثانيا ، في الفقرة ٢٣ من التقرير نفسه ، أوصت اللجنة :

"بقوة مجلس الأمن بأن يستجيب بصورة مواتية لما تطالب به الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي وذلك للقيام في الحال بفرض عقوبات الزامية شاملة ضد نظام بريتوريا بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق" .

وقد أكد مؤتمر فيينا المعقود في تموز/يوليه الماضي على هذه التوصية بأن وجه نداء من أجل تحقيق نفس الهدف .

وشالسا ، عينت ما لا يقل عن ٦ فقرات من منطوق مشاريع القرارات التي أوصى بها مجلس ناميبيا في الوثيقة A/41/42 (Part 2) إجراءات محددة يجب أن يتخذها مجلس الأمن وهدفها المركزي تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) عن طريق فرض عقوبات الزامية شاملة . والاجزاء التي أشرت اليها لتوي في تقرير مجلس ناميبيا وفي مشاريع القرارات التي أوصى بها ، تشكل الهدف الرئيسي لجهودنا الدبلوماسية . ونحن نود حث مجلس الأمن على أن يستجمع بصورة فعالة ارادته السياسية الجماعية ليتخذ الاجراءات

المتوخاة . وعندئذ فقط يحق لنا أن نأمل في أن تحقق سلسلة الإجراءات التي ستأخذها الدول الأعضاء وشتى مؤسسات الأمم المتحدة ومجموعة المساعدات التي ستقدمها ، كما تطلب ذلك مشاريع القرارات ، أشرا فعلا . وعندئذ فقد يمكننا أن نقول أن هناك ضفطا دوليا متضافرا يتناسب مع النضال الشاق الذي تخوضه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

كما يلاحظ وفدي في هذا الصدد أنه قد طلب ، في فقرة من ديباجة أحد مشاريع القرارات ، الى الجمعية العامة أن تؤكد على دعمها الكامل للنضال المسلح للشعب الناميبي بقيادة سوابو . ونحن نؤيد بقوة هذا المبدأ لان من الطبيعي والمشرع لاي بلد أو شعب يكافح الاحتلال الاجنبي ، خاصة إذا كان قائما على القوة العسكرية ، أن يلجأ الى أي وسيلة متاحة له لتحقيق هذا الهدف . إن أي تردد من جانب هذه الجمعية العامة في تأييد هذا المبدأ لن ينصف شعب ناميبيا وسيكون تشجيعا جديدا لبريتوريا . وإنسي واثق من أن ذلك ليس هو ما تريد هذه الجمعية أن يحدث .

وإتساقا مع ضرورة معالجة المسائل المتملة بهذه القضية بمزيد من الحسم ، أود أن أؤكد مجددا على تأييد وفدي الكامل للمقررات والتوصيات ومشاريع القرارات المقدمة من اللجنة الخاصة ومن مجلس ناميبيا . ونحن نقدر الشمول الذي تم به تناول هذه المسألة كما يتضح في القائمة الوافية للإجراءات المطلوبة اتخاذها من جانب الأمين العام للأمم المتحدة وشتى مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والدول الأعضاء بل ومن جانب الشركات الصناعية والتجارية التي لها مصالح في ناميبيا . إننا نؤيد جميع هذه الإجراءات المحددة ولكننا ، كما ذكرت آنفا ، نحتاج الى قوة ضاغطة . آنئذ فقط يحق لنا أن نأمل في إقناع نظام بريتوريا ليس فقط بأن ستستمر جهودنا بل أيضا بأنها ستستمر بقوة وبأنه يجب أن يُسلم بأن شعب ناميبيا سينجح في قضيته النبيلة .

السيد كازميري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : هذه هي

المررة الثانية التي تنظر فيها الجمعية العامة في خلال شهرين في قضية ناميبيا . ويرجع ذلك الى أن نظام بريتوريا يصر على إحتلاله غير الشرعي لناميبيا في تحد

متعجرف للقرارات والمقررات التي اتخذتها الامم المتحدة في هذا الشأن وفي تجاهل للتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا . لذا يجب على الجمعية العامة أن تتناول هذه المسألة مرة أخرى بغية السعي الى ايجاد سبل ووسائل فعالة لعلاج هذه الحالة التعسة . إن العقبات التي تعترض الحل السلمي لمسألة ناميبيا تنبع من استمرار نظام الفصل العنصري في التعتن وفي التمسك بمجموعة من الشروط المسبقة غير ذات الصلة وغير المقبولة ، مثل ربط قضية ناميبيا بمسألة دخيلة هي وجود القوات الكوبية في أنغولا . غير أن الامين العام والاعلبية الساحقة للدول الاعضاء في المجتمع الدولي قد رفضوا هذا الربط لمنافاته لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما لجأت بريتوريا الى حيل فتي لإفشال خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا التي أقرها مجلس الامن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن مواصلة نظام بريتوريا فرض ما يسمى بالمؤتمر المتعدد الاحزاب وما يسمى بالحكومة المؤقتة يعد دليلا اضافيا على الموقف العنيد الذي يتخذه هذا النظام من القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، وخاصة من قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٦٥ (١٩٨٥) .

وفي ضوء ما سلف ، ينضم وفد بلادي بقوة الى بقية المجتمع الدولي في إدانة استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، وكذلك إدانة مختلف مناوراتها الرامية الى التعطيل بهدف إطالة أمد احتلالها غير المشروع لناميبيا . كما ندين إصرار بريتوريا على ربط مسألة ناميبيا بمسألة دخيلة هي وجود القوات الكوبية في أنغولا وفرضها لما يسمى بالمؤتمر المتمدد الاحزاب وفرضها الحكومة المؤقتة المزعومة على الشعب النامبي ، وهو العمل الذي نعتبره باطلا ولاغيا من البداية . ومن رأينا أن هذه المناورات لا تستهدف إلاّ التمويه وإرباك الرأي العام العالمي . ويدين وفد بلادي بقوة أيضا سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام بريتوريا في ناميبيا وفي جنوب افريقيا . فنحن ننظر الى نظام الفصل العنصري كوصة عار في جبين الحضارة الانسانية . ويشترك وفدي بقية المجتمع الدولي في إدانة استمرار استخدام جنوب افريقيا لناميبيا في شن هجمات عسكرية على الدول الافريقية المستقلة في المنطقة ، مثل أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وزامبيا وزمبابوي . فهذه الاعمال الكريهة التي يقوم بها نظام الفصل العنصري تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة ، وتشكل تهديدا لا لمنطقة الجنوب الافريقي وحدها وإنما للسلم والامن الدوليين أيضا .

كما يشارك وفد بلادي المجتمع الدولي قلقه الشديد إزاء استمرار نهب الموارد النامبية ، بما يتعارض مع المرسوم رقم ١ الذي سنه مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وهذا الاستغلال غير المشروع لموارد ناميبيا هو إحدى العقبات التي تعترض استقلال ناميبيا . ولذلك ينبغي إنهاء ذلك الاستغلال بسرعة مع تعويض ناميبيا تعويضا عادلا ومناسبا . ويشعر وفدي أيضا بقلق شديد لاخبار تزايد حصول جنوب افريقيا على تكنولوجيا الاسلحة النووية بما يتعارض مع قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن حظر إرسال الاسلحة الى جنوب افريقيا . ولهذا فان مسؤوليتنا تقتضي تجديد جهودنا لمراقبة التطورات عن كثب ووضع حد لاي تواطؤ من هذا النوع مع جنوب افريقيا .

وقد أبدى وفدي المرة بعد الأخرى - بوصفه عضوا غير دائم في مجلس الامن - سواء في المجلس أو هنا في الجمعية ، مطالبته لجنوب افريقيا بأن تنفذ فوراً ودون قيد أو شرط قرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة ولا سيما قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ،

وهو الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية مشكلة ناميبيا تسوية سلمية . ونظرا لإصرار بريتوريا على رفض إنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، يبدو أن لا بديل عن النضال المسلح بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لإجبار جنوب افريقيا على إنهاء وجودها غير الشرعي في ناميبيا . وسيواصل وفد بلادي فضلا عن ذلك تأييد الدعوة الى فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا لحين تحقيق استقلال ناميبيا ، وستواصل تايلند تطبيق الحظر التجاري الذي فرض عام ١٩٧٨ على جنوب افريقيا .

ويود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى تأييدنا الكامل لشعب ناميبيا في سعيه من أجل الحرية والاستقلال في ناميبيا متحدة . وقد قال سعادة الجنرال برم تنولانوندا ، رئيس وزراء تايلند ، في رسالة وجهها الى رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بمناسبة اسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركته التحريرية في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ :

"أود أن أؤكد مرة أخرى بالنيابة عن حكومة تايلند الملكية وشعب تايلند مساندتنا الكاملة لحق تقرير المصير وحرية ناميبيا واستقلالها الوطني بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي حظيت بالاعتراف بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا" .

وأود أن أختتم كلمتي بالاعراب عن تهاني وفد تايلند القلبية للسيد بيتير زوزه ، ممثل زامبيا ، بمناسبة انتخابه بالاجماع لرئاسة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والذي حظي التقرير الذي قدمه والوارد في الوثيقة A/41/22 بالتقدير البالغ . ويود وفد بلادي أيضا أن يفتنم هذه الفرصة ليسجل تقديره العميق لمجلس الامم المتحدة لناميبيا لتفانيه في بذل الجهود من أجل شعب ناميبيا .

ويتمهد وفد بلادي مرة أخرى بأن تساند تايلند مجموعة الدول الافريقية في سبيل تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا على وجه السرعة وحصول ناميبيا على استقلالها وحريتها الحقيقية .



السيد إنغلز (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن موضوع

إنهاء الاستعمار موضوع عزيز على قلوب أبناء شعب الغلبين . والغلبين كأي بلد ممثل هنا ، لها تاريخها الطويل في النضال من أجل الاستقلال يمتد على مدى أربعة قرون من السيطرة الأجنبية . ويعرف شعبنا معنى الأذلال تحت الحكم الأجنبي مهما حاولت الدولة المستعمرة أن تبدو خيرة . ونظرا لخبرتنا التاريخية فقد وقفنا دائما الى جانب تطلعات البلدان والشعوب المستعمرة الى تحقيق الاستقلال .

وأثناء وضع ميثاق الأمم المتحدة ، ناضلت الغلبين ، التي كانت وقتها بلسدا يقف على أعتاب الاستقلال ، نضالا مريرا من أجل إضافة كلمة الاستقلال في الفقرة (ب) من المادة ٧٦ من الميثاق التي تتناول إنشاء نظام الوصاية الدولي . وعاما بعد عام منذ ميلاد الأمم المتحدة ، شرفنا أن نؤيد انضمام دول أعضاء جديدة وأن نرحب بهم في هذه الأسرة المؤلفة من الدول المستقلة ذات السيادة .

وقد أيدنا التطلعات المشروعة للشعب الناميبيني منذ اشارة المسألة لأول مرة في الأمم المتحدة . وليس هذا القول مجرد ملاحظة عابرة ، فقد أسعدني الحظ في عام ١٩٥٠ أن أمثل أمام محكمة العدل الدولية لأعرض موقف الغلبين بشأن طلب الجمعية العامة فتوى من المحكمة بشأن الوضع الدولي لاقليم جنوب غربي افريقيا ، ولم تقبل المحكمة وقتها على الفور الدفع الذي قدمه وفد الغلبين والذي جاء فيه أن المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة من حقه ومن واجبه إلغاء وصاية جنوب افريقيا على الاقليم ، وقد قررت المحكمة ذلك في وقت لاحق بعد تغيير عضويتها .

والحق أن إنهاء الاستعمار هو أحد الميادين التي أحرزت فيها الأمم المتحدة تقدما ملحوظا . بيد أنه بعد عشرين عاما من قرار الجمعية العامة إنهاء وصاية جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ووضعه تحت المسؤولية المباشرة لهذه المنظمة ، لم تحتل ناميبيا بعد مكانها الصحيح في هذه الجمعية كعضو كامل العضوية . وما زال شعب ناميبيا يناضل ضد نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا ليحمل على حريته واستقلاله الحقيقي .

إن مسألة استقلال ناميبيا قد تكون بمثابة محك الاختبار لإرادة منظماتنا وكفاءتها للوفاء باغراض ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . إن سجل أعمال جنوب افريقيا الوحشية الفظيعة ضد شعب ناميبيا وتحديدها لإرادة المجتمع الدولي العالمية ، معروفان لنا جميعا . لقد خانت جنوب افريقيا ثقة عصبة الأمم عندما حاولت ضم الاقليم الذي وضع تحت انتدابها . وعندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، رفضت جنوب افريقيا أن تضع ناميبيا في إطار نظام الوصاية المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . وبالرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة لحث جنوب افريقيا على وضع اقليم ناميبيا في إطار نظام الوصاية وتنفيذ الخطط التي تمكن هذا الاقليم من نيل استقلاله ، ما زالت جنوب افريقيا ترسخ وجودها في أراضي ناميبيا . وبدلا من تعزيز الرفاه المادي والمعنوي والتقدم الاجتماعي للشعب النامبي ، على النحو المطلوب في عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة ، يقوم نظام جنوب افريقيا العنصري بتنفيذ القواعد والقوانين التمييزية ضد من يطلق عليهم أبناء البلد .

إن قرار هذه الجمعية التاريخي الصادر في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، بشأن إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . والمقررات والاحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن بشأن عدم شرعية استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، لم تحرك نظام بريتوريا العنصري . كما أن النهج الغربي المتمثل فيما يسمى بالحوار البناء قد شجع نظام بريتوريا المتمرد على مواصلة سياسة الاستنزاف .

لقد استجابت جنوب افريقيا للنداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي بمواصلة انتهاكها السافر لحقوق الشعب النامبي الاساسية ، وتوسيعها سياسة الفصل العنصري وممارساته البغيضة في ناميبيا ، ونهبها الموارد الطبيعية لناميبيا ، وعسكرة الاقليم ، واقتراف أعمال العدوان ضد الدول المستقلة المجاورة لناميبيا وزعزعة الاستقرار فيها ، وفرضها لما يسمى بالحكومة المؤقتة ، التي لا تهدف سوى الى

ادامة السيطرة العنصرية على ناميبيا . ولقد أدان العالم بأسره هذه الاعمال المخزية التي يرتكبها النظام العنصري وطالب بالاستقلال الغوري لناميبيا . ويعتقد وفد بلادي أن منظمنا ما زالت تملك كل الوسائل بل والسلطة - وفقا لميثاقها - لضمان استقلال ناميبيا . فلا بد من تنفيذ قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، اللذين يحددان الاساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية مسألة ناميبيا ، دون مزيد من الابطاء . لقد ذكر الامين العام في تقريره أن كل المسائل المتبقية المتعلقة بتنفيذ الخطة قد حسمت أخيرا عندما تم التوصل الى اتفاق بشأن النظام الانتخابي . ومع ذلك ، تصر جنوب افريقيا العنصرية على ربط تنفيذ الخطة بقضية دخيلة الا وهي انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . والشعب النامبي رهينة الآن لمسألة غريبة تماما عن مبدأ تقرير المصير . فهاتان قضيتان مختلفتان تماما ويجب تناولهما على نحو منفصل ولقد أدان كل من مجلس الامن والجمعية العامة عن حق هذه الذريعة بل ورفضها رفضا قاطعا .

وظاهر من أعمال جنوب افريقيا العنصرية وأنشطتها أنها ليست لديها النية لترك ناميبيا . وعلى الامم المتحدة ألا تقبل هذه الحالة أو تسمح باستمرارها . فالامم المتحدة ، وفاء منها بالامانة المقدمة التي في عنقها متمثلة في الحضارة ، عليها مسؤولية قانونية وأدبية لا يمكن التنصل منها إزاء شعب ناميبيا . وفي الوقت الذي يخوض فيه شعب ناميبيا ببطولة ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) نضالا مسلحا ضد سيطرة جنوب افريقيا ، يتعين على الامم المتحدة أن ترغم جنوب افريقيا على مفادرة ناميبيا والسماح لشعبها بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

وفي مواجهة تعنت جنوب افريقيا المستمر وجهودها الرامية الى احباط تنفيذ قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، ليس لدى الامم المتحدة أي خيار سوى فرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . إذ أنه ما من شك في أن أعمال نظام بيريتوريا العنصري تعد تهديدا للسلم

والامن الدوليين . لذا ، يناشد وفد بلادي مجلس الامن أن يفي بواجبه الواضح والمتمثل في اتخاذ تدابير ملزمة بموجب الميثاق .

لقد اعتمد المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه الماضي ، برنامج عمل ، يناشد وفد الغلبيين جميع أعضاء هذه الجمعية ، أن يقدموا تأييدهم الكامل لاعلان فيينا ، وكذلك لبرنامج العمل . ومن المتوقع أن تلتزم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التزاما راسخا بالمبادئ المكرسة في ميثاق المنظمة . فـشعب ناميبيا ينظر ويتطلع اليـنا لاتخاذ تدبير حاسم الآن . فهل نستطيع أن نتحمل مغبة احباط آمال هذا الشعب ؟

وفي الختام ، يود وفد بلادي أن يتقدم بالتهنئة الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا على تقريره الشامل للغاية ، الذي أوضح العديد من الانشطة التي اضطلع بها خلال السنة قيد الاستعراض ، وفقا للولاية التي عهدت بها اليه الجمعية العامة . وسأكون مقصرا في واجبي إذا لم أعرب عن امتنان وفد بلادي العميق للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، على جهوده الدؤوبة وتفانيه الذي لا يكل ولا يمل من أجل الحسم الغوري لمسألة ناميبيا . وأؤكد من جديد - نيابة عن الحكومة الجديدة في الغلبيين - لشعب ناميبيا المناضل ولدول خط المواجهة الباسلة تأييدنا المستمر الذي لا يـحيد . ونحن نتطلع لأن نرحب قريبا بـناميبيا المستقلة ذات السيادة بوصفها عضو كامل العضوية في منظمنا .

السيد كاسينا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضى

٢٠ عاما الآن منذ أن أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وآنذاك ، أي منذ عشرين عاما ، لم يكن بوسع المرء أن يتوقع أن تنقضي كل هذه السنوات قبل نيل ناميبيا لاستقلالها . إلا أن نظام جنوب افريقيا العنصري قد أحبط مثل هذا التوقع وذلك باحتلاله غير الشرعي لإقليم ناميبيا . والامر كذلك بالرغم من أن المناضلين الناميبيين يخوضون حربا بطولية منذ أكثر من قرن ضد الاستعمار الوحشي للنظام العنصري وسيطرته واستغلاله اللذين تتسم بهما حاليا الحالة في ناميبيا .

ورغم انقضاء سنوات طويلة منذ بدء النضال الوطني من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق ذلك الاستقلال ، ما زالت جنوب افريقيا العنصرية مستمرة في تحديها للإبقاء على احتلالها غير المشروع لإقليم ناميبيا . وقد استطاعت ، من خلال استخدامها لوسائل خبيثة ، أن تخدع بعض أعضاء المجتمع الدولي وتقحمهم في عملية نفاق ، اكتسبت المصالح الانانية الاقتصادية والايديولوجية من خلالها أهمية قصوى ، ومن ثمّ أزاحت الى الخلف الحاجة الاساسية والملحة لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب النامبي في الحرية والاستقلال . وهذا أمر غير مقبول بالقطع . ولا بد لنا من أن نعيد الاولويات الصحيحة ، مهما كانت أعمال التسوية التي يلجأ إليها النظام العنصري .

ان نظام جنوب افريقيا العنصري يرفض رفضا شائنا وسافرا ترك شعب ناميبيا يمارس بحرية حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، ويمضي في احتلاله غير المشروع لهذا الإقليم ، وهذا وذاك ينطويان على ازدياد لإرادة المجتمع الدولي ، ويستحقان ردًا حازما ، حتى لا تقع منطقة الجنوب الافريقي كلها في خضم اضطرابات لا نهاية لها . وينبغي لنا أن نتوقف ونلقي نظرة جادة على النضال الذي يخوضه شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا ، اللذان تأخر انتصارهما بسبب التشبث بنظرية التفوق العنصري البالية والمصالح الاقتصادية الانانية لبعض الدول الاعضاء في منظماتنا ، وقد وصل هذا النضال الآن الى مرحلة اللاعودة . ولكي نكون واقعيين ، نقول ان الحالة التي تتردى بسرعة في الوقت الحالي تشكل خطرا كبيرا على السلم والامن الدوليين ، ولا يمكن أن تقتصر تشعباتها على المنطقة وحدها . وتذكرنا هذه التشعبات بشكل مباشر بالظروف التي حدثت مرتين في حياتنا وجرفت العالم الى هاوية الحرب . ويعتبر منع وقوع حرب أخرى واجبا رئيسيا لهذه المنظمة التي تقف شامخة لتذكرنا بقوة بأنه يتعين علينا ألا نقبل تكرار الفظائع التي ارتكبت آنذاك ولا نريد تكرار تلك الحروب .

ان الامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية مباشرة في ضمان تحرك ناميبيا نحو الحصول على استقلالها اسوة بما تم مع كل الاقاليم الاخرى المشمولة بالوصاية ، والتي تعتبر ان الفصل العنصرى يشكل جريمة ضد الإنسانية ، لا بد ان تتخذ تدابير فعّالة وشاملة وفورية للرد على هذه الحالة ، بغية تلافي تصاعد هذا التهديد المتزايد للسلم والامن الدوليين ، ومن رأي وفد بلدي انه لا ينبغي النظر الى الصراع في ناميبيا وجنوب افريقيا كمجابهة بين الشرق والغرب ، وإنما كصراع ينطوي على كل المقومات التي تجعله يتطلب بشكل مباشر ردود فعل وثيقة الصلة بعملية إنهاء الاستعمار وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الناميبى في تقرير المصير والاستقلال الوطنى من ناحية ، فضلا عن تدمير الفصل العنصرى واستئصال شافته من ناحية اخرى .

لذلك نصرّ في هذا الصدد على ضرورة التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) باعتباره الرد الوحيد المطلوب من الامم المتحدة لتحقيق التسوية السلمية للمسألة الناميبية ، وعلى الرفض التام للمطلب الخارج عن الموضوع والمتمثل في الإصرار على انسحاب القوات الكوبية من انغولا كشرط مسبق لتحقيق استقلال ذلك الإقليم . وبمجرد اتخاذنا هذه الخطوة نكون قد تخلصنا من عقبة كبيرة بحيث يمكن البدء في المسيرة نحو الاستئصال التام لجريمة الفصل العنصرى التي يرتكبها يوميا النظام العنصرى في بريتوريا .

وفي مجال النضال من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، نحثّ كل الحكومات والمنظمات والافراد على ممارسة أقصى قدر ممكن من الضغوط بغية ضمان انسحاب قوات النظام العنصرى المولعة بالقتال وإدارة ذلك النظام من ناميبيا . ونكرر دعوة كل الحكومات لان تمتنع عن اتخاذ أية تدابير يمكن أن تشجع تعتّت النظام العنصرى وما يسمى بسياسة الارتباط البتاء التي ينبغي التخلّي عنها ، ونرفض قيام جنوب افريقيا بفرض التسوية الداخلية المزعومة التي تعني ، في اعتقادنا ، إضفاء الطابع المؤسسي على نظام عميل في ناميبيا والالتفاف حول قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونؤيد بشدة عدم تجزئة إقليم ناميبيا ، ونكرر رأينا القاطع بأن خليج والغيى يشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم ناميبيا .

وباستعراض الحالة في ناميبيا منذ اعتماد خطة الامم المتحدة لاستقلال ذلك الإقليم ، يتضح أن الامم المتحدة قد أصابها الإحباط ، بل وانحسرت جهودها الرامية الى وضع نهاية للاحتلال المنافي للقانون لذلك الإقليم من جانب نظام الفصل العنصرى غير المشروع والبغيض لجنوب افريقيا . وعلى الرغم من أن المفاوضات بشأن تحقيق حرية ناميبيا التي شاركت فيها كل الاطراف المعنية مشاركة كاملة ومباشرة قد انتهت منذ أكثر من ثمانية أعوام ، كما تمّ حسم كل المسائل المتعلقة ذات الصلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، إلا أن جنوب افريقيا ، وهي أحد هذه الاطراف ، ما زالت تدخل في مراوغات تسويقية تستهدف التقليل من أثر الضغوط التي تبذل لحمل الامم المتحدة على اتخاذ الإجراءات اللازمة ، بينما لا تفعل شيئاً بالمسرة لوضع نهاية لاحتلالها غير القانوني لذلك الإقليم . وهي تواصل في واقع الامر بسبب المحاولات لحشد تأييد العملاء والاذناب في الإقليم بغية إنشاء مؤسسات صورية تأمل في أن تتمكن من خلالها من إدارة شؤون ناميبيا واستغلال مواردها بعد التظاهر بأنها تقوم بعملية انسحاب .

ولا بد من رفض هذه المناورات بشدة ، واتخاذ التدابير اللازمة لدرء أية محاولات أخرى مغللة تتم في ذلك الاتجاه . ولا بد أن تتضمن هذه التدابير برامج ملموسة وذات توجه عملي بهدف التغلب على تحدي جنوب افريقيا المستمر لقرارات الامم المتحدة ، ووضع نهاية لاعمال القمع الوحشية التي يتعرض لها شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا ، واعمال العدوان المتكررة ضد الدول المجاورة ، وسياسات زعزعة الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي كلها . والاهم من ذلك كله انه لا بد من اتخاذ كل التدابير التي ترمي الى الاستئصال التام لسياسات الفصل العنصرى الشيطانية ، إذ أن هذه السياسات تشكل لبّ المشكلة التي تعانى منها هذه المنطقة .

في تموز/يوليه من هذا العام عقد المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال السوري  
لناميبيا في فيينا ، بالنمسا ، في أعقاب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الوارد  
في الفقرة ٢٠ من قرارها ٩٧/٤٠ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . وقد  
اشتركت كينيا في هذا المؤتمر اشتراكا كاملا . وينبغي الإشارة الى أن هذا المؤتمر قد  
تزامن مع الذكرى العشرين لإنهاء انتداب جنوب افريقيا واطلاع الامم المتحدة  
بالمسؤولية المباشرة عن ناميبيا . كما ينبغي أن نتذكر أيضا أن هذا المؤتمر كان  
يهدف ، ضمن جملة أمور ، الى تحديد العقبات التي تعوق استقلال ناميبيا ودراسة  
المقترحات الملموسة لإزالتها . وقد نظر المؤتمر في تلك المقترحات الملموسة .  
واعتمدت الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت  
في ايلول/سبتمبر توصيات المؤتمر . وتعتبر توصيات المؤتمر وقرارات الدورة  
الاستثنائية الرابعة عشرة عن الاقتناع بأن فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب  
افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يوفر الوسيلة السلمية الوحيدة  
المتاحة أمام الأمم المتحدة والتي يمكن عن طريقها إرغام جنوب افريقيا على قبول  
نسوية عادلة لمسألة ناميبيا فضلا عن إحداث التغيير السلمي في جنوب افريقيا  
ذاتها . وسيكون فرض الجزاءات مكملا للتدابير التي اتخذتها من قبل الحكومات  
المختلفة والمنظمات والافراد بغية عزل نظام جنوب افريقيا العنصري . وقد ظلت كينيا  
على الدوام تطالب ، كما انها تقبل تماما بفرض جزاءات إلزامية على جنوب افريقيا  
نظرا لسياسات التمييز العنصرية التي ينتهجها النظام واحتلاله غير القانوني  
لناميبيا . ونرى أن من واجب المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد ذلك الموقف وأن يطالب  
مجلس الأمن ليس فقط بالنظر في الحالة في ناميبيا وجنوب افريقيا بل أيضا باعتماد  
وفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا كما نص على ذلك الفصل السابع من  
الميثاق . ولا ينبغي اعتبار هذا العمل تدبيرا عقابيا بل ينبغي النظر إليه كتدبير  
يفرض لعلاج تلك الأمة ، أي جنوب افريقيا التي نكبت بشياطين الفعل العنصري الاشرار من  
تعنتها إزاء كل شعوب العالم الممثلة في هذه الهيئة العالمية .



وفي هذه المرحلة أود أن أكرر النداءات المختلفة التي وجهت الى بلدان معينة دأبت على الحيلولة دون مجلس الامن والتصرف بفعالية كي تعيد النظر في مواقفها عليضوء الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا والضرورة الملحة لتطبيق أكثر الوسائل فعالية وذلك لإرغام جنوب افريقيا على إنهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا . وريثما تفرض جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا يود وفدي أن يشهد امتثالا صارما لقرار حظر تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا من جانب كل الدول . ونود أيضا أن نشهد ، كما اننا سنؤيد ، فرض كل التدابير الهادفة الى فرض مزيد من العزلة على جنوب افريقيا بقطع كل التعاملات مع نظامها العنصري في الميادين السياسية والاقتصادية والتجارية والدبلوماسية والعسكرية والنووية والثقافية وفي ميدان الالعاب الرياضية وغيرها . وبالمثل نحث كل الدول على الامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة لجنوب افريقيا يكون من شأنها تشجيعها على مواصلة سياسة إرهاب الدولة وأعمال العنف المنتظمة وزعزعة الاستقرار التي تنتهجها ضد البلدان المستقلة المجاورة .

ان مشروعية كفاح الشعب الناميبي للحصول على حريته واستقلاله بقيادة ممثله الشرعي والوحيد سوابو لا يمكن أن يرقى إليها شك ، ويود وفدي اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن كامل تأييده لسوابو ، كما يدعو كل الحكومات والمنظمات الأخرى لمواصلة تقديم المزيد من الدعم السياسي والمعنوي فضلا عن المساعدة المادية لمنظمة سوابو في كفاحها المشروع من أجل تحرير ناميبيا . وفي هذا الصدد تشجب كينيا الحبس والاحتجاز المستمر لقادة ومؤيدي سوابو وقتل وتعذيب وذبح الناميبيين الأبرياء وغير ذلك من التدابير اللاإنسانية التي يقترفها النظام العنصري في ناميبيا بهدف إطالة أمد احتلاله غير المشروع للإقليم .

وختاما يود وفدي اغتنام هذه الفرصة ليزجي الشكر الى رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا على تقريره الزاخر بالمعلومات والحقائق ، ويود تجديد تأييد كينيا الكامل للمجلس وهو يواصل الاضطلاع بمسؤوليته بوصفه السلطة الشرعية القائمة على الإدارة في ناميبيا حتى حصولها على الاستقلال . ونؤيد دور المجلس بوصفه جهاز

الامم المتحدة الرئيسي لمنع السيادة كما سنستمر في تأييد التوصيات المختلفة التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بناميبيا .

السيد فارسي (اليمن الديمقراطية) : انه لمن دواعي الارتياح أن نلاحظ الاهتمام والتفهم المتزايد والمتنامي عالميا لقضية الشعب النامبي ولمعاناته الطويلة .. وان تكون هذه المناقشة العامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا القدر من الحيوية المعبرة عن استمرارية وتعاضد التأييد العالمي لكفاح شعب ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال .

قبل أسابيع قليلة كان لبلادي الشرف الكبير في أن تكون ضمن البلدان الاسيوية التي كلغت من قبل مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز بالتحديث أمام الدورة الخاصة الرابعة عشرة للجمعية العامة والمكرمة لقضية ناميبيا . حيث أكد وزير خارجية بلادي في كلمته من على هذا المنبر :

"اننا نحبي تعاضد المقاومة الشعبية لشعوب الجنوب الافريقي ضد سياسة الفصل العنصري ، ونشمن عاليا التفضيات الكبيرة التي تقدمها هذه الشعوب بأرواح خيرة أبنائها . ونحن على ثقة أن هذه التفضيات لن تذهب هدرا ، بل انها تؤكد مجددا أن إرادة الشعوب لا يمكن أن تقهر أمام آلة الحرب مهما بلغت مقدرتها وضراوتها" .

منذ عقدين من الزمان وبالتحديد عام ١٩٦٦ أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا واضطلعت بالمسؤولية المباشرة على هذا الإقليم . ومنذ ذلك الحين يرفض نظام جنوب افريقيا الاستجابة لإرادة الدولية ويواصل احتلاله غير القانوني لأراضي ناميبيا ويفرض سياسة الفصل العنصري البغيضة عليها وينهب مواردها الطبيعية\* .

\* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد طومسون (فيجي) .

ولكن ذلك لم يثن شعب ناميبيا عن استمرار ومواصلة كفاحه العادل من أجل حريته واستقلاله بل زاده صلابه وايمانا بقضيته العادلة وقوى من ارادته وعزيمته للدفاع عن أرضه وكرامته وحريته وانسانيته .

انها الذكرى العشرون لإنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا تمر علينا لتساعدنا على استعراض مدى اتساع التأييد والتضامن العالميين مع شعب ناميبيا ، وتطلعنا على مدى احتدام الكفاح والمقاومة ضد العنصرية والاستعمار وعلى ضعف آلة القمع البوليسي الوحشي أمام ارادة الشعب النامبيي الصلب .

ولكنها أيضا تضع أمامنا سلسلة من القرارات الرامية الى ازالة الفصل العنصري وإنهاء الاحتلال غير القانوني لناميبيا ، الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتذكرنا بحكم محكمة العدل الدولية الذي يشير الى أن استمرار احتلال ناميبيا عمل غير مشروع ويشكل انتهاكا للقانون الدولي .

نعم ، انها سلسلة طويلة من القرارات . وما فتئ العديد من المنظمات والمحافل والمؤتمرات الدولية يصدر القرار تلو القرار تأكيدا لرغبة المجتمع الدولي في أن يرى الفصل العنصري وقد أزيل من الجنوب الافريقي وأن يتحقق استقلال ناميبيا .

غير أن كل تلك القرارات - وأخفق بالذكر منها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا ، وما صاحب هذا القرار والقرارات الأخرى من جهود دولية - قد أحبطت وأعيق تنفيذها بسبب تعنت نظام بريتوريا العنصري وتحديه الملف للارادة الدولية معتمدا في ذلك على دعم الولايات المتحدة الأمريكية وحمائتها وتواطئها مع بعض الدول الغربية واسرائيل لإدامة الفصل العنصري في الجنوب الافريقي والاستمرار في احتلال أراضي ناميبيا . ولم يكن ما سمي بـ "سياسة الارتباط البنّاء" و "سياسة الربط" ، المرفوضتين عالميا اللتين أشتتا فشلهما ، إلا حلقة في هذا الاتجاه .

جليّ أنه ما كان بوسع النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب أن يقفوا هذا الموقف المتفطر والمزدري للارادة الدولية من غير ما يحملان عليه من تأييد ودعم من القوى الامبريالية وخاصة الامبريالية الأمريكية .

ان استمرار نظام بريتوريا العنصري في مواصلة احتلاله غير القانوني لاراضي ناميبيا وما ينتهجه من سياسة عنصرية وما يقوم به من ممارسات ارهاب الدولة على الدول الافريقية المجاورة وخاصة جمهورية أنغولا الشعبية ، يعتبر انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وتحديا للمجتمع الدولي .

ولقد ذهبت أدرج الرياح ، كل المحاولات لتمكين مجلس الامن من تحمّل مسؤولياته التاريخية تجاه الشعب الناميبي وإرغام نظام بريتوريا على الالتزام بالارادة الدولية واحترام رغبات المجتمع الدولي ، وذلك بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، اللتين منعتا مجلس الامن حتى الآن من العمل بصورة فعالة وحالتا دون توقيع جزاءات اقتصادية الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق بوصفها أنسب الوسائل السلمية وأكثرها فاعلية للقضاء على الفصل العنصري وإنهاء الاحتلال غير القانوني لاراضي ناميبيا .

وليس هناك أبلغ من التحليل الذي ورد في النداء الصادر عن الشخصيات البارزة التي حضرت المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا :

"والبلدان التي ترفض فرض مثل هذه الجزاءات تصبح أطرافا في تحدي جنوب افريقيا للأمم المتحدة ، وفي القمع والقهر في ناميبيا وفي التجاهل التام لحقوق الانسان الاساسية" . (A/CONF.138/11 ، ص ٥٦)

اننا ، في اليمين الديمقراطية ، نحیی بحرارة الشعب الناميبي ونعرب مجددا عن مؤازرتنا له ولكفاحه العادل بقيادة "سوابو" ممثله الشرعي الوحيد . واننا لن نألوا جهدا في دعم ومساندة نضاله من أجل انتزاع حريته واستقلاله من براثن النظام العنصري في بريتوريا وتحقيق النصر على القوى العنصرية والاستعمار .

السيد ديلبيتش (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لاتزال

مسألة ناميبيا احدى أهم المسائل التي تطالب الأمم المتحدة بالنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها . ورغم أن أعلى جهاز دولي اتخذ مقررات قاطعة ، لاتزال حكومة بريتوريا تواصل احتلالها غير الشرعي للاقليم وعرقلتها لعملية إنهاء استعمارها وتحقيق استقلاله . ويفرض بقاء الحالة على ما هي عليه تهديدا للسلم والامن في الجنوب الافريقي .

تمارس الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ضغوطا من أجل التنفيذ الفوري الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لتمكين شعب ناميبيا من أن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الإقليمية بحرية وبالشكل الضروري .

لاتزال الجمعية العامة ترى بشكل قاطع وحاسم أن قرار مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) يوفران الأساس الوحيد للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا ، وأن استقلال ذلك الاقليم لا يمكن أن يربط بالوفاء بشروط ليست واردة في خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وتؤثر على سيادة واستقلال دول في الجنوب الافريقي . ولاتزال الجمعية العامة تؤيد أيضا بشكل ثابت الكفاح البطولي للشعب النامبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، من أجل اقامة مجتمع عادل ديمقراطي في بلده .

ان الفصل العنصري واحتلال ناميبيا غير الشرعي يشكلان تحديا واضحا لمصداقية وفعالية منظماتنا والنظام الدولي القائم على صيانة السلم والأمن وعلى احترام القانون وتعزيز الكرامة الانسانية .

لاتزال جنوب افريقيا تنتهك منذ أربعين عاما حتى الآن دون عقاب المبادئ الرئيسية والاحكام المحددة لميثاق الأمم المتحدة . وهذه الحالة تهدد بالخطر السلطة الادبية للمنظمة ، وبالتالي فمن مصلحة المجتمع الدولي الواضحة أن تتخلى جنوب افريقيا عن مسلكها الحالي .

يجب الاعتراف بأن امكانية قيام بريتوريا طواعية باصلاح الاسلوب الذي تشبعه امر مستبعد جدا . وكما أكد تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فإن نظام بريتوريا لم يفضّل في اتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة لتعزيز الاستقلال فقط ولكنه على العكس من ذلك استمر في تمعيد القمع الداخلي الذي يمارسه ضد شعب ناميبيا وتكثيف اضطهاده لقادة وأعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ان النظام الاقتصادي غير المعقول الذي فرضه هذا النظام لم يتغير كما أن القواعد والمنشآت العسكرية التي ترتكب منها أعمال العدوان والضغط على البلدان المجاورة لاتزال تعمل .

وفي مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري ، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات بكل قوة ، وبعبارات لا لبس فيها ، الموقف التقليدي للحركة ازاء هذا الموضوع . والفقرات الواردة في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر ، والمكرمة لموضوع ناميبيا تعبير سليم عن القلق الشديد الذي تشعر به الحركة بسبب التدهور المتزايد في الحالة في ذلك الجزء من العالم ، والذي يتطلب الاسراع باتخاذ اجراء مشترك وفعال من جانب المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا .

ان هذا الاهتمام الخاص الذي أولاه مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز لمسألة ناميبيا يؤكد مرة أخرى أولوية هذا الموضوع وطابعه الملحّ في جدول الأعمال الدولي . ومن ثم فالتسوية العاجلة والسلمية لهذا الصراع الخطير ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، أصبحت شرطا مسبقا لاعادة استتباب السلم والامن والقيم الأخلاقية في الجنوب الافريقي .

ان الأرجنتين تشاطر تماما الشعب الناميبى تطلعاته لتحقيق الحرية والاستقلال . كما أن شعب الأرجنتين وحكومته مقتنعان تماما مع الاغلبية العظمى من المجتمع الدولي على أن تحقيق استقلال ناميبيا لن يكون ممكنا إلا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) على نحو فوري وعاجل ، ورفض بريتوريا المستمر الادعاء لهذا القرار الملزم يستوجب فرض جزاءات الزامية شاملة من جانب مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وبلدي يوافق على تطبيق هذه التدابير .

وفي الختام ، أود أن أؤكد من جديد التضامن الكامل لشعب الأرجنتين وحكومته مع الشعبين المكافحين في جنوب افريقيا وناميبيا من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني .

السيد هودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أصبحت

ناميبيا أكبر محكّ اختبار للقيم في جيلنا . وسيبين نجاحنا أو فشلنا في هذه القضية ما إذا كان الحق والعقل هما اللذان سيوجهان العمل الذي يضطلع به الانسان في المسائل الاساسية في الوقت الحالي ، أو ما اذا كنا سنسمح لانفسنا بأن نبقى رهائن لنظام متعنت غير منطقي وغبي وبالتالي توجه الينا الاجيال المقبلة أصاب الاتهام . لقد حان الوقت ليتخذ المجتمع العالمي قرارا حاسما فقد انتظرنا أكثر من اللازم .

لقد أجرينا مناقشات ومداولات بشأن هذا البند خلال أربعة عقود وفي ثلاث دورات استثنائية . ومنذ ٢٠ عاما اضلعت الامم المتحدة عل نحو مباشر بمسؤولية تحقيق العدالة والحرية للناميبيين . وعلى الرغم من جهودنا التي لا تكل في هذا الصدد خرجنا صفر اليدين لأن نظاما بغيضا تمقته الفالبية العظمى من شعبه ويدينه العالم كله تمكن دون عقاب من ازدياء الرأي العام العالمي والقرارات الخاصة التي اتخذتها الامم المتحدة ، فيالى متى نسمح باستمرار ذلك ؟

ان غطرسة بريتوريا في مواصلتها اتباع سياسة الفصل العنصري الذي يستحق الشجب جلب عليها العار على الصعيد الدولي . ان النظام العنصري لم يكتف بتطبيق هذا النظام الكريه في الداخل بل مارسه خارج حدود دولته ، فاستمر في مؤامراته ليخضع ويقمع أمة بأسرها . ان هذا ليس مجرد عدوان على شعب بأكمله ، بل يمكن اعتباره أخطر اهانة للضمير الانساني والقواعد المتحضرة في ملوك الدول في هذا القرن .

يجب أن نجبر بريتوريا على الانسحاب من الاراضي التي ليس لها حق في الوجود فيها . ويجب إرغام حكومة جنوب افريقيا على الامتثال لحكم المجتمع العالمي . يجب الزام ذلك النظام بأن يعمل وفقا لقواعد العقل والمنطق . واذا أردنا أن نحقق النجاح في هذا الصدد فيجب على المجتمع العالمي أن يعمل بشكل منسق .

لقد حاولت حكومة جنوب افريقيا أن تظلل العالم بإقامة حكومة عميلة في ندهوك ، وتحدت أحكام المرسوم رقم ١ باستمرار سلب موارد ناميبيا القيّمة ، ولم تسرق أراضي الشعب النامبي فقط بل قطعت أوصاله أيضا ، وجعلت العمل الاجباري نتيجة طبيعية لاحتلالها غير الشرعي .

لقد تطلعت حكومة بلادي باستمرار الى التخفيف من معاناة النامبيين . وكانت قلوبنا وعقولنا مع الشعب النامبي الشجاع . اننا نؤيد هذا الشعب في كفاحه البطولي ونحني قيادة ممثلهم الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ان استقلال هذا الشعب قضية عزيزة على كل شخص في بنغلاديش ، ولهذا فإننا نبذل كل جهد ، باعتبارنا عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لنحقق التقدم في هذه القضية .

ان وفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا أن إرغام بريتوريا يستوجب عزل جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا وذلك بفرض جزاءات الزامية شاملة . وبالنسبة لناميبيا فإن الطريق الوحيد لتحقيق استقلالها هو تنفيذ خطة الأمم المتحدة التي تتضمن المبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولاسيما قرارا مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويؤكد وفد بلادي أن خليج والفيش والجزر المتاخمة للشاطئ تمثل جزءا لا يتجزأ من ناميبيا . ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على نحو متضافر ليحبط محاولات نظام بريتوريا العنصري ربط استقلال ناميبيا ببعض المسائل الخارجية التي لا علاقة لها بالموضوع . ويجب أن نضع اطارا زمنيا محددًا لاستقلال ناميبيا .

واذا كانت ناميبيا تترجح اليوم في الظلمات فإن الفجر آت ولا ريب . فلا يمكن لبريتوريا أن تتحدى على نحو دائم المشاعر الاساسية للشعب النامبي المحب للسلم . وسيواصل الشعب النامبي دون كلل الكفاح حتى يحقق العدل والحرية . لقد شعر العقلاء "برياح التغيير" تهب عبر افريقيا في أواخر الستينات ، واليوم تحولت هذه الرياح الى مجموعة من العواصف لها أبعاد ضخمة . فلينتبه العالم لذلك ويضع اليه .



السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المنطق  
والحس السلم يقضيان بأن أي شعب يريزح تحت الاحتلال والسيطرة الاجنبية يتوقع ، بمسـرور  
الوقت ، أن تتحقق تطلعاته الى الحرية والاستقلال الوطني . أما بالنسبة لشعب ناميبيا  
فإن جنوب افريقيا العنصرية استخدمت كل حيلة لإحداك احباط وقلق شديدين بهيـسن  
المقاتلين من أجل الحرية وعمامة الجماهير في الاقليم .

لقد استمرت جنوب افريقيا في تجربة حكومة داخلية بعد الاخرى ، بينما يواصل اصدقاء النظام خداع العالم بان استقلال ناميبيا بات وشيكا . ورغم تركيز الاهتمام الدولي المتزايد على جنوب افريقيا ، فإن المآزق بشأن المفاوضات من أجل تسوية عادلة في ناميبيا لا يزال مستمرا . وبعد أن كان فريق الاتصال نشطا في يوم من الايام أصبح صلبا ، ويبدو ان المملكة المتحدة تؤيد بسلبية المبادرات الدبلوماسية الامريكية . وعلى الرغم من الحد الزمني الذي أعلنه الرئيس بوتوا وهو ١ آب/اغسطس ١٩٨٦ لبدء تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فإن الحاجز الصناعي ، وهو حاجز الربط ، بين انسحاب القوات الكوبية من انغولا واستقلال ناميبيا ، لا يزال حجر عثرة في طريق هذا الاستقلال . إن احتمالات نيل ناميبيا استقلالها المعترف به دوليا لا تزال قائمة .

إن تهرب جنوب افريقيا من سيطرة الامم المتحدة على هذا الموضوع يقبع في لب المآزق السياسي الخاص باستقلال ناميبيا . وقد افتقرت دول أخرى ذات مصالح اقتصادية كبيرة في جنوب افريقيا الى الارادة السياسية الكافية لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ورغم ان الامم المتحدة والدول الاعضاء الاخرى في فريق الاتصال أعلنت ان مسألة الربط غير ذات صلة بتنفيذ ذلك القرار ، لاتزال الولايات المتحدة تؤيد ذلك الربط كشرط أساسي لاستقلال ناميبيا . وقد استقالت فرنسا من فريق الاتصال احتجاجا على ادخال مسألة الربط .

والحقيقة المؤسفة انه بعد مرور عقدين منذ أمرت الجمعية العامة جنوب افريقيا بالانسحاب من ناميبيا ، لاتزال ناميبيا آخر بلد في افريقيا يخضع للحكم الاستعماري الابيض . ومن المهم ان نلاحظ في هذه الملابس انه بينما وافقت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) على التعاون مع الامم المتحدة ، كانت جنوب افريقيا تتخذ موقفا يتسم بالمناورة .

ونحن في زامبيا نتذكر بوضوح كيف ان جنوب افريقيا العنصرية تسببت في فشل المحادثات السابقة للتنفيذ في جنيف في عام ١٩٨١ . وتتراوح حجج النظام بين اتهام الامم المتحدة بالانحياز لسوابو الى اختيار النظام الانتخابي الذي يدينه اعتماده .

لقد تعب العالم من الفصل العنصري . ولقد نفذ صبر المجتمع الدولي إزاء ممارسة جنوب افريقيا للعبة الشطرنج كسبا للوقت . لقد فات أوان إجران التجارب . ولن يقبل المجتمع الدولي النظام العميل الذي لاتزال جنوب افريقيا تدعمه . إن هذه الانظمة تتعارض مع رغبات الاغلبية في ناميبيا - وتعتبر بمثابة إخراج للحلفاء الغربيين لجنوب افريقيا .

وتمثل قوات الاحتلال في ناميبيا خطرا كبيرا على دول خط المواجهة . فجنوب افريقيا تحتفظ بعدد كبير من القواعد العسكرية المتقدمة في شمال ناميبيا ، ومنها تشن الهجمات على الدول المجاورة ، ولاسيما على جمهورية أنغولا الشعبية . ولم تتورط قوات جنوب افريقيا فحسب في عمليات عسكرية في أنغولا ، ولكنها قدمت أيضا المساعدة العسكرية الى عصابات اليونيتا التابعة لج ناس سافيمبي ، الذي يقاتل للاطاحة بالحكومة الشرعية لانغولا . إن سافيمبي ، الذي لقي ترحيبا حارا في الولايات المتحدة وهو الآن في فرنسا ، ليس من المناضلين من أجل الحرية ، ولكنه مخلب في لعبة الشطرنج وخادم لمصالح جنوب افريقيا في أنغولا . وإقدام حكومة الولايات المتحدة على تقديم مساعدة عسكرية الى عصابات اليونيتا أمر مؤسف ومخز . فقد وضعت هذه المساعدة الولايات المتحدة في جانب جنوب افريقيا العنصرية ضد افريقيا المستقلة . كيف يمكن لبلد يفخر بحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية ، أن يقف الى جانب نظام ما عنصري لا يعرف الحساسية؟

لقد عرفنا الآن رأي جنوب افريقيا فيما يتعلق بالحوار . وفي الوقت الذي كان فريق الشخصيات البارزة يعد فيه لاجراء مناقشات مع مسؤولي حكومة جنوب افريقيا ، كانت الطائرات المقاتلة التابعة لجنوب افريقيا تسليح وتزود بالوقود للعدوان على زامبيا وزمبابوب وبوتسوانا . وعندما شرع مبعوث الاتحاد الاوروبي ، سير جيفري هاو ، في عمل مشابه ، كان الرئيس بوتسوانا يعلن حالة طوارئ للمرة الثالثة . هذا هو الحوار وما يؤدي اليه .

إن التحدي الذي يواجهه العالم واضح . فهناك حاجة عاجلة الآن للنظر في تدابير جديدة لضمان استقلال ناميبيا غير المشروط ، ولتخليص الشعب الناميبيا من الفقر واليأس والمعاناة . وعلى الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة لتحقيق الاستقلال لناميبيا . وقد طرح أخي وزميلي أمين العلاقات الخارجية لسواجو ، سؤالاً ملائماً في بيانه الملهم والهام في الجمعية العامة أمس . فقد سأل لماذا يجبر شعب ناميبيا على فقدان ايمانه بالأمم المتحدة . إن علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتنفيذ التزامات الأمم المتحدة بإجبار جنوب افريقيا على الانسحاب غير المشروط من ناميبيا وفرض جزاءات الزامية شاملة على هذا النظام . وهذا هو الطريق الوحيد الفعال والسلمي لضمان تعاون جنوب افريقيا .

ونحن في زامبيا مقتنعون بأن لدى الأمم المتحدة وسائل فعالة أخرى أكثر قوة من العبارات الطنانة لإنهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . ان شعب ناميبيا ، تحت قيادة سواجو ، ممثله الشرعي والوحيد ، يستحق كل مساعدة من المجتمع الدولي في كفاحه العادل ضد ذلك النظام القمعي . دعونا لا نضيع الوقت بالسعي لفصل النضال المسلح عن النضال الناميبيا من أجل الاستقلال . فلم يتحقق أبدا أي استقلال حقيقي دون نضال مسلح . والناميبيون لهم الحق في القتال من أجل استقلالهم بكل الوسائل المتاحة لهم بما فيها النضال المسلح .

يوجد بيننا من يشعرون بأن هناك فعلا بعض الدلائل المشجعة في مشكلة جنوب افريقيا التي طال عهدها . فعالم التجارة يرى الآن بوضوح ان جنوب افريقيا السوداء هي أكبر عميلة له - وهي بالتأكيد أكبر من جنوب افريقيا . وتزِيل حكومة جنوب افريقيا بعض الجوانب السطحية التي تبدو أنها تمثل سبباً حقيقية للفصل العنصري ، وبدأت تتشكل بعض نقابات العمال السود . وكنيسة الاصلاح الهولندية في جنوب افريقيا لم تعد تصر على أن الفصل بين الجماعات له أساس في الانجيل . ولكن تلك لاتزال دلائل صغيرة في مواجهة مهام كبيرة لاقتلاع نظام الفصل العنصري وتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد أوغوما (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما من شك في أن واحدة من أكثر المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة حدة والحاح هي مشكلة إنهاء استعمار ناميبيا وحصولها على استقلالها الوطني .

لقد انقضت عشرون سنة منذ أنهت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٥ (د-٢١) انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وتولت عن طريق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إدارة ذلك الاقليم الى حين حصوله على الاستقلال .

ومنذ ذلك الحين دأبت الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ومحكمة العدل الدولية ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا على اتخاذ القرارات واعتماد المقررات والتوصيات بغية تهيئة الظروف اللازمة لحصول الشعب الناميبى على استقلاله .

وبذلك أكدنا ، من بين جملة أمور ، على حق الشعب الناميبى غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، واعترفنا بشرعية الكفاح الذي يخوضه تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الاصيل الوحيد ، ومنحنا تلك المنظمة مركز المراقب في الأمم المتحدة .

وبالمثل ، طالبنا باحترام وحدة ناميبيا الوطنية وسلامتها الاقليمية بما فيها خليج والغيس ، وحماية مواردها الطبيعية .

وأخيرا ، وليس آخرا ، اتخذ مجلس الأمن قراريه ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، واعتمد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بعد أن تفاوضت بشأنها وقبلتها جميع الاطراف .

في ضوء كل تلك القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها حتى محافل منظماتنا ، ما هي النتيجة التي شهدناها؟

لقد شهدنا استمرار احتلال ناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى الذى ضرب عرض الحائط بكل المقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية .

وضاعف نظام بريثوريا من نهبه لموارد ذلك البلد بتعاون وتأييد مصالح

اقتصادية أجنبية أخرى عن طريق شركات عبر وطنية ، انتهاكا للمقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الصدد .

وقام ذلك النظام أيضا بتكثيف عسكرته لناميبيا عن طريق تجنيد شبابها اجباريا في الجيش الاستعماري ، ووزع أكثر من ١٠٠ ألف جندي من قوات جنوب افريقيا على أراضيها ، وانشأ عشرات القواعد العسكرية في شتى انحاء ذلك الاقليم ، مستهدفا من ذلك الاستمرار في تصعيد قمعها للشعب النامبي ، وشن الاعمال العدوانية خارج حدوده .

وواصل نظام بريتوريا محاولاته لفرض تسوية داخلية عن طريق حكومة مؤقتة مزعومة ، وهي حكومة عميلة أدانها ورفضها المجتمع الدولي بالاجماع .

وشهدنا أيضا التنامي المتواصل والخطير لسياسة العدوان المسلح والتخريب وزعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري ضد الدول المجاورة .

إن العدوان المتكرر الذي تشنه بريتوريا على جاراتها ، وبخاصة أنغولا وبوتسوانا وليسوتو ، وتجنيد المرتزقة وتدريبهم وإرسالهم الى موزامبيق لإشاعة القلاقل فيها ، هي الوسائل التي تُنفذ بها السياسة الامبريالية الاقليمية الرامية الى تقويض التضامن الطبيعي والفعال القائم بين الشعوب المناهضة في ناميبيا وجنوب افريقيا والدول المستقلة الأخرى في الجنوب الافريقي . وهذه السياسة الامبريالية الاقليمية إنما تستهدف فرض حل استعماري جديد في ناميبيا ، والحفاظ على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق التخويف والارهاب ، وخلق مناخ من عدم الاستقرار والتبعية الاستعمارية والقلاقل في الجنوب الافريقي .

وأخيرا ، شهدنا استمرار بعض الدول في تقديم تواطئها ومشاركتها بل ودعمها النشط الى نظام بريتوريا . وذلك لا يعدو أن يكون سياسة مديرة لتنصيب ذلك النظام كقوة إمبريالية إقليمية في المنطقة من أجل تكريس سياسة الفصل العنصري .

وإلا فكيف نفسر استمرار بعض الدول في إمداد جنوب افريقيا بالمساعدة وبالتكنولوجيا العسكرية النادرة ، انتهاكا للقرار ٤١٨ (١٩٧٧) ، الذي يفرض حظرا إلزاميا على امداد جنوب افريقيا بالاسلحة؟

وكيف نفسر اعتداءات بريتوريا المتكررة على جيرانها سوى بأنها محاولة لفرض سيطرة استعمارية جديدة على كل بلدان تلك المنطقة؟

وكيف نفسر مسألة الربط برمتها وما يسمى بسياسة "الارتباط البناء" التي ينادي بها البعض ، إلا بأنها محاولة المستحيل لمساعدة نظام بريتوريا في فرض سيادته على المنطقة دون الإقليمية ، وفي أن يكون رأس جسر للامبريالية الدولية؟

وكيف نفسر القبضة التي يشدها نظام بريتوريا والمصالح الاقتصادية الأجنبية على أكثر من ثلثي المناجم والتربة الخصبة في ناميبيا إلا بأنها محاولة لنهب الاقليم لصالح بعض البلدان الغربية الكبرى ، انتهاكا للمرسوم رقم ١ الخاص بحماية موارد ناميبيا الطبيعية ، والصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧١؟

وكيف نفسر الدعم المقدم الى عصابات "اليونيتا" المسلحة سوى أنها مساعدة على زعزعة الاستقرار في أنغولا؟

ذاك هو السبب الذي دفع وفدي الى الإيمان بأن إصرار جنوب افريقيا على إبداء تحديها وعجرفتها إزاء مقررات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية الأخرى ، وعلى احتلالها غير الشرعي العنيد لناميبيا ، يؤكد بوضوح أن نظام بريتوريا لا يقف وحده ، وأنه يتمتع بالدعم الفعال من جانب بعض الدول التي يظهر تواجدتها في ناميبيا جليا . ولا يمكننا أن نجد أي تفسير آخر لرفض بعض أعضاء مجلس الأمن ، بصفة مستمرة ، ممارسة ضغط حقيقي وحاسم على جنوب افريقيا لاجبارها على الانسحاب من ناميبيا .

ان رفض نظام الفصل العنصري في بريتوريا تنفيذ قرارات ومقررات الامم المتحدة ومنح شعب ناميبيا حقوق الانسان الاساسية ، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، ولجوء نظام الفصل العنصري إلى استخدام العنف والقمع الوحشي ضد الشعب النامبي ، وكذلك السياسات العدوانية والتخريبية والمزعزعة لاستقرار التي يتبعها ذلك النظام ضد الدول المجاورة ، كل هذه الجرائم تسببت في نشوء حالة خطيرة للغاية في الجنوب الافريقي . وتمثل هذه الحالة تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين ، وهذا مجال يمتلك فيه مجلس الامن ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ملطات تمكنه من الوفاء بمهمته الاساسية ، الا وهي صيانة السلم والامن الدوليين .

لقد أظهر بعض اعضاء مجلس الامن افتقارهم إلى الارادة السياسية اللازمة لاتخاذ أي اجراء فوري وحاسم في الوقت الذي يتعرض فيه السلم والامن الدوليان لتهديد خطير في مناطق معينة .

ان شعوب العالم لم تنخدع . فالشعوب المحبة للسلم ، بتأييدها الراسخ لكفاح الشعب النامبي ، تحت القيادة المستنيرة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الحقيقي الوحيد ، تنهض للمطالبة بعزل جنوب افريقيا العنصرية وفرض جزاءات اقتصادية على نظام الفصل العنصري في بريتوريا من أجل تمكن ناميبيا من أن تصبح حرة ومستقلة .

وقد أكد المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، على هذه المطالب المشروعة للشعوب المحبة للسلم .

ان المجتمع الدولي لم يعد بوسعهم أن يتحمل ما يبديه النظام العنصري من غطرمة وتحذ لا ينقضان . لقد آن الاوان لوضع حد لهذه المؤامرة الواسعة النطاق . لقد آن الاوان لوضع حد للمبودية والاستغلال المفروضين على شعب ناميبيا . وفي هذا الصدد ، فإن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الرابعة والاربعين بأديس أبابا ، اثيوبيا ، في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، أعلن بوضوح أنه :



"يؤكد من جديد أن خطة الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا المتضمنة في قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) لا تزال الأساس الوحيد المقبول لاجتاد تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، ويؤكد من جديد دعوته لتنفيذ هذه الخطة فوراً ودون شروط" . (A/41/654 ، ص ٣٩)

وعلاوة على ذلك قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ان :

"يدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا وفقاً لاحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية اجبار حكم جنوب افريقيا العنصرية على التخلي عن احتلاله غير الشرعي لناميبيا" . (ص ٤٠)

كما ان مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز أكد على هذه القرارات . وما من خيار أمام الشعب النامبي وحركات تحريره الوطني ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، إلا مواصلة الكفاح البطولي وتكثيفه للتخلص إلى الأبد من نظام جنوب افريقيا القمعي الاستعماري .

واننا على ثقة من أن الأمم المتحدة ستواصل تعبئة المجتمع الدولي الذي يشعر بعميق القلق إزاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، والنهب العلني لمواردها ، علاوة على تصعيد عمليات القمع العسكري ، وستطالب بفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام الفصل العنصري في بريتوريا وتقديم كل ما يلزم من الدعم الراخ لشعب ناميبيا وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية للاسراع بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

ويود وفد بلدي أن يهنئ المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وفرعها العسكري ، جيش التحرير الشعبي لناميبيا ، على النجاح المحرز في الكفاح البطولي الشاق الذي تشنه بشجاعة ضد نظام بريتوريا العنصري .

وفي الختام ، يود وفد بلدي ان يشيد بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتقديمه تقريره الشامل والهادف ، المؤلف من جزئين ، في الوثيقة A/41/24 ، وكذلك باللجنة

الخامة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،  
لتقريرها المفيد للغاية الوارد في الوثيقة A/41/23 .  
وأخيرا ، أود أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة لما يبذله من جهود لدى  
الاطراف المعنية لكفالة عدم بقاء قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) حبرا على ورق .  
السيد ليفويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاتزال  
مسألة تصفية الاستعمار في ناميبيا بالسبل السلمية المتوخاة في قرار مجلس الامن ٤٢٥  
(١٩٧٨) مستعصية . فلا تزال ناميبيا تخضع للاحتلال . ولا يزال شعبها في قبضة النظام  
الاستعماري العنصري والوحشي التي لا ترحم وتزداد شدتها .  
لقد شهد العامن الماضيان تناقص الاهتمام بالنشط بالمسألة الناميبية ، وذلك  
نتيجة للفترة الطويلة من الركود في المفاوضات الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الامن  
٤٢٥ (١٩٧٨) ، وتفاقم ذلك نتيجة للأزمة المتزايدة في جنوب افريقيا . ويبدو انه قد  
حل محل التحرك النشط لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) سخط شديد إزاء استقصاء مسألة الربط  
على الحل ، وشعور بالخوف والقلق من الانفجار الوشيك الوقوع في جنوب افريقيا .  
اننا لا نعرف ما وصلت اليه المفاوضات من أجل اعادة القوات الاجنبية من  
جمهورية أنغولا الشعبية . ان الصمت الرهيب يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كنا جميعا  
قد وصلنا إلى حدود صبرنا وليس بوسعنا أن نقدم المزيد لشعب ناميبيا ونضاله من أجل  
الحرية . ولا يزال شعب ناميبيا يصبو إلى الحرية التي يستحقها . اننا ندين بذلك له  
ولانفسنا لاننا ، بوصفنا الامم المتحدة ، سنبقى الاوصياء القانونيين على طموحات هذا  
الشعب الى حين استقلال بلاده . ولذلك لا نستطيع التخلي عنه ونتركه لامكانياته على  
الرغم من انه ليس لدينا أدنى شك في انه قادر على تحرير نفسه مع مرور الوقت تحت  
قيادة حركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل  
الشرعي الحقيقي الوحيد للشعب النامبي . ومع ذلك ، فان المسؤولية الملقاة على  
عاتقنا تحتم علينا ان نقدم له دين الشرف ، ولا يمكننا ان نفعل ذلك إلا إذا سعينا  
بعزيمة وتصميم متجددين إلى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

إن للآزمة في جنوب افريقيا حياتها ومنطقها ، تماما كما نصر على أن المسألة الناميبية يجب أن تعالج بمفردها ، دون أن يشغل عليها باعتبارات أو اقحامات غريبة عنها . إننا لا نعارض فحسب استمرار ربط تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) بإزالة القوات الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية ؛ بل نعارض أيضا تركيز الاهتمام والجهود الدوليين على الآزمة السائدة في جنوب افريقيا على حساب الكفاح في ناميبيا الذي لاتزال الامم المتحدة تدين له بواجب أدبي . ولهذا فإننا نصر على أن الآزمة في جنوب افريقيا والجهود التي يجب أن نواصل بذلها بغية تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، يستأهلان نفس القدر من التزامنا وتفانيينا .

ما برحت ناميبيا على مشارف الاستقلال والحرية منذ عام ١٩٧٨ ، عندما قبل الطرفان المتصارعان هناك ، وهما المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وجنوب افريقيا ، خطة الامم المتحدة لانهاء الاستعمار في هذا الإقليم . وقد مضت ثمانية أعوام منذ قبلت هذه الخطة ، ومع ذلك يبدو اليوم وكأن هذه الخطة لم توجد بتاتا . ولقد أربكت العديد من الامور الدخيلة هذه الخطة ، بل إنها تعرض وجودها ذاته للخطر . ولكن الخطة لاتزال موجودة ، رغم أنها في حالة مضطربة ومشوهة ، وينبغي أن تنفذ دون مزيد من التأخير .

ونناشد من جديد واضعي ترتيب الربط ومؤيديه علنا وسرا ، أن يعيدوا التفكير مرة أخرى . نناشدهم أن يتوقفوا ويحسبوا التكلفة من الارواح البشرية للناميبين وجيل الشباب في جنوب افريقيا البيض والسود على حد سواء ، الذين أرسلوا الى الجبهة الشمالية لناميبيا والى المنطقة الجنوبية من دولة خط المواجهة أنغولا ليقاتلوا ويموتوا دون داع في حرب كان ينبغي أن تنتهي منذ ثمانية أعوام .

إن واضعي ومؤيدي ترتيب الربط لا يمكنهم أن يتهربوا من مسؤولية هذه الحرب المضيعة التي تزق هباء العديد من الارواح في ناميبيا وأنغولا ، لا لشيء إلا لأنه ليس من المصلحة الانانية لاصدقاء بريتوريا أن تحقق ناميبيا وشعبها حريتهما واستقلالهما بشروطهما .

وعلاوة على ذلك فإننا نحمل واضي ومؤيدي ترتيب الربط مسؤولية تدهور الامن في منطقتنا . إن إدخال موضوع الربط على المسألة الناميبية قد أسهم إسهما هائلا في إطالة أمد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا بعرقلة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد شجع ذلك جنوب افريقيا على ارتكاب عدة أعمال عدوانية ضد جيرانها ، وهي مطمئنة لعلمها أنه لن يكون هناك رد فعل عقابي من أصدقائها الغربيين إزاء ما ترتكبه من جولات إجرامية في كل أرجاء المنطقة . إن جنوب افريقيا تنتهك بتجاهل صلب حدود جيرانها ، وتنتج وتمول وتسليح وتسلل العصابات الإجرامية لإدامة حكم يقوم على الإرهاب والقتل والتدمير - وكل ذلك باسم الدفاع عن الحضارة الغربية .

وهكذا تصبح منطقتنا ساحة تعبك فيها فرق الانقراض من جنوب افريقيا ، وهي قوات صاعقة الحضارة الغربية ، وذلك بالتواطؤ الجاهز من جانب الذين على استعداد في العالم الغربي لان يقبلوا بسرعة مخجلة ودون تمحيص ما تسميه جنوب افريقيا نفاقا حملتها المليبية ضد الشيوعية . والحقيقة التي تنكر إنكارا كاملا هي أن إدامة الطغيان العنصري في جنوب إفريقيا ، مع ما يصحبه من مآس ، واستمرار الاحتلال غير القانوني لناميبيا ، هما السبب الوحيد في خلق الظروف المؤدية الى "ادخال الشيوعية" الى الجنوب الافريقي . وبدلا من ذلك يقال بأن الذين يقاتلون من أجل حريتهم في ناميبيا وجنوب افريقيا تلهمهم الشيوعية ، كما لو أن الناميبيين وأبناء جنوب افريقيا لابد أن تلهمهم الشيوعية ليعرفوا ويقدرُوا الفرق بين القهر والحرية .

إن ما نريده في الجنوب الافريقي هو الحرية ، وليس النفوذ أو الخضاع للشيوعية أو للرأسمالية . إن سوابق تقاتل من أجل الاستقلال والحرية في ناميبيا ، وليس لديها وقت أو طاقة لتهدرها في نضال مواز ، نضال أيديولوجي في ناميبيا المحتلة . فحرية الناميبيين واستقلال بلادهم هما أولويتها الأولى والقوى .

ولهذا ما من مبرر مهما كان لإقحام التنافس الأيديولوجي للدول العظمى في نضالات التحرير في الجنوب الافريقي . وهذا هو السبب الكامن وراء معارضتنا لادخال قذائف ستينغر الى منطقتنا . نحن لا نريد أن تصبح منطقتنا قمره لصراع الدول

العظمى . وإنما نعارض تسليح العصابات من جانب أي بلد ، وخاصة الدولتين العظميين اللتين يسعدنا أيما سعادة أن تبقى خلفاتهما الايديولوجية بعيدة عن منطقتنا وقارتنا .

وهكذا نعتبر من الخطورة بمكان أن تسلح دولة عظمى عصابات يونيتا بقذائف ستينغر . فهذه القذائف لا يمكن أن تخدم أي هدف مفيد . بل على النقيض من ذلك إنها تخرق في الصميم قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فضلا عن أنها تزيد من تفاقم الصراع الدموي في الجزء الجنوبي من دولة خط المواجهة أنغولا . وهذه القذائف ، وليس وجود القوات الكوبية في أنغولا ، هو الذي يسهم الى حد كبير في زيادة الركود في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بالإضافة الى أنها تفرض تهديدا خطيرا على أمن المنطقة . لابد من إزالة هذه القذائف حتى يمكننا جميعا أن نمضي في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد شهد الجنوب الافريقي ما يكفي ويزيد من إراقة الدماء والصراع وعدم الاستقرار نتيجة الاخفاق في إيجاد حلول للمشاكل السائدة في جنوب افريقيا وناميبيا . وقد دفعت المنطقة الى حافة هاوية خطيرة قد لا يمكن أبدا الرجوع عنها . ومع ذلك فإن كل ما يلزمنا لتغيير هذه الحالة الخطيرة هو إرغام نظام الاقلية البيضاء في بريتوريا على التخلي عن الفصل العنصري والتفاوض مع شعبه بشأن إقامة نظام ديمقراطي والتعاون في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وما لا نحتاج اليه هو الإعتذارات الغربية عن الانشطة الإجرامية التي يقوم بها النظام . ولا نحتاج قذائف ستينغر التي تقدم لعملاء النظام الاجراميين في الدول المجاورة . كما لا نحتاج الى إقحام منطقتنا في الحرب الباردة .

إن كل ما تريده دول خط المواجهة و افريقيا بأكملها هو أولا ، انتمار العقل في جنوب افريقيا - أي إزالة الفصل العنصري وإقامة نظام سياسي ديمقراطي في ذلك البلد ، ثانيا ، إنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ثالثا ، إنهاء احتلال جنوب افريقيا لجنوبي أنغولا واستخدامها

ناميبيا كمنمة إنطلاق ووضع حد نهائي لتأييدها لعصابات يونيتا ؛ رابعا ، إنهاء أعمال زعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة ، وخاصة أنغولا وموزامبيق والسدول المجاورة الأخرى ؛ خامسا ، إنهاء التشجيع الغربي لملف جنوب افريقيا وتعنتها . هذه المطالب هي مطالب مشروعة يعد تحقيقها حاسما من أجل إقرار السلم في الجنوب الافريقي . ونحن على إقتناع بأنه بإمكاننا ، بفضل التشجيع المخلص من جانب الغرب ، أن نوقف المجزرة الدموية في جنوب افريقيا وأن ننقذ هذا البلد المعذب ، لينعم كل أفراد شعبه بالهناء . وبوسعنا أن ندفع دين الشرف المترتب علينا للشعب الناميبى بأن نرغم جنوب افريقيا على التعاون في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى التخلي عن الربط المريب بين إحقاق حق ناميبيا في تقرير المصير والوفاء بشروط لامة لها بالموضوع .

وعندما تُحقَّق تلك المطالب لن تعود لدى بريتوريا ذريعة لمواصلة حملة الإرهاب والقتل والدمار في الجنوب الافريقي ، لان السبب الجذري لهذه الحالة كلها سيامة الفصل العنصري الشريرة والتعصب الاعمى في الدفاع عن تلك السيامة وتنفيذها .

واسمحوا لي ان اكرر ، مرة اخرى ، الإعراب عن قلقنا بشأن الخوف من زيادة الميل في العالم نحو السماح للحالة القائمة اليوم في جنوب افريقيا - الحالة التي تتلاحق فيها فظائع الشرطة يوميا في شوارع سويتو وأماكن اخرى - بأن تستحوذ على اهتمامنا بحيث نغفل الاهتمام بالفظائع المماثلة التي يرتكبها يوميا في ناميبيا عملاء نفس النظام . فلا يسعنا ولا يجب ان نغفل الحقيقة المؤلمة جدا بأن استقلال ناميبيا كان يجب ان يتحقق منذ ثماني سنوات على الاقل ، وأن خطة معقولة مقبولة دوليا لتحقيق استقلال الاقليم موجودة منذ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ . ونحن الذين سنُلام اذا لم نضاعف جهودنا ونجدد عزيمتنا على تنفيذ تلك الخطة بدلا من ان نضيِّمها بالإهمال .

السيد سرقيوه (الجمهورية العربية الليبية) : تعود الجمعية العامة

مرة اخرى الى النظر في مسألة ناميبيا التي لايزال شعبها يبرز تحت حكم النظام العنصري في جنوب افريقيا رغم مرور عشرين سنة على قرار الامم المتحدة القاضي بإنهاء إنتداب نظام بريتوريا العنصري على ناميبيا .

إن استمرار الاحتلال غير الشرعي لإقليم ناميبيا من قبل نظام بريتوريا العنصري يشكل انتهاكا صارخا لقرارات الامم المتحدة وتحديا خطيرا لإرادة المجتمع الدولي وتهديدا للسلم والامن الدوليين ، حيث أصبح الوضع في ناميبيا يزداد تأزما يوما بعد يوم . فعمليات القهر والاضطهاد والاعتقال والاعتقال أصبحت من الممارسات اليومية التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد المواطنين السود في ناميبيا بالاضافة الى حرمانهم من حقوقهم الاساسية . وعلى الرغم من هذه الاعمال الوحشية فقد استمر نضال شعب ناميبيا البطل تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد سوابو في نضاله المشروع من أجل تقرير المصير والاستقلال .

إن النظام العنصري في بريتوريا لا يحتل اقليم ناميبيا بصورة غير شرعية فحسب ، بل استخدمها أيضا كنقطة انطلاق لشن اعتداءاته الوحشية المتكررة على دول خط المواجهة الافريقية ، ولاسيما أنغولا التي تتعرض باستمرار لاعتداءاته الوحشية وأعماله التخريبية . وإن الفارات الوحشية التي شنها نظام بريتوريا العنصري على مجموعة من دول خط المواجهة الافريقية خلال شهر أيار/مايو الماضي لتؤكد على وحشيته والنهج العنصري الذي يسير عليه . وفي هذا الصدد تؤكد بلادي وقوفها الى جانب دول خط المواجهة الافريقية بكافة امكانياتها المادية والمعنوية من أجل ردع العدوان البربري الذي تعرضت وتعرض له باستمرار هذه الدول عن طريق تدريب المرتزقة والعملاء للاعتداء على سيادتها وزعزعة أمنها واستقرارها .

يؤكد وفد بلادي أن استقلال ناميبيا يجب أن يتم على أساس التنفيذ الحازم والسريع لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تعديل وبما يضمن الاستقلال الكامل لناميبيا وسيادة شعبها على كامل أراضيها ، بما فيها خليج والفيس وكافة الجزر المقابلة للساحل النامبيي ، ويرفض رفضا باتا ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا الذي يعتبر تدخلا في شؤون دولة مستقلة لها حقها وسيادتها في حماية أراضيها مستعينة في ذلك بمن تراه من الدول .

وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المنعقد في فيينا خلال تموز/يوليه الماضي والذي أكد على حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحدة ، وطلب من نظام جنوب افريقيا أن ينسحب فورا من اقليم ناميبيا وكافة الجزر المواجهة لسواحلها .

إن تعنت النظام العنصري في جنوب افريقيا وتحديه لارادة المجتمع الدولي في وضع حد لسياسته العنصرية البغيضة وتمسكه باحتلاله لاقليم ناميبيا ما كانا يستمرا لولا الدعم الذي يتلقاه هذا النظام من بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، حيث تهدف سياسة الارتباط البنّاء التي تنتهجها هذه الدول إزاء نظام



بريتوريا العنصري الى ضمان استمرارها في استنزاف الموارد الطبيعية لإقليم ناميبيا عن طريق شركاتها الاحتكارية عبر الوطنية .

وقد أكد تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الوارد في الوثيقة (A/41/24) (Part I)) على أن ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لإقليم ناميبيا يذهب الى الخارج بوصفه أرباحا للشركات عبر الوطنية ، ويستخدم جزء كبير من الـ ٤٠ في المائة الباقية كنفقات تشغيلية للمصالح الاقتصادية الأجنبية في ناميبيا . كما أن الشبكة الضخمة لغروع المصالح الأجنبية في ناميبيا مكّنت النظام العنصري في بريتوريا من تطوير قواته العسكرية ليواصل سياسته القمعية في ناميبيا وإطالة احتلاله غير الشرعي للإقليم .

أن استغلال موارد اقليم ناميبيا واستنزاف ثرواته الطبيعية يعد انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي أكدت على حماية الموارد الطبيعية لهذا الاقليم ، وان الحجج التي تتذرع بها الدول الغربية من أن فرض الجزاءات على نظام بريتوريا العنصرى ستضر بالسكان السود في جنوب افريقيا وناميبيا والدول المجاورة لا أساس لها من الصحة ، وكان من الانسب الا يتذرعوا بحجج واهية وان يقولوا ان هذه الجزاءات ستؤدى إلى الإضرار بمصالح شركائنا عبر الوطنية التي تعمل في جنوب افريقيا وناميبيا وتواصل استغلالها للموارد الطبيعية والبشرية لسكان منطقة الجنوب الافريقي .

لقد دعا المؤتمر العالمى المعنى بفرض الجزاءات على نظام جنوب افريقيا والذي انعقد في باريس خلال حزيران/يونيه الماضى إلى فرض جزاءات الزامية وشاملة على نظام بريتوريا العنصرى للضغط عليه ووضع حد لاحتلاله لاقليم ناميبيا . وفي الوقت الذى نؤيد فيه هذه التوصية ، فاننا نؤكد على ادانتنا للتعاون القائم بين بعض الدول الغربية والنظام العنصرى في بريتوريا ، ونؤكد على ضرورة أن يصدر مجلس الأمن قرارا بفرض عقوبات الزامية وشاملة على نظام بريتوريا العنصرى طبقا للفصل السابع من الميثاق . وعلى الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين استخدمتا حق النقض في مجلس الأمن للحيلولة دون فرض هذه العقوبات أن ترضخا لإرادة المجتمع الدولي وتعاوننا معه لارغام هذا النظام العنصرى في التخلي عن سياسته العنصرية وانهاء احتلاله لناميبيا .

ان التعاون بين النظامين العنصريين في بريتوريا وفلسطين المحتلة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية واضح للمجتمع الدولي ولا يمكن طمسه أو اخفاؤه . وقد اكدت عليه تقارير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى كما اكدت عليه العديد من القرارات الصادرة عن الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية ، وان أوجه التشابه بين هذين النظامين العنصريين وطبيعتهم العنصرية هي التي جعلتهما يعززان علاقات التعاون بينهما لقهر الشعوب الافريقية والعربية ، وعلى المجتمع الدولي اتخاذ تدابير بفرض عقوبات الزامية شاملة على هذه النظم العنصرية من أجل استتباب السلم في المنطقة الافريقية والعربية .

نود في الختام ان نشيد بمجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي نعتبره السلطة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن إدارة اقليم ناميبيا لجهوده على متابعة مسألة ناميبيا ، ونؤكد على دعمنا اللامحدود للكفاح البطولي الذي تخوضه شعوب جنوب افريقيا وناميبيا عن طريق حركاتها التحررية المعترف بها .

السيد انغو (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يزال

البند المتعلق بناميبيا يشير الانفعالات ومشاعر الاحباط لدى حكومة الكامبيرون وشعبها . وقد سنحت لنا الفرصة لتناول هذا الموضوع وعرض وجهة نظرنا باسهاب في السدورة الاستثنائية ولم نكتف في ذلك بتناول المرحلة التي وصلت اليها جهود هذا الجيل - او وصل اليها الافتقار الى تلك الجهود - من أجل تحرير اشقائنا وشقيقاتنا في ناميبيا من ويلات التصرفات اللانسانية التي تقوم بها قوات الاحتلال من جنوب افريقيا فحسب ، بل وتناولنا طبيعة اختلاف المواقف الفردية التي يبدو أنها تشجع أعداء العدالة على الامعان في ملذات الحياة الشيطانية .

ومرة أخرى ، سارعت كل الوفود تقريبا إلى هذا المنبر معلنة بالغ استهجانها للحالة في ناميبيا . وقد استمعنا في غمار ذلك الى بعض من أروع نتاج الابداع الفكري وأفضل ما تفتق عنه الذهن البشري . وسمعنا أيضا أصوات من يعانون المعاملة المهينة والحرمان ، والجور ، والموت . فكلنا استمع الى شقيقنا غوريباب ممثل قسم العلاقات الخارجية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وهو يقول لنا ، مرة أخرى ، ما سبق أن قيل لنا المرة تلو الأخرى ، كما لو كنا بحاجة إلى إقناع انفسنا بمدى قدرتنا على النفاق والشر الانساني .

كلا ، لا يعتقد وفد الكامبيرون أن هذا البند مجرد فرصة أخرى لالقاء الخطب . يجب الا نضيع الوقت الثمين بعد الان بتكرار ما سبق قوله من مواضيع قديمة وذرائع قديمة ومشاجرات جانبية حول صياغة القرارات غير المشمرة التي اتخذناها في الماضي . فالذي يتعين علينا أن نفعله هو أن نعكف على استظهار مدى ما تنطوى عليه مسألة ناميبيا من إساءة لسمة المنظمة ومصداقيتها أمام الجيل الحاضر .

وحتى هذا التقييم ليس كافيا ، لان التاريخ لن يحكم علينا بمعيار مدى ما أظهرناه من اقتدار الخبراء في تحليلنا للموقف وتوزيع اللوم ، بل على أساس الاجراءات التي اتخذناها بشكل يشملنا جميعا لمساعدة افريقيا ، ومساعدة ابنائها وبناتها الذين يموتون على مهل تحت وطأة القمع ، على الخروج من مأزقهم الحالي . وسيذكر التاريخ انه في الوقت الذي كنا ندين فيه كبار سدنة الغمل العنصرى ونتكلم عن عزلهم ، لم يكتف العديد من الدول بمواصلة التعاون والتواطؤ معهم من خلال أنشطة غايتها تحقيق الارباح فحسب ، بل وعمدت تلك الدول في بعض الحالات الى السماح ، من خلال تلك القيادة الشيطانية ، بالنفاذ إلى أرض أناس ادعوا انهم قد جاھروا بمقتهم للغمل العنصرى .

ونكرر رأينا أن ما يحتاجه شعب ناميبيا ويستحقه ليس المهدئات التي تحاول قراراتنا المتكررة أن توفرها له إذ انه يعتبرها مبعث راحة دائمة للساديين في جنوب افريقيا الذين يغطون في نوم عميق في حين يحرر التاريخ مراسيمه بالقضاء عليهم . ان ما يريده شعب ناميبيا هو المساعي المتضافرة للمجتمع الدولي عملا على إنهاء معاناته . وهو يريد التدخل من جانب أولئك الذين يقدرّون على التدخل في هذه اللحظة للتعجيل بإحداث التغيير من الظلم الى العدل ، من الحرب الى السلم ، ومن الحرمان إلى إتاحة الفرصة له للمشاركة في السلم والامن والتنمية العالمية .

في جنوب افريقيا متّسع للسود والبيض وأي لون آخر من ألوان البشر . فلا تدعونا نشجّع التراخي الذي قد يورث الابناء والاحفاد والأجيال المقبلة في جنوب افريقيا وجودا قاسيا وأليما .

وفي الوقت الذي نناقش فيه الازمة المالية للأمم المتحدة وأداءها لدورها التاريخي في صون السلم العالمي ، دعونا نحقق لناميبيا وشعبها الحرية التي ستحذف مشكلتها من جدول أعمالنا ومن أنشطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفها بندا يكلف الملايين من دولارات الولايات المتحدة .

وقد أشار المتكلمون الى البرنامج الذي اعتمد بمقتضى قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ولم ينفذ . لكننا في حاجة الى أكثر من مجرد الاشارة اليه . نحن في حاجة الى الارادة السياسية ، لا من جانب نظام بريتوريا المتحجر - لان هؤلاء الناس غير قادرين على التغيير ويؤثرون العيش في صوامع منعزلة عن التيار الرئيسي للحضارة - بل من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن لان في أيديهم سلطة إحداث التغيير . ومنظلم نناشد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، هاتين الدولتين العظيمتين الرئيسيتين اللتين ولدت كل منهما من ثورة واللتين تقودان العالم حيثما تشاء ان تعمل على أن تكون صدارتهما للعالم في الموضع السليم . ونناشد البلدان الاخرى - فرنسا والمملكة المتحدة وغيرهما من عمالقة الاقتصاد والسياسة في هذا العصر - أن تتصرف وفقا لما وهبها التاريخ من قوة ونفوذ لإنقاذ البشرية من بشاعة الجحود والظلم .

والتاريخ في جانبنا ، وسينال شعب ناميبيا في يوم من الايام - عاجلا لا آجلا - حقوقه وحياته المشروعة . ذلك أمر لا جدال فيه . أمر مؤكد ، ولكن ينبغي لكل من يعنيه الأمر أن يتصرف بما يمليه عليه الواجب . وسوف يبزغ الجنوب الافريقي يوما كقوة عظيمة ، تلك أيضا حقيقة لا بد من التسليم بها . وكم كنا نأمل ألا تجتر قيادة افريقيا في المستقبل - من السود والبيض وغيرهم - ذكريات هذه الحقبة بكرامية وندم . وينبغي لنا جميعا دولا كبيرة وصغيرة على السواء ، أن نذكر نبوءات فكسير المحزنة ونحن نشاهد عرض وسائط الاعلام لاحداث زماننا . وإذا سمحتم لي فسوف أتلو عليكم تلك النبوءة :

"ستحل لعنة على أطراف البشر ؛

وسيعم السخط ويحتاج صراع أهلي ضار جميع أنحاء إيطاليا" - ونستطيع

أن نضيف هنا "وشوارع جنوب افريقيا" -

و"ستسك الدماء وينتشر الخراب وتشيع المظالم

حتى أن الامهات لن يجدن ما يفعلنه غير الإبتسام عندما تمزق الحرب أجساد  
أبنائهن". (يوليوس قيصر ، الفصل الثالث ، المشهد الاول) .  
وما علينا إلا أن نشاهد أفلام التلفزيون لشرى كيف أن الامهات بل والاطفال  
أنفسهم يبستمون عندما "تمزق الحرب أجساد الأبناء" .  
لقد مررنا بحروب مفرقة . وقد أنشأنا الأمم المتحدة للحد من النزعات  
العدوانية التي كانت سائدة فيما مضى وتصميم عالم قوامه السلم والامن والتنمية من  
أجل الجميع . ولا يجوز أن نجعل من الجنوب الافريقي فاجعة أكبر ننتظر وقوعها في أي  
لحظة . فالمنطقة زاخرة بالموارد البشرية والطبيعية ولديها الآن أملحة نووية وعلينا  
أن نعمل على إنشاء دولة تسهم في تعزيز السلم لا الحرب . وسيبقى تضامننا مع سوابغ  
وشعب ناميبيا الشقيق قويا لا يتزعزع . ولسنا في حاجة الى بيان ضعف لنؤكد لهم  
ذلك . ونود أن نؤكد نفس القول لاشقائنا وحقيقاتنا في أنغولا الذين تتهددهم بالخطر  
أفعال الاجانب غير المسؤولين . ويخدونا وطيد الامل أن نبدأ من العام الحالي في  
النظر في التدابير والمواقف التي ينبغي لنا أن نتخذها لإنهاء تلك المحنة التي تعصف  
بشعبنا في ناميبيا . فلم يعد بوسعنا أن نأتي الى هنا لمجرد الإعراب عن الآراء  
واعتماد القرارات . يجب أن يكون مجيئنا الى هنا ونحن عاقدين العزم على إتخاذ ذلك  
النوع من الاجراءات التي يتعين علينا إتخاذها لنجنب أنفسنا لوم التاريخ ، ولنوقف  
إراقة الدماء الناجمة عن الاستمرار في حرمان شعبنا في ناميبيا من حقه في تقرير  
المصير .

السيد ماتوري (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تاريخ

ناميبيا لا يختلف عن تاريخ الكثير من الاقاليم المستعمرة السابقة التي تحددت  
مصائرنا وتشكلت بهرياح الحرب والغزو الاجنبي . وقلما تحمل شعب من الشعوب تجساورات  
السيطرة الاستعمارية بتلك الشجاعة والبسالة التي أبدتها الناميبيون . ويمكن أن  
نرجع عودا الى الورا بالقهرة الوحشي المفروض على ذلك الاقليم وشعبه الى القرن  
التاسع عشر حيث كان "عهد الاستعمار" مزدهرا ، على الاقل في أعين الدول التي كانت

كبرى يومذاك ، ولم يكن إزدهاره لصالح الشعوب المستعبدة بل لخرابها ودمارها . وفي حالة ناميبيا ، كانت الفظائع التي ارتكبتها الامبراطورية الالمانية عند بداية هذا القرن ضد شعوب الهيريرو والناما والدامارا مقدمة تسمه لما تفعله الآن جنوب افريقيا وإن لم يكن كل ذلك يحتل آنشد المناوين الرئيسية للمحف .

ففي ذلك العصر الذي كانت الدول المسماة بالمتحضرة تعتبر إجتياح الاراضي وتمزيق السكان بوصفهما من التدابير الضرورية لفرض السيطرة على "الهمج" غير البيض ، لم يكن مصير شعوب الهيريرو والناما والدامارا غير قمة أخرى من قمم القيام "بعبء الرجل الابيض" .

ولاشك في أن ما يجري اليوم في ناميبيا يجب أن يفهم في ضوء هذه الخلفية لأن الأوضاع الاستعمارية لا تختلف في مدى قسوتها بل تختلف في قدرتها على إكتشاف أشكال جديدة للقمع والبطش والاستبداد . وفي حالة ناميبيا ، تضافرت عدة أحداث لتحديد مستقبل الاقليم . وكانت أعمال مسامرة الدول في فرماي الاساس الذي استندت اليه جنوب افريقيا فيما بعد في الزعم بأن لها وضعاً قانونياً في شؤون ذلك الإقليم . إذ أنه عندما حصلت على انتداب من النوع "جيم" على ناميبيا تحت إشراف عصبة الأمم كان المسرح قد أعد لإحتلال ناميبيا غير الشرعي . ورغم الالتزامات التي فرضها مك الانتداب على جنوب افريقيا وهي "النهوض الى أقصى حد ممكن بالرفاه المادي والمعنوي والتقدم الاجتماعي لسكان الاقليم ، كان هناك تفاهم على أن الاقليم سيدار بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جنوب افريقيا وكان ذلك مراعاة لعدم الوفاء حقيقة بذلك الالتزام .

وتؤكد التصريحات الصادرة عن قادة جنوب افريقيا هذا الرأي : ففي مستهل هذا القرن بدرت من الجنرال جان كريستيان سمطر ملاحظة في مناسبتين منفصلتين عن نظام الانتداب قال فيها : "إن الانتداب على افريقيا الجنوبية الغربية لم يكن إلا ضماً لها" . وقال أيضا "انه يعطي [اتحاد جنوب افريقيا] السيادة الكاملة ، لا مجرد السيادة الاقليمية والتشريعية ، بحيث اننا لسنا في حاجة لان نطلب المزيد" .

وإنطلاقاً من تلك النوايا الضالة نشأ ما ردد الاستغلال والاستبداد الذي لا يرحم .  
وامتدح العالم مرارا خلال السنوات التالية لذلك الى القول بأن "الوضع القائم" الذي  
أنشأه الانتداب لا يمكن أن يتغير .  
هذا التقييم التاريخي لازم حتى تتوافر لدينا رؤية واضحة لهذه الحالة التي  
أصبحت كابوساً جاثماً على صدور المجتمع الدولي . فهذا الوضع هو الذي يتيح لنا فهم  
تردد بعض الأمم في العمل على نحو إيجابي للوصول الى حل .



لاتزال الخبرة الاستعمارية ماثلة في أذهان عدد كبير من دولنا ، التي تعاطمت بإنضمامها الى الامم المتحدة عضوية المنظمة ، لا لمجرد الاجحاف الذي انطوت عليه تلك الخبرة فحسب ، بل وبمورة أمامية لاننا نتعرف في كل حالة إستعمارية على ماضيها المتسم بالخنوع والتبعية لسلطة أجنبية ، وهو ماض مألوف لنا على نحو يؤرقنا الان إذ نشهده في ناميبيا .

ذلك هو السبب الذي يجعل الغالبية العظمى من بلداننا مؤمنة باستمرار بأن الامم المتحدة ، التي كانت أنشطتها حاسمة في حصولنا على حريتنا ، هي المحفل الوحيد الذي يمكن من خلاله حلّ مسألة ناميبيا - على الرغم من الإحباط الذي منيت به في محاولتها جعل جنوب افريقيا تمتثل لقراراتها ومقرراتها العديدة . والحقيقة أننا نتشبه بذلك الإيمان لاننا نحترم الالتزامات الدولية ونتقيد بالقوانين والقواعد التي تحكم ملوك الدول ، وإن كان ذلك شيئاً لا تفعله جنوب افريقيا . فإنتهاك ذلك البلد لقرارات هذه المنظمة له تاريخ طويل في حد ذاته . وهو ما يتطلب أيضا فصحا دقيقا ، لان سياسات جنوب افريقيا العنصرية ومسؤولياتها الدولية إزاء ناميبيا لاتزال بنودا دائمة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ إنشاء الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ . وبقيّة القمة أمر معروف لنا جيدا ولن يقلل تكراره من فظاعة المأساة ..

ففي عام ١٩٤٦ ، أوصت الجمعية العامة بأن ترفع جنوب افريقيا الاقليم ، الذي كان معروفا في ذلك الوقت باسم افريقيا الجنوبية الغربية ، تحت نظام وصاية الامم المتحدة . ورفضت جنوب افريقيا تلك التوصية فورا ، مما شكل تحديا لحق الامم المتحدة في خلافة نظام إنتداب عصبة الامم . وتم التخلي في النهاية من هذه الفكرة الخاطئة عندما أعلنت محكمة العدل الدولية ، بناء على طلب الجمعية العامة ، الفتوى المشهورة التي جاء فيها أنه بالإضافة الى أن جنوب افريقيا لاتزال تتحمل مسؤوليات دولية تجاه الاقليم ، فإنه ينبغي للأمم المتحدة أن تمارس مهام الإشراف على إدارة الاقليم التي كانت تمارسها عصبة الامم .

ومرت الآن خمسة وثلاثون عاما منذ صدور تلك الفتوى ، وما كان ينظر اليه في ذلك الوقت بوصفه "أمانة مقدمة في عنق الحضارة" كان ينبغي لجنوب افريقيا أن تقوم

بعبثها لصالح رفاه الناميبيين وتقدمهم الاجتماعي أصبح الآن مجلا حافلا بالاحتلال غير الشرعي والقمع الوحشي . إن تاريخ ناميبيا لا يفتقر الى مناسبات الذكرى السنوية . فقبل أشهر قليلة ، كانت الذكرى السنوية العشرون لاعتماد قرار مجلس الامن ٢١٤٥ (د - ٢١) التاريخي ، الذي أنهت الجمعية العامة بموجبه الانتداب على ناميبيا ، وأعلنت للعالم أن جنوب افريقيا قد أخفقت في الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن ذلك الانتداب ، وأخذت المنظمة على عاتقها المسؤولية المباشرة عن الإقليم .

والنتيجة معروفة جيدا بالطبع : فقد كان امتناع جنوب افريقيا عن الإمتثال موضوعا فتوى أخرى أصدرتها محكمة العدل الدولية ، أعلنت المحكمة فيها ، في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، أن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وأن على جنوب افريقيا أن تنسحب من الإقليم .

إن جميع هذه المناسبات تشهد على استمرار أنشطة نظام الفصل العنصري غير الشرعية في ناميبيا ، كما توفر برهانا لا يمكن دحضه على أن هذا النظام خارج على الارادة الدولية . لكن الذين يخرجون على الارادة الدولية نادرا ما يرتكبون أعمالهم القبيحة بمفردهم ، وجنوب افريقيا لا تفعل هذا بدون متآمرين معها . ما هو الوصف الآخر ، الذي يمكننا أن نعف به الذين يستمرون ، على الرغم من نوايا ذلك النظام الحقيقية الثابتة والتي لا يمكن الجدل فيها ، في المشاركة بنشاط في نهب موارد الاقليم الوفيرة والمساعدة والتحريض على نهبها ؟ ألا ينبغي أن يُنظر اليهم أيضا على أنهم مدافعون عن نظام جنوب افريقيا ؟ إن الاستماتة في الابقاء على ظروف إقتصادية وإجتماعية لا تطاق في أراض أجنبية ، لا يمكن لاحد أن يقبلها ضمن حدوده ، والتظاهر بالاضافة الى ذلك بأن هذا هو أفضل الخيارات المتاحة ، هجوم على الاسس التي تقوم عليها تلك المجتمعات . كما أنه إستهزاء بالإرث الشقافي لعصر التنوير الذي شكل أساس التفكير الفلسفي والسلوك الاجتماعي لتلك المجتمعات .

لكنه ما من شك في أن الدليل واضح في حد ذاته . فقد أُثبت بشكل واضح أن المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تشارك في إستغلال موارد الاقليم تشمل بعض أكبر الشركات العالمية ، لا من جنوب افريقيا وحدها ، بل ومن أوروبا الغربية وشمال

أمريكا أيضا ، وهي شركات تستأجر فيما بينها بحوالي ٩٥ في المائة من إنتاج الممادان والصادرات ، كما أنها تسيطر على ٨٠ في المائة من الموارد المعدنية للإقليم . وبالإضافة الى ذلك ، فإن دراسة مسألة الشركات عبر الوطنية التي تعمل في ناميبيا تشير القلق : إذ تمثل الشركات التي تتبع أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية حوالي ثلث الشركات العاملة في ناميبيا والتي يربو عددها على ثلاثمائة شركة منتسبة . وهذه مخالفة صريحة للمرسوم رقم ١ ، الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي أقرته الجمعية العامة فيما بعد بقرارها ٢٢٩٥ (د - ٢٩) في عام ١٩٧٤ ، والذي صيغ خصيصا لوقف نهب موارد ناميبيا والمحافظة عليها لكان الاقليم .

ولاتزال النتيجة النهائية متمثلة في أن هذه الأنشطة الأجنبية تشكل خطرا على تمتع شعب الاقليم بموارده الطبيعية . ونستطيع أن نجد مؤشرا قاتما في قطاع صيد الاسماك ، حيث استنزف مورد أسماك البلشار بحلول أواخر السبعينات ، نتيجة للنهب المكثف من قبل جنوب إفريقيا والمصالح الاقتصادية الأجنبية الأخرى ، الى مجرد ٧ الى ٨ في المائة مما كان عليه في منتصف الستينات .

إن الصورة في حد ذاتها إدانة للمؤامرة المكشوفة بين جنوب إفريقيا والمتآمرين معها . إلا أن الصورة لا يمكن أن تتضح تماما بمشال أو مشالين . فالهيكل الاقتصادي غير المتوازن في الاقليم يعزى الى طبيعته الاستعمارية ، كما تشهد بوضوح حالات الإجحاف الاقتصادي التي يؤس لها على الأثار المخزية للفصل العنصري .

فقد وصف توزيع الدخل في ناميبيا على أنه واحد من أكثر نظم توزيع الدخل إجحافا في العالم ، حيث تبلغ نسبة التفاوت بين دخل الفرد الأبيض والفرد الأسود ٢٤ : ١ . أضف إلى هذه الحقيقة أن العمال الناميبيين غير محميين بقانون العمل ويخرمون من الضمان الوظيفي ويتمرضون لممارسات تمييزية تشمل فصلهم عن أسرهم . فنظام الفصل العنصري يحدد أين وفي ظل أية ظروف يعيش العمال ومدة استخدامهم .

وإذا كانت الظروف الاقتصادية التي يعيش في ظلها الناميبيون سيئة الى هذا الحد ، فإن حالتهم الاجتماعية ليست بأفضل من ذلك . فغالبيتها السكان حوصرت في "مناطق أمنية" محددة بوضوح ، حيث يخضعون لاقسى عقوبات الحكم العسكري . فالاعتقالات الواسعة

النطاق والحبس الوقائي وأعمال العنف التي تستعمل لغرض الاجتماعات وغيرها من أعمال إساءة الحقوق الأساسية للناميبيين ، ما هي إلا بعض تدابير القمع التي يستعملها نظام الفصل العنصري لادامة إحتلاله غير الشرعي للاقليم وقمع مقاومة الشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

كما شرع نظام الفصل العنصري أيضا ، في محاولة تشديد قبضته على ناميبيا - وإن لم ينجح في ذلك - يخلق ظروف سياسية في الاقليم يرضى عنها ، ليضمن إقامة نظام عميل يعتمد على دعم جنوب إفريقيا العسكري - إبتداء من إقامة تحالف تيرنهالسي الديمقراطي الذمىم الى تنصيب ما سمي مؤخرا "الحكومة المؤقتة" التي شكلت فسي ويندهوك في العام الماضي ، وكلها استراتيجيات أدينت عالميا وأعلن أنها تفتقر إلى أي أشر قانوني .

إن إقامة النظم العميلة في الحالات الاستعمارية ليست ممارسة غير مستخدمة .  
 فهناك سوابق لها تتمثل في محاولات الاستعماريين وضع ترتيبات اقليمية استعمارية  
 وفرضها رغم انها تفتقر الى أي دعم أو قبول . وفي حالة ناميبيا ، أوضح مرارا  
 وتكرارا انه ليس من بديل لخطة الأمم المتحدة لاستقلال الاقليم في اطار قرار مجلس الأمن  
 ٤٣٥ (١٩٧٨) . فذلك القرار تضمن الشروط الوحيدة التي يمكن على اساسها ضمان مستقبل  
 الاقليم وشعبه . وعدم التمكن من تحقيق الاهداف الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٨٥  
 (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يعزى إلا للعناصر المشبطة والنفوذ السلبي الذي تمت  
 ممارسته من وقت لآخر بوصفها بدائل ممكنة . وعلى وجه الخصوص ، فإن سياسة ما يسمى  
 بالارتباط البناء ومسألة ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا  
 لم تسفر إلا عن النكسات ، بشكل عام ، بل واتاحت اسبغ المشروعية على نظام غير  
 شرعي .

فلا يوجد كثيرون يمكن ان ينكروا أن تعنت جنوب افريقيا إنما يعزى الى حد  
 كبير للأوضاع الاقتصادية والعسكرية في الإقليم . ولا يكاد المرء يحتاج الى ان يؤكد من  
 جديد انه ليس بالامكان اضعاء أي مشروعية على المنافع المستمدة من وضع غير شرعي .  
 ولقد ثبت بالفعل أن الروابط الاقتصادية والتقنية القائمة بين نظام الفصل العنصري  
 وبين عدد من البلدان تسهم في أنشطة قوات الاحتلال في ناميبيا التي تتمثل وظائفها  
 الأساسية في إنفاذ السياسات المقوتة للفصل العنصري وفي خلق اوضاع ملائمة للاستمرار  
 في نهب موارد الاقليم . ومن هنا فإن اهتمامنا والتزامنا لابد وان ينطلقا من الادراك  
 بأننا لا نستطيع ، سواء بالتعاون مع المظتهدين أو بعدم الاكتراث المرفوض للالتزامات  
 القانونية أو باهمال المبادئ الاخلاقية ، لا نستطيع الاستمرار في أن ننكر على  
 الشعوب ، ايا كانت وأينما كانت ، حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير  
 والاستقلال .

ان المطلوب إعطاء علامة واضحة وقاطعة لنظام الفصل العنصري بأن رفضه الدائم  
 لتنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة بشأن ناميبيا عن الأمم المتحدة

لا يمكن الاستمرار في التسامح ازاءه . إن الغرض الضاربة أطنابها في صفوف المجتمع الدولي ناشئة عن الموقف غير المتعاون من جانب بعض الدول ، وذلك وضع لابد من اصلاحه . ان هذه الهيئة الدولية لا يمكن أن تحافظ على مصداقيتها اذا ما ظلت أقلية معينة ومؤثرة في التمسك بما لا يمكن الدفاع عنه .

ان الحالة في ناميبيا كانت معروضة علينا لأكثر من سنوات لا يمكننا ان نتذكر عددها ، وطيلة ذلك الوقت لم يتسن احراز أي تقدم ملموس فيما يتعلق بالوصول الى حل بل ، على العكس ، شاهدنا تصاعدا في العنف وخسائر في الارواح ، كما رأينا ناميبيا تستخدم منطلقا لشن عدوان سافر من جانب جنوب افريقيا على الدول المجاورة المستقلة ، كما شاهدنا تزايدا في التوتر بالجنوب الافريقي نتيجة لسياسة نظام الفصل العنصري . وبالإضافة الى ذلك فإن المستقبل الاقتصادي لناميبيا المستقلة لا يزال مخوفنا بالخطر الى حد كبير . وقد حان الوقت الآن كيما تعمل جميع الدول المحبة للحرية معا لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

فليعمل هذا التآلف بين الدول دفاعا عن السلم والعدل الدوليين ، أخذا منطلقه من المدق والشجاعة ليضع حدا لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ويضمن أن يشغل ذلك البلد مكانه اللائق به بين الدول المستقلة ذات السيادة . وعلينا ان نؤمن بأن الحق قوة وبهذا الايمان علينا أن نؤدي واجبنا تجاه شعب ناميبيا .

(السيد دياكنفا سراو) (انفولا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة

اخرى تنظر الجمعية العامة مسألة ناميبيا . وفي السنوات الاخيرة ظلت المناقشة العامة تتميز بإعراب المجتمع الدولي عن مشاعر الصدمة إزاء استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا . وهذه المخاوف ، للأسف ، تزداد أكثر وأكثر وتلمي الحاجة الى عمل فوري . إن مسألة ناميبيا تمثل احدى القضايا شديدة السخونة في عصرنا والتي كثيرا ما تتناولها الأمم المتحدة دون ان تمل الى تسوية نهائية لها . ومع ذلك فأنا أوافق على ان ذلك لا يرجع الى افتقار للتفكير البهاء من جانب الدول الاعضاء .

ان التوافق في الآراء الذي تسنى التوصل اليه في مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ وأدى الى اعتماد قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) فيما يتعلق بخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، قد اشار في ذلك الوقت آمالا مشروعة لدى المجتمع الدولي بالتوصل الى تسوية نهائية وتفاوضية للنزاع الناميبي . ومع ذلك ، فإن نظام جنوب افريقيا العنصري لجأ ، منذ ذلك الحين ، الى حيل كثيرة ، وعمد الى التلاعب بالحقائق واعطاء الوعود الكاذبة للأمم المتحدة والتأكيدات الزائفة للمجتمع الدولي ، وظل متعننا ، بينما أخذ في تدعيم وجوده العسكري في ناميبيا وتطوير قدرته النووية .

وإذا نظر المرء بصورة محايدة الى مسألة استقلال ناميبيا ، فإنه يرى ان النظام العنصري في جنوب افريقيا كثيرا ما اشار مشاكل لمجرد كسب الوقت ، وعندما يتم حل بعض المشاكل تختلق بريتوريا مشاكل جديدة .

ان وفدي لا يرى أن نظام الفصل العنصري على استعداد لانتهاء احتلاله غير الشرعي لناميبيا إلا اذا أجبره المجتمع الدولي على ذلك . إن ملوك جنوب افريقيا موجه الى الالتفات على اية حلول عادلة ومنصفة للمشاكل التي سببها نظام الفصل العنصري في المنطقة .

ان استعمار نظام بريتوريا العنصري لا ينحصر ضمن حدود ارضه الوطنية فحسب ولا حتى في ناميبيا التي يحتلها . ان الدول ذات السيادة في الجنوب الافريقي كثيرا ما هُددت وهوجمت من جانب قوات بريتوريا العنصرية . ولاكثُر من خمس سنوات الآن فإن القوات المسلحة لجنوب افريقيا ابقت أجزاء من الاراضي الانفولية تحت احتلال عسكري وحشي وقامت بذبج المواطنين العزل وتخريب ممتلكاتهم هناك . وظلت جنوب افريقيا تستخدم اراضي ناميبيا كمنطلق لشن هجمات على انفولا ، كما ان القواعد العسكرية لجنوب افريقيا في شمال ناميبيا ظلت تستخدم لتدريب عملاء ومرتبزة للتسلل الى اراضيها .

ومن هذه القواعد تمارس قوات جنوب افريقيا هجمات التدخل ضد بلدنا وتزود بالدعم العسكري عمهات مسلحة تعمل بأوامر من جنوب افريقيا في انفولا .

ان بلدان المنطقة تشهد اليوم تصاعدا لآعمال العدوان وزعزعة الاستقرار من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا . ومنذ الاستقلال لم تآل الحكومة الانغولية جهدا في محاولة ايجاد مناخ موات يؤدي الى تسوية للمشكلة الناميبية . فإنطلاقا من الوعي بتعقد الحالة الدولية ، والرغبة في كسر طوق الحصار الذي خلقتة جنوب افريقيا وادارة الولايات المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قدمت حكومة جمهورية انغولا الشعبية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، مجموعة متكاملة من المقترحات التي وردت في رسالة من الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس الى الامين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوبيار . والمقترحات الانغولية واقعية بقدر ما هي حينية .



لكن النظام العنصري لم يتجاهل هذه المقترحات فحسب ، بل وصعد ايضا عدوانه على جمهورية انفولا الشعبية . ولسوء الطالع ، تجد تلك السياسة التي ينتهجها نظام الفصل العنصري من يؤيدها في بعض البلدان الغربية . فالمبادرات التي تتخذها بعض الحكومات الغربية والمتمثلة في الزج بعناصر دخيلة على مسألة ناميبيا ، وتحالف تلك الحكومات مع نظام الفصل العنصري في دعم عملاء تدريبهم وتوجههم جنوب افريقيا قد اضافت عنصرا جديدا أدى لتزايد حدة التوتر في المنطقة والى المزيد من العقبات التي تعوق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٨ (١٩٧٨) . ومن الجدير بالذكر أن ما يسمى بالربط بين وجود القوات الكوبية الاممية في انفولا وتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ليس سوى حجة يتذرع بها النظام العنصري في جنوب افريقيا وحكومة الولايات المتحدة لعرقلة استقلال ناميبيا . إن القوات الكوبية موجودة في انفولا بموجب اتفاق مشترك بين حكومتي جمهورية انفولا الشعبية وجمهورية كوبا . ورحيلها مسألة تخص هاتين الحكومتين وحدهما .

لذا ترفض حكومة جمهورية انفولا الشعبية ، مرة أخرى ، محاولة نظام بريتوريا العنصري وحلفائه الربط بين استقلال ناميبيا وعنصر آخر دخيل على هذه المسألة . فلم يحدث قط أن عبر جندي أنغولي واحد أو جندي آخر يوجد في انفولا الحدود الوطنية الانغولية بل ان قوات المرتزقة وجنوب افريقيا النظامية هي التي تحتل جزءا من اراضي انفولا بالانتهاك الصارخ لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

إن وجود جنوب افريقيا في اقليم ناميبيا يمنع تحقيق المبدأ النبيل الخاص بحرية الشعوب في تقرير مصيرها ، ويمثل انتهاكا لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة - وجنوب افريقيا عضو فيها . وأخيرا يعد هذا الوجود غير مشروع ويجب على المجتمع الدولي أن يعالج هذه الحالة .

إن انفولا ، شعبا وحزبا وحكومة تقف متضامنة مع شعب ناميبيا والمنظمة الشعبية الافريقية الجنوبية الغربية (سوابو) . وتؤيد جمهورية انفولا الشعبية تحقيق شعب ناميبيا طموحه المشروع الى الاستقلال وتقرير المصير . وتؤيد جمهورية انفولا الشعبية تماما جهود الامم المتحدة لتحقيق هذه الغاية . ونحن نعتقد أن الامم المتحدة

والمجتمع الدولي عليهما واجب الاستجابة للتحدي الذي تمثله مسألة ناميبيا . ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل قبل أن تتحول مسألة ناميبيا الى مسألة عالمية . إن النضال مستمر ، والانتصار مؤكد .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) ، ضمن جملة أمور ، حق كل الشعوب في تقرير المصير وأنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لنقل جميع السلطات إليها :

"دون قيد أو شرط ، ووفقا لارادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية"

(القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الفقرة ٥)

ومنذ ذلك الوقت ، دأبت الجمعية العامة على اتخاذ قرارات ومقررات تهدف الى تحقيق هدف تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبمقتضى ما اعترف به في القرار الذي ذكرته لتوي .

منذ ٢٠ عاما أنهت الجمعية العامة ، بموجب قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) ، انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . ولقد باتت مسألة ناميبيا اليوم أطول عمرا من كثير منا . وهي أقدم أيضا من كثير من الأمم الممثلة في هذه الجمعية العامة . ومع ذلك ، فإننا اليوم نواجه مرة أخرى تلك المسألة وقضية ما الذي ينبغي فعله لتحقيق استقلال ناميبيا .

ومن المهم في غمار بحثنا لمسألة ناميبيا أن نضع نصب أعيننا الصورة بأكملها . إننا بمدد ثلاثة مواضيع مختلفة لدى بحث استقلال ناميبيا . فإننا ننظر أولا الى أبشع شكل من أشكال الاستعمار ؛ وثانيا ، ننظر الى الدافع وراء هذا الاستعمار الذي هو الربح ؛ وثالثا ، ننظر الى أسلوب أو وسيلة الاستعمار ألا وهي الفعل المنصري أو التفوق المزعوم للجنس الأبيض .

إن معجم "ويبستر" يعرّف الفصل العنصري بأنه :

"سياسة تفرقة وتمييز عنصريين صارمين ضد الزنوج الامليين وغيرهم من

السكان الملونين كما تمارس في جنوب افريقيا" . (Webster's New Twentieth century Dictionary , second edition , 1977 , p. 84)

ويبدو لي أن التعريف الأيسر والأدق هو "التفوق الأبيض" .

فإن كان للحل السلمي لمسألة ناميبيا ان يصبح ممكنا ، وجب أن تنتهي على الفور سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا . فما أن يقضى على الفصل العنصري حتى يعقبه استقلال ناميبيا كما يعقب الليل النهار . لقد ركز المجتمع الدولي جهوده على هذه المسألة كما لم يركزها على أي شيء آخر . ومما يحسب لشعوب العالم ان محنة شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ظلت مشار انتهاها طوال هذه الفترة الطويلة . ولكننا إذا ما تحركت أفئدتنا وضاثرنا أيضا لمحنة هذين الشعبين ، أمكننا أن نتخذ الاجراءات اللازمة لتحقيق حرية شعب ناميبيا .

لقد بذلت جهود كثيرة بهدف القضاء على الفصل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا . وفي ١٩٧٨ ، اتخذ مجلس الامن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي وضع الاساس المقبول لتحقيق استقلال ناميبيا . ولكن ذلك لم يكن كافيا بالنسبة لجنوب افريقيا . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، أصدر رؤساء حكومات الكمنولك المجتمعين في جزر البهاما ، "اتفاق الكمنولك بشأن الجنوب الافريقي" ، الذي أعلنوا فيه التزامهم باتخاذ مجموعة واسعة من العقوبات ضد جنوب افريقيا . وقد جاء في البيان الصادر عن ذلك المؤتمر :

"أبدى رؤساء الحكومات قلقا بالغا إزاء استمرار تأخير استقلال ناميبيا ، واعتبروا ان انشاء ما يسمى بالادارة المؤقتة باطلة ولاغية ، وجددوا دعوتهم للتنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) مؤكداين من جديد انه الاساس المقبول الوحيد لاستقلال ناميبيا . وقد رفضوا ، وفقا لهذا الموقف ، محاولات تأخير استقلال ناميبيا بربطه بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . وأكدوا ايضا ان سياسة "الارتباط البناء" فشلت في وضع حد لتملمب جنوب افريقيا فيما يتعلق بناميبيا وبالفصل العنصري." (A/40/817 ، ص ١٥)

لكن ذلك ايضا لم يكن كافيا بالنسبة لجنوب افريقيا .

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ أجرى مجلس الأمن ، ادراكا منه للطابع الملح لمسألتي الفصل العنصري واستقلال ناميبيا ، مناقشات حول مشروع قرار يدعو الى فرض جزاءات الزامية انتقائية على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، واتخاذ تدابير ملزمة تتضمن : اولا ، إنهاء جميع الضمانات الائتمانية للصادرات الموجهة الى جنوب افريقيا وناميبيا ، شانيا حظر استيراد او إشرء اليورانيوم من ناميبيا او جنوب افريقيا او توريد التكنولوجيا او المعدات او التراخيص المتعلقة بالمصانع النووية الى جنوب افريقيا ، ثالثا ، فرض حظر على النفط والاسلحة المرسله الى جنوب افريقيا وحظر أي استثمارات جديدة في جنوب افريقيا وناميبيا .

وعلى الرغم من تصويت ١٢ عضوا من مجموع ١٥ عضوا هم أعضاء مجلس الأمن تأييدا لمشروع القرار ، لم يعتمد القرار لأن اثنين من الأعضاء الدائمين في المجلس استخدموا حق النقض . ولم يكن هذا ايضا كافيا بالنسبة لجنوب افريقيا .

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، في مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، تعهد اولئك الرؤساء بتأييد استقلال ناميبيا واستئصال شأفة الفصل العنصري .

وقد اختتم مؤتمر القمة الثامن ندائه من أجل منح الاستقلال الفوري لناميبيا بهذه الكلمات :

"إن أو ان حصول ناميبيا على استقلالها قد آن من وقت طويل . وكل مزيد من التسوية فيه أمر غير أخلاقي . ولذا فنحن نناشد كل الرجال والنساء من ذوي النية الحسنة أن يعارضوا بشدة أي تأجيل ، لأي سبب وفي أي ظرف من الظروف ، لاستقلال ناميبيا" . (A/41/697 ، ص ١٠١)

وما زالت جنوب افريقيا ترى أن ذلك ليس بكاف .

وتستحق البلدان الأعضاء في الاتحاد الاوروبي الثناء للخطوات الايجابية التي اتخذتها في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وبينما يرى وفد بليز في هذا التطور الجديد أمرا مشجعا ، نحث تلك البلدان على تطبيق المزيد من الجزاءات الفعالة في أقرب وقت ممكن ، لأن ما قامت به من اجراءات غير كاف بالنسبة لجنوب افريقيا .

وقد رحبنا مؤخرًا بالإجراء الذي اتخذته كونغرس الولايات المتحدة بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا ونشعر بالتشجيع إزاء إصراره على متابعة ذلك العمل المتعلق بجنوب أفريقيا .

ولم يؤثر هذا الجهد المشترك الذي يبذله العالم تأشيرًا يذكر في القضاء على الفصل العنصري أو حصول ناميبيا على استقلالها .

ولهذا أتينا إلى هذه الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بمشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/41/L.20 ، الجزء الثاني . ونأمل أن تحظى مشاريع القرارات هذه بتأييد جميع الأمم بحيث تصبح الطعنة الأخيرة المفضية إلى القضاء على الفصل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا .

ومنذ ما يزيد عن ألفي عام قال الملك سليمان : " إن الآمال التي يتأجل تحقيقها تسقم القلب" . وفي كل مرة يتأجل تحقيق الأمل في استقلال ناميبيا تصاب قلوبنا بالسقم ، بل يحدث ما هو أكثر من ذلك وهو السقم الذي يصيب قلوب أبناء شعب ناميبيا . وكل يوم يمضي والفصل العنصري يحكم ناميبيا كملك يزيد من صعوبة إيجاد قيادة معتدلة لناميبيا المستقلة . إن الإسراع بالقضاء على الفصل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا أمر في صالح جميع الأطراف المعنية ، من النواحي السياسية والاقتصادية والإنسانية .

ويحث مشروع القرار المعروف علينا مجلس الأمن بقوة ، بين جملة أمور أخرى ، نظرا لرفض نظام جنوب أفريقيا العنصري المستمر الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة ناميبيا ، ونظرا للتهديد الخطير الذي تمثله جنوب أفريقيا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، على فرض جزاءات الزامية شاملة على ذلك النظام على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق .

وقد ذكر عدد من الدول الأعضاء ذات الشأن أنها ترى أن الوقت قد حان لغرض هذه التدابير الحاسمة . فمتى يحين الوقت ؟ هل ننتظر حتى تفقد ناميبيا مواردها الطبيعية كلها قبل أن نقول إن الوقت قد حان لغرض جزاءات الزامية ؟ ثم نأتي في عام ٢٠١٠ لنناقش بندا جديدا في جدول أعمال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة ؟

من المؤكد أن ذلك البند سيتعلق عندئذ بالحالة الاقتصادية الحرجة فسي  
ناميبيا . ولا شك أن تلك الدول ذاتها التي تعارض الآن وترفض منح تأييدها الكامل  
لاستقلال ناميبيا ستقول إن تلك الحالة ترجع الى سوء الادارة والسياسات المتخلفة  
والفساد المالي للحكومة التي أوجدت تلك الحالة .

متى يؤون الاوان ؟ ولو أن الحال كان عكس ما هو عليه وكانت الاقلية السوداء  
تسيء معاملة الاغلبية البيضاء على غرار ما تفعل الاقلية البيضاء الان مع الاغلبية  
السوداء ، فهل تظنون أن الاوان ساعتها كان سيعتبر أنه قد آن لغرض الجزاءات  
الالزامية الشاملة ؟ ولو أن الاغلبية السوداء في دول خط المواجهة كانت هي التي تفعل  
بسكانها البيض ما تفعله جنوب افريقيا بسكانها السود ، هل كان الاوان ساعتها سيعتبر  
أنه قد آن لغرض جزاءات الزامية شاملة ؟

انها صورة قبيحة ، لكننا لا يجب أن ننسى أننا نتناول هنا وجه الفصل العنصري  
وهو وجه قبيح .

إن الامم والشعوب يجب عليها أن تمنع النظر فيما يدور داخل ارواحها وتحكم  
عليه طبقا لما تقوله الترنيمية التي تتضرع قائلة :

"علّمنا أن نحب بكل ما تحيكم فيه القلب والعقل من قوة ، أن نحب كل

انسان ونحب كل البشر .

اهدم من حولنا أسوار التعمب والكره القديمة ولا تتركنا لمسيرنا .

لانه كما احببت انت وقدمت حياتك فداء لانهاء العداوة والمشاحنات .

اشركنا في نعمتك التي تسبفها السماء على البشر وعلّمنا ، يارب ،

كيف نحب" .

وفي الختام ، اشير الى قصة نبعث من حركة الحقوق المدنية إبان الستينات ،  
عندما كان السود في الولايات المتحدة الامريكية يسمعون للحصول على حريتهم . انتشرت  
حينئذ حكاية سوف تفيدنا في التركيز على المشكلة على نحو ملائم ، ونأمل أن نفكر في  
هذه الحكاية ونحن نصوت على مشروع القرارين هذين وكلمات الحكاية بسيطة وصادقة :

ذات ليلة وبينما كان الصبي الصغير يأوي الى فراشه سأل والده قبل أن يستغرق  
في النوم قائلاً "أخبرني يا أبي ما هو لون الله ؟"  
فأجاب الأب "ان لونه أسود وأسمر وأصفر وأحمر وأبيض لأن كل إنسان قد خلق من  
لون يماثل لون الله" .  
ان الفصل العنصري سيهزم وستحصل ناميبيا على استقلالها .



السيد اويدراوغو (بوركينافاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ها

نحن الآن في سنة ١٩٨٦ ، وقد انقضت ٤٠ سنة منذ وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ، وطوال تلك السنوات ظلت منظماتنا هذه تنظر مسألة ناميبيا بلا توقف . وخلال نفس تلك السنوات كان ينبغي لناميبيا ، شأنها شأن كل البلدان التي كانت مستعمرة آنذاك في افريقيا ، بما فيها بلادي ، أن تتقدم بشكل سوي صوب ممارسة تقرير المصير والاستقلال التام .

ومع ذلك ، فإن شعوب الجنوب الافريقي الباسلة ، وشعب ناميبيا بوجه خاص ، ظلت تخوض غمار نضال هدفه الخروج من سجن كبير رهيب ، يقوم بدور السجن فيه نظام بريتوريا العنصري الكريه الذي حل محل النازية في عالم اليوم . وفي غمار مساعدتهم له ، اكتسب حلفاء ذلك النظام ، سمعة بالغة السوء طوال سنين ، واولئك الحلفاء ، بشكل خاص ، دول الغرب ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى . من الملاحظ أن المجتمع الدولي يبذل جهودا ملموسة لمعالجة مأساة الشعب الناميبى المستمرة . فمنذ عام ١٩٦٦ ، وبعد أن ضاقت الامم المتحدة ذرعا بمماطلته بريتوريا ، قررت وضع حد لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، باسلوب رسمي للغاية ، وتجريدها من كل حقوقها في ادارة الاقليم .

ومن المؤسف بمفغة خاصة أن نلاحظ أن العنصر الوحيد الشابت الذي اظهره دوما عنصريو بريتوريا هو الرفض المنهجي للانصياع لرغبات الامم المتحدة والمجتمع الدولي . في عام ١٩٦٦ ، ردت جنوب افريقيا على مقرر الامم المتحدة الخاص بانتهاء انتدابها على ناميبيا برفضها الاعتراف بذلك المقرر ذاته ، بل وأبقت على وجودها غير الشرعي في الاقليم . وبعد ذلك بغترة وجيزة ، رفضت بالممثل قرار مجلس الامن ٢٧٦ (١٩٧٠) ، الذي اكد الطابع غير المشروع لوجود جنوب افريقيا . كما رفضت ايضا فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٧١ ، والتي أعلنت أن جنوب افريقيا ملزمة بسحب وجودها فورا من ناميبيا وبذلك تضع حدا لاحتلالها للاقليم .

من الممكن وضع قائمة مسهبة بكل حالات الرفض التي تعرضت لها الأمم المتحدة من جانب جنوب افريقيا . وهي حالات عديدة مثيرة لغاية الاشمئزاز ومهينة للغاية ، ومن الافضل عدم ذكرها . لكن يتعين عليّ أن اشير من بينها الى ما نعتبره اكثرها أهمية . في القرار ٢٨٥ (١٩٧٦) أكد مجلس الامن حق الشعب الناميبي في أن يقرر بحرية مستقبله الخاص به ، وأعلن في الفقرة ٧ : "... يقتضي حتما اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة لناميبيا كلها بوصفها كيانا سياسيا واحدا" . وبعد ذلك بعامين ، أي في عام ١٩٧٨ ، كان الطريق يبدو مفتوحا لتطبيق ذلك القرار عن طريق المقترح الذي قدمته الى مجلس الامن الدول الغربية الخمس الاعضاء فيه . وهو المقترح الذي أدى الى صدور القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ووضع خطة عمل الأمم المتحدة التي تنص على وقف اطلاق النار واجراء انتخابات تحت رقابة الأمم المتحدة وتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في عملية الانتقال .

وبالرغم من أن النظام العنصري وافق ، من حيث المبدأ ، على هذا التحرك ، كما وافقت عليه أيضا المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، ذهب ذلك النظام الى لقاء جنيف وهو أكثر اصرارا على تحدي الارادة الاجماعية للأمم العالم ، يشجعه على ذلك تعضيد حليفه الاساسي ، الولايات المتحدة ، وأشار عقبة جديدة هي الربط بين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص بناميبيا ، وانسحاب القوات الكوبية الاممية من أنغولا .

وثمة أعمال اخرى مؤسفة ، بعضها هام للغاية أعقبت ذلك مثل ، تشكيل ما يسمى "بالحكومة المؤقتة" في ويندهوك في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وتصعيد أعمال القمع في جنوب افريقيا ذاتها ، وممارسة إرهاب الدولة على نحو منتظم ضد البلدان المجاورة ، بومفها الضحايا اليومية لاساليب بريتوريا ؛ كل هذا مع تشكيل مجموعات مسلحة تسليحا قويا للغاية ترتكب أعمال اللصوصية السافرة التي تهلل لها بحماس وسائط إعلام الحلفاء ، وكذلك النهب المخزي المقهور لشروات اقليم ناميبيا الطبيعية . ويبلغ هذا الوضع ذروته عندما لا تتورع بعض البلدان عن الترحيب بزيارات السيد بوتسا الشريير بأذرع مفتوحة .

بالرغم من أعمال السجن والتعذيب والاعتقالات الجماعية ، سواء كانت سافرة او مستقرة كإسقاط الطائرات ، وبالرغم من الضرر الكبير الذي تتعرض له اقتصادات بلدان خط المواجهة الهشة . وبالرغم من المحاولات الرامية الى جعل ناميبيا موطنا ثانييا للفصل العنصري ، تُحْتَّ سوابو على التذرع بالصبر والاستمرار في التحلي به ، بل ونُحْتَّ جميعنا على الالتزام بالهدوء . وانه لمن المثير للدهشة ، على سبيل المثال ، ان المسؤولين عن القيام بأعمال من المفترض انها تجلب السعادة الى الشعوب التمسعة في جنوب افريقيا ، ظلوا يصرون منذ وقت على عدم التصريح بهويتهم . بينما يتعين على كل فرد أن يسفر عن وجهه بجرأة ويواجه حسابه في صفحات التاريخ .

ان تسوية مسألة ناميبيا لا يمكن تأجيلها لاكثر من ذلك . ويتعين على منظمنا ان تبذل جهدا إضافيا حاسما ، آخذة في الاعتبار التقارير ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وفي هذا الصدد ، نعلن اننا قد تابعنا باهتمام خاص البيانات التي أدلى بها رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة السيد هيكتور اورماس ورئيس مجلس ناميبيا السيد زيزو ، ويود وفد بلادي أن يشيد إشادة مخلصمة بكل أعضاء هذين الجهازين من أجهزة الأمم المتحدة الذين أبلوا بلاء حسنا في اضطلاعهم بولايتهم . كما نعبّر أيضا عن غاية شنائنا على أعمال المؤتمر الدولي للاستقلال الغوري لناميبيا الذي عقد بغيينا في تموز/يوليه من هذا العام وكذلك على الوثائق الختامية الصادرة عنه ، كما نظري غاية الاطراء الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن ناميبيا في أيلول/سبتمبر الماضي .

إن العقل الجماعي للأمم ، الذي استفزته مأساة الشعب الناميبى ، يطالب بالفرض الغوري للجزاءات ضد الوجود غير المشروع لنظام بريتوريا العنصري الذي يتسم بسمة النازية الجديدة في ناميبيا . على الا تكون هذه الجزاءات وجلة وانتقائية ، بل شاملة والزامية ، فتلك الوسيلة الوحيدة غير العنيفة المتاحة الان للتأثير في سياسات جنوب افريقيا الآثمة المستمرة .

إن لمجلس الأمن دورا أساسيا في هذا المضمار . ومن الطبيعي أن يكون كذلك في ضوء القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذي يرفض فيهما المجلس المطالبات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة . وعلاوة على ذلك ، تنبع الحاجة الى اتخاذ الأمم المتحدة لتدابير فعالة تضع حدا لاحتلال ناميبيا غير المشروع ، من الحقيقة التي مفادها أن الأمم المتحدة هي المضطعة بالمسؤولية الفعلية المباشرة عن الاقليم حتى نيله الاستقلال الحقيقي .

ويجب الا يتسامح مجلس الأمن أكثر من ذلك مع الحالة السائدة في ناميبيا ، ولاسيما أنها تشكل - على نحو واضح - تهديدا للسلم بل وخرقا له ، وعملا من أعمال العدوان ، وذلك في إطار معنى المادة ٢٩ من الميثاق . فقد حان الوقت كي يكف مجلس الأمن عن الانتظار بسلبية تصل الى حد التواطؤ الى أن تجبره أعمال بريتوريا الأشمة على أن يتصرف ردا عليها .

إن موقف بلادي بالنسبة "للربط" معروف جيدا . فبوركيننا فاصو رفضت باستمرار المحاولة التكتيكية من قبل جنوب افريقيا ، لايجاد رابطة بين حالتين منفصلتين تماما ولا رابط بينهما ، بمساعدة من الولايات المتحدة في التذرع بتلك الذريعة التسويفية الباطلة .

إننا نشعر أيضا - في المقام الأول - أن الشعب النامبي نفسه هو الذي سيقدر تاريخه المقبل وذلك بأن ينتزع استقلاله التام من براثن مناوئيه عن طريق خوضه لمعركته الخاصة به .

ومن الامور المنطقية ان جنوب افريقيا التي تسلك سلوكا متوحشا في اضهادها للأغلبية العظمى من شعبها لا يمكن إلا أن تضهد الشعوب الأخرى خارج حدودها . فالنظام الذي ينكر على شعبه أبسط حقوقه الأساسية ، لن يمنح تلك الحقوق للشعوب الأخرى . ومع ذلك ، فإن مسيرة التاريخ لن تتوقف وستمضي قدما ، وسوف تسود الحرية ويعلو حق الشعوب في تقرير المصير داخل جنوب افريقيا وفيما حولها .

ونحن نتساءل عما إذا كان مجلس الأمن ، وعلى وجه التحديد أولئك الاعضاء المسؤولون فيه عن استعمال حق النقض في هذا الموضوع عدة مرات متوالية ، يرييد الوقوف الى جانب التاريخ ، أم أنه يرييد الوقوف في وجه التاريخ ؟ هذا هو السؤال الذي يفرض نفسه علينا في هذه السنة الأربعين لاستشهاد الشعب الناميبي .

إن بوركيننا فاصو مقتنعة بأن العقبات التي ما زالت تعترض عملية انهاء استعمار ناميبيا لن تغير من شيء في تطور هذه العملية أو نتيجتها النهائية ، إلا وهي انتصار النضال التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي بشجاعة بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الحقيقي الوحيد . ونحن مقتنعون أيضا بأن تحقيق ذلك الانتصار يمكن التعجيل به من خلال فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا من جانب مجلس الأمن .

وانطلاقا من هذا الاقتناع ، نناشد مرة أخرى أولئك الذين كانوا حتى وقت قريب يعرفلون التقدم أن يكفوا عن معارضتهم لاعتماد فرض الجزاءات على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ونكرر نداءنا ، لا لتحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا بسرعة فحسب ، بل أيضا وقبل كل شيء ، لاحترام الاعلان العالمي لحقوق الانسان في كل مكان في العالم وعدم اهداره بعد الآن .

ويسعد بوركيننا فاصو أن ترى أن الاهتمام بقضية ناميبيا قد امتد وأخذ يتجاوز الإطار الضيق للادارات الوطنية ، بحيث أصبحت تحظى على نحو متعاظم بالالتزام والتأييد

السياسي من جانب الرأي العام العالمي لاسيما في البلدان التي لم تكن سياساتها وممارساتها متماشية دوما مع قرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة . وفي رأينا أن هذا تطور بالغ الأهمية . وهو يؤكد الحقيقة المتمثلة في أن أعمال النضال التي تخوضها الشعوب في كل مكان تؤازر بعضها البعض دائما . ونحن على قناعة بأن ناميبيا ستصبح ، طوعا أو كرها ، في وقت أقرب مما يتصور البعض ، وطننا مسالما وعظيما لشعبه ينعم بالحرية والكرامة .  
الوطن أو الموت : وسوف ننتصر .

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٣٥